

# دراسات اشتراكية

- التحول الديمقراطي في أندونيسيا
- الطريق لمواجهة الأزمة في إيطاليا
- التسليح وكم يكلف البشرية
- دراسة عن :

الفكر الأفريقي  
المعاصر

مايو ١٩٧٨

السنة السابعة





● الدراسة الاولى :

٢ ..... اللبينية والتجديد الثورى للعالم

● الدراسة الثانية :

١٤ ..... الطريق لمواجهة الازمة فى ايطاليا

● الدراسة الثالثة :

٢١ ..... الانفراج ونزع السلاح

● تحقيقات :

٣١ ..... وجهاً لوجه مع حملة العداء للشيوعية

● سياسة خارجية :

٤٠ ..... التحول الديمقراطى فى اندونيسيا

● تعليق سياسى :

٤٦ ..... سياسة واشنطن فى جنوب افريقيا

● البرازيل :

٥٧ ..... عزلة الدكتاتورية

● دراسة فلسفية :

٦٦ ..... الفكر الافرقى المعاصر

● حقائق وأرقام :

٧٣ ..... سباق التسلح وكم يكلف الجنس البشرى

● احداث الشهر :

٨٢ ..... مهرجان الافلام التسجيلية

# اللينينية والتجديد الثورى للعالم

بقلم : كونستانتين زارودوف

لم يحدث من قبل أن كان لدى الحركة الثورية الدولية  
مثل هذه المكاسب الهامة أو مارست مثل هذا التأثير القوى  
على تطور العالم كما هو الحال اليوم . ان نجاحات القوى  
الثورية هي تجسيد للفرضيات الرئيسية للماركسية ،  
ولافكار ف . ١ . لينين ، الذى احتفلت البشرية التقدمية في  
الشهر الماضى بالعيد ١٠٨ لولده .

ويعتبر الحزب الشيوعى السوفييتى اللينينية كمنهج  
تمثل كل ما خلقتة خبرة عقول البشرية ، منهج يلخص  
الخبرة العالمية في نضال الجماهير العاملة الطبقي ويمزجها في  
كل واحد .



تشهد الفترة التي نعيشها تحولات عميقة وتغيرات حادة في المسرح الدولي وفي الحياة الاجتماعية لبلدان مفردة . وبالتالي ، فإن تلك الفترة هي على وجه الخصوص فترة تأكيد دقيق للنظريات الاجتماعية ، والمذاهب الأيديولوجية ، والمفاهيم السياسية التي تروج لها وتدافع عنها الطبقات والأحزاب والاتجاهات المختلفة .

ماذا تبين المقارنة بين أفكار الماركسية اللينينية وبين المجرى الفعلي للتاريخ في القرن العشرين ؟ من المهم دراسة ذلك لأن الشيوعيين اعتبروا دائما أن التجربة العملية هي المحك الرئيسي لصحة أو خطأ الأفكار المختلفة .

وتبين أحداث هذا القرن أن الخط الرئيسي للتطور العالمي يتفق مع ماتنبا به ماركس للتطور الثوري من التشكيل البرجوازي إلى التشكيل الشيوعي ، ومع فرضية لينين القائلة بأن جوهر الحقبة الحالية ستكون الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على نطاق العالم . وهذه هي النتيجة الأولى والأهم التي تخلص إليها من مقارنة النظرية الماركسية اللينينية بالممارسة التاريخية .

وتبين الحياة أن النظرية الثورية للشيوعيين لم تمارس من قبل مثل هذا التأثير الأيديولوجي القوي كما تفعل اليوم على المواقف الأيديولوجية والاجتماعية والسياسية للأفراد ، والطبقات بأكملها ، ولاقسام ومجموعات من السكان ، التي تضمها أكثر الهياكل الاجتماعية تباينا ، وتشكل نموذجا متعدد الأشكال للثقافات والتقاليد القومية التي تشمل العالم بأسره . وتلك هي النتيجة الثانية التي يجب أن يخلص إليها المرء بالضرورة في سعيه لأقرار كيف تتفق أفكار الماركسية اللينينية مع وقائع عصرنا ومع احتياجات وأمزجة معاصرنا .

وأخيرا ، فالنتيجة الثالثة تتمثل في أن النظرية الثورية للشيوعيين قد تطورت مع التطور الموضوعي للعالم . وعمل الفكر النظري للأحزاب الشقيقة باطراد على تطوير مذهب ماركس وإنجلز ولينين ، وإثراء محتواه ، واستخدام منهجيته بشكل منتج في تحليل القضايا الجديدة التي تنشأ في العملية الثورية العالمية . وكان لموقف الشيوعيين الإيجابي والخلاف من حل هذه القضايا دور بارز في مساعدة الحركة الشيوعية الدولية على الاحتفاظ بثبات بمواقعها كأكبر القوى السياسية تأثيرا في عصرنا .

لقد شهدنا تأكيدا جديدا لفكرة لينين القائلة بأن الثورة والثورة المضادة ينبغي دراستهما في علاقتهما المتبادلة « كحركة اجتماعية متكاملة تتطور وفقا لمنطقها الداخلي الخاص » ( المؤلفات الكاملة ، المجلد ١٣ ، ص ١١٥ ) . وهذا المنطق جرى التعبير عنه بوضوح في قبض المناقشات النظرية الدائرة

حول القضايا الناجمة عن التحولات الاجتماعية المحتومة التى تحدث داخل نظام الرأسمالية الذى انقضى عهده تاريخيا . كما جرى التعبير عنه كذلك فى الحقيقة الماثلة فى أنه مع تطوير وبراء لأحزاب الشيوعية للتفكير والممارسة الثورية صعدت البرجوازية هجومها الايدولوجى المضاد فى محاولة لحرف النشاط الخلاق للطبقة العاملة وللحركة الديمقراطية اليسارية بأسرها الى المجرى الذى لا تضر فيه بمصالح رأس المال .

لقد انقضى ذلك العهد الذى كانت البرجوازية تأمل فحسب فى أن تعزل الشيوعيين فى المجتمع . ورغم أن الامبرياليين والرجعيين ما يزالون يلهجون، حيثما استطاعوا ذلك ، الى قمع واضطهاد الشيوعيين ويحاولون جاهدين ابعادهم عن الحكومة ، بضطر الايدولوجيون البرجوازيون الآن الى التسليم بأن سياسة « العزل » فيما يتعلق بالأحزاب الشيوعية قد فشلت . وكثيرا ما يبحثون على الحاجة الى اتخاذ طريق آخر ، وتحويل الجهود من سياسة « العزل » الى سياسة « التحصين » . والمدافعون عن هذا العلاج الايدولوجى السياسى لا يخفون آمالهم فى حقن جرعة متجانسة من الايدولوجية الاشتراكية الديمقراطية فى الماركسية الحديثة لخلق « حصانة لينينية » بين الذين يتخذون هذا الموقف .

وغرض هذه الحملة الايدولوجية هو دفع « الماركسية الى الاقتراب من الواقع » . والبرجوازية تستخدم من جديد أسلوبا جريته لأول مرة فى السنوات المبكرة من هذا القرن . وفى نفس الوقت واجهت حركة الطبقة العاملة أولا مشكلة تطوير النظرية الماركسية فى وضع تاريخى عانى من تغيير حاد ، فى ظروف لم يكن قد عرفها أو حلها ماركس وانجلز . غير أن المشكلة حينذاك ، كما هى اليوم ، لم تكن مشكلة تطوير الماركسية أم لا . لقد كانت المشكلة هى كيفية تطويرها .

لقد أجاب الاشتراكيون الديمقراطيون المتفنون حول زعماء الجناح اليميني للأمية الثانية ، والذين يدعون « رسميا » أنهم ورثة الماركسية ، أجابوا على ذلك بطريقتهم الخاصة . لقد وفرت جدة العصر لنظريتهم الأساس لتبنى « نظرة جديدة » من مستقبل الرأسمالية ومن واجبات وآفاق حركة الطبقة العاملة .

وأشاروا الى حقيقة أن رأسمالية المنافسة الحرة قد اخلت مكانها للرأسمالية الاحتكارية . لكنهم لم يروا فى ذلك أساسا لتفاقم كافة تناقضات الاقتصاد الرأسمالى وانما رأوا فيه امكانية لتحويلها الى احتكار متكامل يعمل بطريقة مرشدة ، ومنظم على نطاق عالمى .

وهم لم يعجزوا عن ملاحظة التحول الى الرجعية السياسية الذى دفعت

اليه الامبريالية . وراوا ان ذلك يواجبه الديموقراطية البرجوازية نفسها .  
يتهدد خطر . بيد ان دفاعهم عن هذه الديموقراطية في الواقع تطور الى  
مساندة سلطة رأس المال .

واحس زعماء الجناح اليميني للاشتراكية الديموقراطية ، حتى ولو لم  
يفهموا ، ان المبادرة التاريخية قد انتقلت من البرجوازية الى الطبقة العاملة .  
وبذلوا كل مافي وسعهم لحصر نشاط الجماهير العمالية في نطاق حركة نقابية  
حرفية بحتة ، للحيلولة دون ان يتعدى دورهم السياسي حدود الحملات  
الانتخابية او الجهود لتمرير مقترحات متواضعة للاصلاح في البرلمان .

كما أنهم لم يجاهلوا خطر الحرب العالمية الذي تدفع اليه الامبريالية ،  
وأصدروا التحذيرات عن هذا الخطر ووقعوا بيانات معادية للحرب . ولكن  
عندما بدأت زمجرة المدافع عام ١٩١٤ انزلقوا الى الاشتراكية السوفيتية  
وتبرير المجزرة الامبريالية .

وأخيرا ، أجبروا على أن يدركوا أن العالم الرأسمالي قد أصبح على  
عتبة الثورة الاشتراكية بحكم مجرى التاريخ ذاته ، لكنهم تراجعوا عن أن  
بأخذوا على عاتقهم دور منظميها وقادتها . . وتعرفوا في الواقع ، كمدافعين  
أيديولوجيين وسياسيين عن مصالح البرجوازية .

تلك هي صورة الحقبة الجديدة كما قدمت في الخطب والكتابات والاعمال  
السياسية لزعماء الاممية الثانية . ومن الواضح تماما أن لينين عندما قال  
عام ١٩١٣ أن هذه الحقبة قد حققت انتصارات جديدة للماركسية ، فانه لم  
يكن يعنى هذه الماركسية الاشتراكية الديمقراطية « الرسمية » على الاطلاق  
( انظر المجلد ١٨ ، ص ٥٨٥ ) .

لقد انتصرت ماركسية لينين لأنه واصل تطوير الماركسية على طريق يتميز  
تماما عن الطرق المنحرفة للزعماء السياسيين والأيديولوجيين للأممية  
الثانية . وجوهري هذا التمايز برز بوضوح من مقارنة الآراء التي عبر عنها  
اللينين والمنظرين الاشتراكيين الاصلاحيين حول مشاكل العصر التي تعرضنا  
لها من قبل .

ففي مقابل المفهوم الاصلاحى عن « رأسمالية المنظمة » قدم لينين نظريته  
العلمية للامبريالية وسار بها الى النتيجة القائلة بأن الرأسمالية الاحتكارية  
هى المرحلة الأخيرة للتشكيل البرجوازى كما أنها عشية الثورة الاشتراكية .

وفى مقابل المدافعين الاصلاحيين عن الديمقراطية البرجوازية ، بين لينين  
أن النضال من أجل الديمقراطية لا ينفصل عن النضال من أجل الاشتراكية ،

وقدم نظرية متكاملة ومدمجة تماما عن الثورة البرجوازية الديمقراطية التي تنمو الى ثورة اشتراكية .

وفي مواجهة المحاولات الانتهازية « لتوحيد » حركة الطبقة العاملة مع النظام السياسي للمجتمع والدولة البرجوازية . وبين لينين ان هيمنة البروليتاريا تعتبر عاملا يحدد التطور الظاهر للنضال الثوري للجماهير العاملة وكثافة القوى التقدمية والديمقراطية ضد قهر الاحتكارات ورأس المال ، وان الطبقة العاملة تحتاج الى حزبها الخاص ذي الثورية الثابتة اذا ما ارادت أن تمارس دورها القيادي بشكل فعال .

وفي مواجهة الوفاقيين الذين خضعوا لبريق العسكرية والشوفينية خرج لينين من حقيقة التفاهم العسكري لتناقضات الامبريالية باستنتاجه القائل بان التضامن الدولي للجماهير العاملة ذي أهمية قصوى للحفاظ على السلام، وقدم لاحتمال اندلاع حرب الامبريالية في النهاية ، شعاره الثوري القائل بتحويلها الى حرب ضد القاهريين والمستغلين وضد هؤلاء الذين كانوا بمثابة الادوات الاجتماعية للعسكرية .

واخيرا ، ففي مواجهة الاشتراكيين الاصلاحيين ، الذين كانوا يخشون من فكرة استيلاء الطبقة العاملة المبكر على السلطة ، قدم لينين نظرية متماسكة عن الثورة الاشتراكية ، وبرهن على انها يمكن بل ولا بد أن تنتصر بالفعل في البداية في بلد واحد ، وعلم حزبه وجماهير الشعب العامل دون كلل في النضال الثوري وقاد شخصيا الاعداد العاجل لثورة أكتوبر ١٩١٧ الاشتراكية العظمى وتحقيقها .

ان هجوم لينين الايديولوجي الحاد على زعماء الاممية الثانية لم يكن على الإطلاق نقاشا حول النصوص النظرية للماركسية ، وانما كان صداما بين موقفين طبقيين متعارضين من مذهب ماركس .

وفي الحقيقة ، فان الاصلاحيين الاشتراكيين الديموقراطيين في الوقت الذي يستخدمون فيه كل البناء الرسمي للمصطلحات الماركسي ، انما يكيفون انفسهم في الواقع العملي على مصالح رأس المال ويحومون بمناورتهم السياسية والايديولوجية . وبالتالي ففي تلك المناسبات العديدة التي قرروا السيطرة على روافع ادارة الدولة ، أكدوا بشكل ثابت بتصرفاتهم ، دون أي استثناء ، أن تفسيرهم للماركسية لم يؤد الا الى مجرد تقيير المشاهد السياسية ، وهو ما استخدم للتغطية على سلطة الاحتكارات ورأس المال .

وعلى العكس ، فقد اعتبر لينين المواقف الطبقة البروليتاريا أساسا لوقفه من القضايا الرئيسية للعصر ، وبالتالي ، من تطور الماركسية . وكان

محك تفكير لينين الأهداف العليا للطبقة العاملة ، وامكانية بلوغها ، وطرق تحقيقها بشكل أكثر فعالية في الظروف الملموسة لهذا البلد أو ذاك . وكنيتيجة لذلك ، أصبحت الماركسية اللينينية المرشد النظري والايديولوجي في النضال الثوري الذي حقق للطبقة العاملة انتصاراتها الهامة للغاية ، وأوضح تاريخ القرن العشرين نفسه أن هناك اجابة صحيحة واحدة - هي اجابة لينين - على السؤال : « كيف يجب تطوير الماركسية ؟ » .

وهذا شيء ادرسته البرجوازية منذ فترة طويلة . ولهذا السبب فانها لم تتخل عن محاولاتها اقناع جماهير العمال بأن الوصفات الاشتراكية الديموقراطية القديمة هي أفضل الطرق لحل المشاكل الجديدة التي تنشأ في ايامنا ، وتحثهم على رفض « اشاعة اللينينية » في الحركة السياسية للجماهير العاملة .

وقد اعتقد لينين أن أهم سمة لمذهب ماركس ، وهي سمة اعترف بها حتى معارضو الماركسية ، هي تماسك ووحدة أفكاره بشكل ملحوظ . ولدينا كذلك رأى لينين المعروف والقائل بأن فلسفة الماركسية « مصبوبة من قطعة واحدة من الصلب » الى الدرجة التي « لا تستطيع فيها استبعاد أى فرصة اساسية . أى جزء جوهرى ، دون أن تحيد عن الحقيقة الموضوعية ، ودون أن تقع فريسة للزيف البرجوازي الرجعى » (المجلد ١٤ ، ص ٣٢٦) . وكان تفكير لينين النظري مكرسا للمحافظة على وحدة العلم الثوري الذي خلقه ماركس وانجلز .

وتطوير التفكير العلمى لماركس وانجلز يحتفظ به بشكل كامل في الانجازات النظرية اللينينية ، وفي كل نظام الافكار الذى يرتبط عضويا باسم لينين . واعمال لينين الفلسفية ، التي تضمنت تلخيصا علميا لاكتشافات العلوم الطبيعية والتفريات في الحياة السياسية الاجتماعية للعالم ، لم تنسخ ، وانما أعطت شكلا أكثر تحديدا وعمقا للفرضيات الاساسية للمادية الجدلية والتاريخية ، يتفق مع الظرف الجديدة والافاق الجديدة في المعرفة العلمية . ومذهب لينين عن الامبريالية لم ينسخ وانما طور وأثرى الاقتصاد السياسى للمجتمع الرأسمالى لماركس . وارتكزت نظرية لينين عن الثورة الاشتراكية وبناء مجتمع اشتراكى بكل ثروتها من الافكار الجديدة والجريئة ، بثبات على ااسس الاشتراكية العلمية التي وضعها ماركس وانجلز .

وكنيتيجة لذلك ، فان التكامل والتماسك اللذين يرتبط بهما عضويا مذهب ماركس ، جرت المحافظة عليهما بشكل كامل كسمات مميزة للماركسية اللينينية ، العلم الثوري المتكامل للطبقة العاملة الدولية .

ويدرك ايديولوجيو البرجوازية والاصلاحية تماما القوة الهائلة لهذا

التكامل لتراث ماركس وانجلز ولينين النظرى . ولهذا السبب فانهم مشغولون دائما باكتشاف التناقضات الداخلية فى الماركسية فى محاولة لخلق انطباع بأن بعض اجزائها المكونة لها لا تتفق مع الاجزاء الأخرى ، وبأن تطبيق منهجها إنما يدحض انجازاتها ذاتها ، وهكذا . لقد حاولوا جاهدين أن يضعوا لينين فى تعارض مع ماركس وانجلز ، وأن يضعوا اللينينية فى تعارض مع الماركسية .

والادعاء بأن لينين قد « حاد عن الماركسية » أعلنه لأول مرة الاشتراكيون الديموقراطيون اليمينيون منذ أكثر من ستة عقود مضت . لقد بدد كارل كاوسسكى ( وهو واحد بين كثيرين ) أكواما من الورق فى الكتابة عن «مراجعة» لينين وحزبه . واليوم ، يردد الايديولوجيون الاصلاحيون والبرجوازيون هذا الادعاء بقوة مضاعفة . ولا تفوتهم فرصة فى الحث « على فضح المعنى الحقيقى للنزعة المراجعة للينين ، التى أحلت شيئا آخر محل مذهب ماركس » .

والحجة الاساسية المعتادة التى تستخدم فى الهجمات على اللينينية هى الفكرة القائلة بأن مذهب لينين لا ينطوى على شيء سوى «النضالية الثورية» . وهذا ما يفترض أنه يميزه عن الماركسية « الاكاديمية » للقسرر التاسع عشر . انهم يقولون أن نظرية ماركس لا تنطوى على قوة التفجير الثورى التى تشيع فى كل نظام آراء لينين .

لكن هل يصح ذلك بأى حال ؟ ألم يكن ماركس ، فى النهاية ، هو الذى أعلن أنه لا يكفى تفسير العالم وانما لابد من تحويله ؟ ألم يكن ماركس هو أول من قدم دليلا علميا على الاستبدال الثورى المحتوم للرأسمالية الاشتراكية ؟ ألم يكن ماركس هو الذى آمن بأن أحد انجازاته الأساسية تتمثل فى أنه سار بنظرية صراع الطبقات حتى فكرة دكتاتورية البروليتاريا ؟ ومن الممكن فحسب تصوير مؤسسى الماركسية على أنهم «ليبراليون معتدلون» يبتعدون عن النظرية الثورية للعالم ، على أساس افتراضى الجهل الشامل .

وكما رأينا ، فقد اتخذ لينين الموقف الماركسى من تطوير الماركسية ، أى أنه استرشد بالمصالح الطبقة للبروليتاريا . وارتكز تفكير لينين الخاص على الفرضيات العلمية للماركسية ولم يراجعها وانما طورها . وبالمثل ، فإن الروح الثورية للينينية إنما تنبع مباشرة من الجوهر الثورى للمذهب ماركس نفسه . ولا يعنى ذلك ، بالطبع ، انه لا يوجد أى اختلاف بين مجموعة الافكار التى تضمها مؤلفات لينين وبين تلك التى تضمها مؤلفات ماركس وانجلز . بل هناك اختلاف ، وهذا أمر طبيعى لان الماركسية نظرية حية تعكس العالم الموضوعى ، بكل التغيرات التى تجرى عليه .

لقد اتضح أن القرن العشرين أكثر ثورية بكثير من القرن التاسع عشر ،

وقدر لينين جوهر الحقبة الجديدة بطريقة ماركسية حقة ، وعكس في كتاباته مغزاها النورى الذى يعتبر سميتها المميزة . ولذلك فمن الطبيعى فى كتاباته أن تدرس وتحلل الجوانب المختلفة لعلم وفن الثورة بشكل أكثر تحديدا عنها فى مؤلفات مؤسسى الماركسية . وإذا كان ذلك « مراجعة » لماركس ، فإنها مراجعة بالطبع فقط من وجهة نظر أولئك الذين لا يحبون الطابع البورى لعصرنا نفسه .

لم يكن هناك من هو أكثر ثباتا من لينين فى الدفاع عن المبادئ والافكار والفرضيات الاساسية للماركسية . وفى نفس الوقت لم يكن هناك من هو أكثر مثابرة من لينين فى الحث على الحاجة الى تصحيح هذا الاستنتاج أو ذاك نظرا لتغير الظروف ، أو فى ابداء مثل هذه الشجاعة فى تطوير النظرية الثورية والاستراتيجية والتكتيكات .

كان لينين هو الذى أصر على « أن الماركسى ينبغي أن يتعرف على الحياة الحقة ، وعلى الحقائق الصادقة للواقع وألا يتمسك بنظرية مضى زمانها » ( المجلد ٢٤ ص ٤٥ ) . وهذه الفكرة ، التى تعتبر مبدأ لا غنى عنه لكل عمله النظرى والسياسى ، صاغها لينين فى فترة مبكرة نسبيا من نشاطه النورى كما يلى : « اننا لاننظر الى نظريه ماركس باعتبارها شيئا اكتمل ولا يمكن انتهاك حرمته ، بل على العكس ، فنحن مقتنعون أنها وضعت فحسب حجر الاساس للعالم الذى ينبغي على الاشتراكيين أن يطوروه فى كافة الاتجاهات اذا ما أرادوا مواكبة الحياة » ( المجلد ٤ ، ص ٢١١ - ٢١٢ ) .

لقد كانت اللينينية نفسها مذهبا طور الفكر الماركسى فى كل اتجاه . وهى بذلك انما تبنى موقفها بثبات على الاسس التى وضعها ماركس وانجلز .

ومن الصحيح أن الفترة التى كانت اللينينية فيها فى دور التكوين تقع فى العقد الاخير من القرن التاسع عشر والربع الاول من القرن العشرين . لكن حتى الان ، فى الوقت الذى يقترب فيه هذا القرن من نهايته ، تضى أفكار اللينينية الطريق للحزب السياسية الثورية للطبقة العاملة على كل قارة فى العالم . ومن الصحيح كذلك أن اسم لينين يرتبط ارتباطا وثيقا بروسيا ، بحركة ونضال جماهيرها العاملة وبثورة أكتوبر . بيد أن المناضلين من أجل الحرية والاشتراكية ، فى أى مكان من المعمورة كانوا ينظرون الى لينين على الدوام باعتباره قائدا ليس فقط على النطاق الروسى ، وانما على أعظم منزلة دولية رفيعة .

واليوم ، مازال الماركسية اللينينية ، ككل لا يتجزأ ، تقدم أساسا علميا يعتد به لمواصلة تطوير الشيوعيين للنظرية الثورية بما يتفق ومتطلبات الممارسة الحية . وي طرح عصرنا مشاكل عديدة سيكون من الخطأ البحث عن صيغ جاهزة لحلها . والشيوعيون لا يبحثون فى الحقيقة ، عن مثل هذه الصيغ سواء فى كتابات ماركس أو لينين . انهم يتخذون موقفا خلافا من النظرية الماركسية

اللينينية ، موسعين ومطورين اياها على الدوام ، مؤمنين بأنه ليس من الجائز فحسب وانما من المهم أيضا اكتشاف الطرق والوسائل التي يمكن في ظلها في ظروف بلادهم أن تصل الطبقة العاملة الى مجتمع اشتراكي . وينفق ذلك ، في الحقيقة تماما مع جوهر وروح اللينينية .

لقد اعتاد لينين أن يقول أنه منذ أن أصبحت الاشتراكية علما ، فينبغي اتباعها كعلم ( انظر المجلد ٥ ، ص ٣٧٢ ) . وتتنظر القوى الطليعية في الحركة الثورية المعاصرة الى اللينينية كعلم ، وليس كمجموعة من القواعد الجامدة أو « القوالب السياسية المقدسة » . وبالعكس ، فان انكار المحتوى العلمي للينينية بشكل الآن أبرز عنصر في الهجوم الايديولوجي الذي تشنه البرجوازية والاصلاحيون ضد الطبقة العاملة وضد الاشتراكية .

وفي الجهود التي يبذلونها من أجل التقليل من أهمية نظرية لينين لايحاولون مجرد ربطها بفترة تاريخية محددة ، وانما بأحداث خاصة معينة في الماضي . وقد ولد ذلك ، مثلا ، فكرة أن اللينينية « لايمكن تصورها » خارج اطار الظروف التي خلقتها الحرب العالمية الاولى . وقد بذلت حتى محاولات لعرض اللينينية كخطئة بدائية تتضمن عددا محدودا من الفرضيات ، وحتى هذه الفرضيات تقدم خارج اطارها المنطقي والتاريخي .

وهؤلاء الذين يلحون على مثل هذا الرأي في اللينينية يتفادون أى مناقشة لجوهرها الرئيسي واستخلاصاتها الاساسية . وجوهرها هو القوانين العامة للانتقال الثوري من الرأسمالية الى الاشتراكية وبناء مجتمع اشتراكي . أما استخلاصاتها الاساسية الخاصة بهذه القوانين فقد أكدتها بشكل كامل كل التجربة الثورية للقرن العشرين . لقد أكدت ممارستها كافة الثورات الاشتراكية الظافرة . وعلى العكس ، فقد برهنت عليها بشكل ما الهزائم التي حاقت بالثوريين في بعض المناسبات في النضال من أجل الاشتراكية .

لقد قال ليونيد بريجنيف « ان المجموع الكلي للخبرة في تطور الاشتراكية يقدم دليلا مقنعا ، بين أشياء أخرى ، على مايلي :

« تظل السلطة هي المسألة الاساسية في الثورة . فهي اما أن تكون سلطة الطبقة العاملة ، التي تعمل في تحالف مع كل الجماهير العاملة الاخرى ، واما أن تكون سلطة البرجوازية . وليست هناك امكانية ثالثة .

« والانتقال الى الاشتراكية ممكن فقط اذا ماقامت الطبقة العاملة وحلفاؤها ،



بعد كسب السلطة السياسية ، باستخدامها لانهاء السيطرة الاقتصادية الاجتماعية للاستغلاليين الرأسماليين وغيرهم .

« ويمكن للاشتراكية أن تكسب فقط اذا ماتمكنت الطبقة العاملة وطلبتها ، الشيوعيون ، من الهام وتوحيد جماهير الشعب العامل في النضال من أجل بناء المجتمع الجديد ، وتحويل الاقتصاد وكافة العلاقات الاجتماعية وفق خطوط اشتراكية .

« وفي إمكان الاشتراكية أن تعزز مواقعها فحسب اذا ما استطاعت سلطة الشعب العامل الدفاع عن الثورة ضد أى هجمات من قبل العدو الطبقي ( ومثل هذه الهجمات سواء فى الداخل ، وغالبا فى الخارج ، أمر محتوم ) » (١)

و « نقاد » مذهب لينين يعرفون جيدا أنه فى الوقت الذى يعرض فيه القوانين الرئيسية للتحويل الثورى للمجتمع فانه لا يخرج منها بأية قوالب جامدة الزامية شاملة . وهم يعرفون أن اللينينية لا توجد دون الحاجة « الى اكتشاف ، ودراسة والتنقيح بها ، واستيعاب ما يتسم بخصوصية القومية وتميزه القومى فى الطريقة الملموسة التى ينبغى أن يعالج بها كل بلد مهمة دولية مفردة » ( المجلد ٣١ ، ص ٩٢ ) . بيد أن الايديولوجيين البورجوازيين والاصلاحيين يقولون انه اذا ما كانت النظرية الثورية تؤكد الحاجة الى خصائص الوضع الملموس للنضال فى الاعتبار ، فانها تنتج ، بفضل تلك الحقيقة ، الى نفى نفسها ، ومغزاها الخاص الشامل . وهم يقولون بأن التطبيق الملموس للنظرية الماركسية اللينينية فى الاوضاع القومية أو الاقليمية المختلفة ينتهى الى « التعدد النظرى » ، وهو ماينبغى أن تنتهى اليه الماركسية فى النهاية وبشكل محتوم .

ان مايفضل معارضو اللينينية ألا يلحظوه فى هذه الحالة هو اكتشاف الماركسية لجدليات العام ، والخاص ، والفردى فى النضال من أجل الاشتراكية وفى البناء الاشتراكي . وتكمن قوة مذهب لينين فى حقيقة أنه ، من ناحية ، يوجه الثوريين الى الاستفادة الاكثر ابداعا من كل فرصة نتيجها لهم ، من أجل دفع النضال ، الظروف المرتبطة بخصائص الزمان والمكان ، كما أنه من ناحية أخرى يعطيهم فهما للاتجاهات الضرورية موضوعيا فى هذا النضال ، وبذلك يحميها من أن تجرفها بعيدا الامال التى لا مبرر لها والتى يمكن أن يكتشف لها بعض الاسباب على الدوام فى الوضع السياسى المرتبط بتلك الاتجاهات .

وهذه الجدليات الثورية ، التى تعتبر أحد أكثر الجوانب الحية للينينية تجد تعبيرها فى خط الاحزاب الماركسية اللينينية النابت فى وضع استراتيجيتها

---

المنشرة الاخضارية ، دار النشر الدولية للمسلم والاشتراكية ، عدد خاص ، براغ  
رقم ٢٣ - ٢٤ ، ١٩٧٧ .

وتكتيكاتها بشكل مستقل ، مسترشدة بفرضيات النظرية العامة ، فى الوقت الذى نراعى فيه تماما الظروف المحلية الملموسة .

لقد أكد لينين أن الجدليات الثورية هى العنصر الحاسم فى الماركسية ( أنظر المجلد ٣٣ ، ص ٤٧٦ ) . ومع ذلك ، فلا يترتب على هذا ، مهما أكد الايديولوجيون البرجوازيون والاصلاحيون العكس ، أن تصبح بقية المذهب الماركسي اللينيني ، أى ، حقائق النظرية التى صيغت بواسطة هذا المنهج « قواعد مذهبية جامدة » لا معنى لها بمضى الوقت ، وأن يتضح أن نظرية اللينينية « أضيق » من أن تستوعب التطور الثورى الاجتماعى الواقعى للعالم فى القرن العشرين .

لقد أشرنا بالفعل الى أن الجزء العضوى من النظرية اللينينية - قوانينها الخاصة بالانتقال الثورى من الرأسمالية الى الاشتراكية - لم « تنسخها » الممارسة التاريخية بأى حال . لكن دعنا ننظر نظرة أشمل الى الامر . دعنا نفكر فى المشاكل الرئيسية فى حياة البشرية اليوم فى العملية الثورية العالمية .

انها مسألة الحرب والسلام ، ومسألة الانفراج ، وإعادة بناء كل نظام العلاقات الدولية لتعزيز الامن الشامل لمختلف البلدان . أليست فكرة لينين عن التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، هى التى توفر ، فى النهاية ، للقوى التقدمية الديمقراطية أساسا علميا لحلها ؟

انها كذلك مشكلة التفاعل المتبادل بين الاشتراكية وحركة الطبقة العاملة الدولية وقوى التحرر الوطنى فى النضال المعادى للإمبريالية الذى يشمل العالم . ألم يكن لينين هو الذى صاغ وأنفج هذه المشكلة فى ظروفها لأول مرة فى تاريخ الفكر الماركسي ؟

وتلك هى مسألة الاستفادة الخلاقة من الظروف القومية والتاريخية الملموسة ودورها فى النضال من أجل الاشتراكية . أليست اللينينية هى التى تتضمن نظرية متكاملة مرتكزة على الحاجة الى مثل هذه التحالفات للطبقة العاملة ، والتى بينت عدم امكانية قيام ثورات اجتماعية « نقية » ؟

وتلك هى مسألة الاستفادة الخلاقة من الظروف القومية والتاريخية الملموسة لاثراء أشكال وطرق وأساليب بناء المجتمع الاشتراكي . ألم يكن لينين أول من قدم مثالا للتطبيق الناجح للمبادئ العامة للنظرية الماركسية فى الممارسة العملية الخاصة لبناء واقامة النظام الاجتماعى الجديد بشكل ناجح ؟

ومع ذلك ، فإن المغزى العلمي الدائم - وبالتالي ، الشامل - لسينية لا يحدده فحسب تعداد المشاكل الرئيسية لعصرنا ، والتي قدمت النظرية اللينينية لحلها أكثر الاجابات تماسكا . انما يحدده حقيقة أن اللينينية تقدم كل الثروة التي لاتنضب لافكارها كمنهج متماسك عضويا يعكس التنوع الذي لاينضب بالمثل والصله المتشابكة بين عمليات وظواهر العالم الموضوعى .

وكما كان الحال فى فترة نضال البروليتاريا الروسية من أجل السلطة ، كذلك اليوم فى الجهد الخلاق للمجتمع الاشتراكى المتطور ، ينبع الشيوعيون السوفييت بثقة أفكار لينين . ويقول قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى « حول الذكرى الستين لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى » : « لقد كانت الماركسية اللينينية وماتزال علم الشيوعية الصحيح الوحيد ، والفن الذى يتم تخطيطه لقيادة الجهد التورى الخلاق للشعب سياسيا ، والاخلاص للماركسية اللينينية ، ولروحها الخلاقة القوية المؤكدة للحياة هو شرط ضرورى وضمان للنجاح فى البناء الشيوعى ، فى النضال من أجل مصالح الطبقة العاملة وكل الشعب العامل » .

وغنى عن القول أن الدور البارز للينين فى تطوير مذهب ماركس لا يقلل بأى حال من الاسهام الايجابى فى اثراء النظرية الماركسية من جانب القادة الاخرين لحركة الطبقة العاملة الثورية فى القرن العشرين ، الا أن تفكيرهم الخلاق ، مثل تفكير الثوريين الحقيقيين ، قد سار بالضرورة فى نفس الخطوط التى سار فيها تفكير لينين . ولقد قدر لينين تقديرا عاليا على الدوام زملاءه فى النضال النظرى الايديولوجى والسياسى ، ممن واصلوا وطوروا مذهب مؤسس الماركسية . كما أعرب القادة البارزون للحركة الثورية الدولية من جانبهم ، على الدوام ، عن احترامهم العميق لعبقريه لينين النظرية ، ولنشاطه وشخصيته . وأحد الادلة البارزة على ذلك هو البيان الذى أصدره بالاجماع ، بمناسبة الاحتفال بالذكرى المائة لمولد فلاديمير ايليتش لينين ، اجتماع ١٩٦٩ للاحزاب الشيوعية والعمالية ، والذى أصدر فى نفس الوقت نداء لرفع راية اللينينية عاليا فى النضال من أجل التجديد الثورى للعالم .



# الطريق لمواجهة الأزمة في إيطاليا

بقلم : لوسيان باركا

لا تزال إيطاليا تعاني من أزمة بنيوية عميقة ، لم يقلل من خطورتها النتائج القصيرة المدى التي تم التوصل إليها عام ١٩٧٧ . وهذه النتائج ذات أهمية كبيرة ، وبخاصة فيما يتعلق بالتضخم وميزان المدفوعات . وقد أصبحت ممكنة نتيجة لسياسة التضامن القومي والوحدة الديمقراطية التي اتبعتها الحزب الشيوعي الإيطالي . بيد أن هذه النتائج تشهد كذلك على الطبقية المحدودة للتدابير ، التي تعجز عن التأثير على البنى وتعيدها بما يتفق وخطة اصلاح عضوية ، بسبب عدم كفاية الحلول السياسية . وباختصار ، فقد تم ضمان النتائج أساسا بفضل تأثير المناخ السياسي العام في البلاد بعد الانتخابات البرلمانية في ٢٠ يونيو ١٩٧٦ ، أكثر منه خلال تنفيذ الاتفاق البرنامجي بين الاحزاب الديمقراطية الإيطالية ، وهو الاتفاق الذي فشلت حكومة اندريوتي لدرجة كبيرة أن تلتزم به .

وكان عجز النظام في نفس الوقت عن التوصل الى هدفين - التنمية الاقتصادية والاستقرار النقدي - هو أوضح تعبير عن استمرار الازمة البنيوية الخطيرة في إيطاليا . فحينما تكون المهمة ضمان التنمية الاقتصادية وزيادة العمالة ، يفرق النظام في تضخم حلزوني مطلق العنان ، وحينما تكون المهمة احتواء التضخم ، تسير البلاد نحو كساد ، أو على الأقل ، ركود . وفي نفس الوقت ، لم يعد الكساد يخلق أنوماتيكيا الظروف لانتعاش دوري ، كما كان يفعل في الاطوار السابقة للتطور الرأسمالي . وبفضل مكاسب النقابات وقوة حركة الطبقة العاملة ، تكون خطط الفعالية الرأسمالية ، عن طريق طرد العمال من المؤسسات ، صالحة للعمل فقط في حدود ضيقة « وأول من يتعرض للبطالة هم الشباب الذين حصلوا لتوهم على وظائفهم » . وفي أغلب الاحيان ، يقلل الكساد من متوسط انتاجية العمل ويزيد من نفقات الصناعة والدولة لمختلف أنواع المعونات .

وهذه السمات المميزة للازمة في إيطاليا «والتي تبرز سماتها الأكثر عمومية تبين خطأ السياسة الرأسمالية الجديدة الكينزية» وتحوى كتابات كينز مجموعة من الادوات التي يمكن أن يستخدمها الاقتصاديون الماركسيون لبحثهم بيد أن الحلول التي يقترحها كينز وأنصاره لا تقدم مخرجا من الازمة .

ولنتذكر ان تلك الحلول تصل الى معالجة بارعة لمطلب كلي . ومع ذلك فحتى أبرع معالجة في أيامنا ، سواء لمطلب كلي ، أو مكوناته المختلفة « الاستهلاك ، المخزون ، وصافي الاستثمار » تنجھ فقط الى زيادة نطاق التراجع بين الكساد والتضخم . وفي إيطاليا يتزايد أساسا نتيجة العجز الكبير في ميزان المدفوعات ، والتدابير التي تتخذ لتغطيته ، والتكشف في الانفاق على الحاجات الاجتماعية . وما هو جوهري كذلك هو أن تدخل الحكومة الذي يهدف الى زيادة الاستثمار له تأثير سلبي على الواردات وعلى ميزان المدفوعات قبل أن يكون له أي تأثير سلبي على التنمية والعمالة بوقت طويل .

فكيف يمكن للبلاد أن تتجنب هذا الطريق المسدود ؟ لقد اقترح الحزب الشيوعي الإيطالي التدخل الذي يؤثر ليس فقط ولدرجة ليست كبيرة على المقادير الاقتصادية الكبيرة كممiza الطلب بنوعية عناصره المختلفة . وبالتالي ، فهذا هو التدخل الذي ينتج لتغيير الخصائص النوعية لكل من الاستهلاك والاستثمار .

والدوافع العملية لطرح هذا الاقتراح السياسي واضحة تماما . فالتدخل الانتقائي في الاستهلاك والاستثمار يجعل في الامكان ، أولا ، تجنب التعارض التقليدي بين الحاجة الى خفض الاستهلاك « ويعني هذا دائما استهلاك الجماهير الشعبية » والحاجة الى زيادة الاستثمار . وثانيا ، انه يساعد على تقدير تأثير الأنواع المختلفة من الاستهلاك والاستثمار على ميزان المدفوعات . ومقترحات الحزب الشيوعي الإيطالي تضع في اعتبارها حقيقة أن هناك تبديلا كبيرا للموارد في إيطاليا نتيجة للحاجة « أو العادة » الى اشباع المتطلبات ، من خلال قرارات فردية مكلفة ، وهي التي يجرى اشباعها في البلدان الاشتراكية ، وكذلك في

بعض البلدان الرأسمالية على أساس جماعى ، سواء مجانا أو بمقابل . وينطبق ذلك على النقل ، والصحة العامة ، وإقامة البنية السفلية للمناطق السكنية والصناعية ، والتعليم وبعض أنواع الخدمات اليومية . ان توسيع الاستهلاك الاجتماعى والجماعى يمكن أن يساعد دون شك على الاقتصاد فى الموارد ، دون التقليل من اشباع حاجات الشعب ، وفى نفس الوقت مع خلق نقطة اسناد جديدة وخطوط مرشدة جديدة للاستثمار .

والمشاكل النظرية والعملية الناجمة عن المبادرة السياسية للحزب الشيوعى الايطالى تصبح أكثر تعقيدا عندما تدرس هذه المبادرة فى اطار الخط السياسى العام للحزب الشيوعى ، وترتبط بالفرضيات الاساسية لاستراتيجيتنا للتقدم صوب الاشتراكية ، وبمفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية ، والاعتراف بتعدد القوى الاجتماعية والسياسية والمطالبة به ، و « بسوق مفتوح » وبالتالى بميكانيزمات السوق « بالمصادفة » ، فان قبول مثل تلك الميكانيزمات يترتب على نزعة التعدد وحرية الاختيار بالنسبة للمستهك والمنتج » .

فكيف يوفق المرء بين التدخل النوعى فى الاستهلاك والاستثمار والذى يتضمن أقصى حد من البرمجة ، وبالتالى ، التوجيه الواعى للعملية الاقتصادية مع المحافظة على ميكانيزمات السوق وعلى نظام اجتماعى وسياسى يقوم على التعدد ويسمح كذلك بتعدد مراكز صناعة القرارات ؟ الا يستبعد اتجاه التعدد ، بفضل طبيعته ذاتها ، مثل هذا التدخل الشامل - سواء الكمى أو الكلى - فى وظائف مجموعات هامة ؟

تلك هى القضايا والمسائل التى تطرحها اليوم للمناقشة مقترحات الحزب الشيوعى الايطالى . وهناك فكرتين تساعدان على توضيح معناها .

الفكرة الاولى تتعلق بالفرق بين التدخل الكمى على مستوى الاقتصاد الكبير (١) « وهو ما تنفذه أى دولة رأسمالية » والتدخل النوعى . وليس من الصحيح أن التدخل فى المقادير الاقتصادية الكبيرة لا يؤدي الى تناقض الديمقراطية ، وفى المحل الاول مع الاشكال المتأصلة تاريخيا من خلال ممثلين منزهين « التى تعتبر الديمقراطية البرلمانية الايطالية شكلا لها » . وباختصار ، فان مثل هذا التدخل غالبا ما ينفذ دائما خارج هذه الاشكال ، خارج اطار الاجهزة المنتخبة ، ويتجه ذلك لتجربتها من سلطاتها . ومع ذلك فانه يقبل ويقدر كلية كشيء مفترض وواضح تماما ، لانه يحدث من خلف ظهر المستهلكين والمنتجين تحت ستار الاجراءات التكنيكية ، أو القرارات « التكنيكية » البحتة « احراءات الدفع ، والاتصالات بين الوزارات ، وادارة الخزانة ، وسعر فائدة الاقراض المصرفى ،

---

(١) يجرى تنظيم العمليات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكبير فى اطار الاقتصاد ككل ، مع دراسة العلاقات والنسب بين المقادير الكلية الاقتصادية القومية ، والدخل القومى ، والاستثمار ، والإدخار ، والاستهلاك ، الخ - المحرر .

الخ » • وبغض النظر عن المستويات التي يجرى بها تنفيذ الدخول في القرارات السياسية - من أعلاها إلى أدناها - فإن أي مرسوم يقره البرلمان يتحول إلى قرار اقتصاد تكتيكي غير فعال على الإطلاق • وفي مقابل ذلك ، فإن التدخل النوعي يكون على الدوام سياسيا بشكل واضح • وهكذا فحينما لا يتفق مع قرارات الهيئات ذات السيادة التي انتخبها الشعب تكون المقارنات والنزاعات صارخة •

والفكرة الثانية التي قد تساعدنا على التوصل إلى تعريف أفضل لمشكلة ذات أهمية حاسمة في فترة نعلم فيها التنمية الاقتصادية على التدخل النوعي الانتقائي من جانب الدولة ، نقدم لنا الإجابة التي اقترحناها تقليديا على الدوام الاشتراكية الديمقراطية •

وفي الحدود العامة للغاية ، والتي قد نكون بالتالي غير كافيه ، يمكن للمرء أن يقول أن اقتراح الحزب الشيوعي الإيطالي حول البرمجة الانتقائية للاستهلاك والاستثمار يعني تقريب المقارنة ، التي تقوم على الجدول والانتقائية إلى أقصى حد في نفس الوقت ، بين آرائه وآراء الاشتراكية الديمقراطية الأوربية ، حول سلسلة كاملة من المسائل المتعلقة بالعلاقة بين التنمية ، والإصلاحات والنزعة في الطريقة السائدة للانتاج •

إن زيادة الاقتراب من الاشتراكية الديمقراطية ، بكل العناصر الإيجابية التي يمكن أن تسهم بها في حوار يسعى إلى وحدة قوى اليسار ، لا تقتصر على المقدمات التي جعل منها الحزب الشيوعي الإيطالي أساسا لاستراتيجيته فيما يتعلق بالديمقراطية والتعبد والطابع غير الأيديولوجي للدولة • ومناقشة البرمجة الديمقراطية لا يعني مجرد تبني الفرضيات التي طرحتها الاشتراكية الديمقراطية منذ فترة طويلة ورفض انتظار وقوع المأساة التي يقولون أنها محتومة نتيجة لتعاقب أزمات كثيرة ما تكرر وتقل السيطرة عليها « وهو ما يفترض أنه يخلق ظروفًا أكثر مواتية لثورة اشتراكية » • ومثل هذه المناقشة تتضمن كذلك التزاما مباشرا ونشاطا من قبل الطبقة العاملة بالعبولة دون أن تنتهي الإزمة إلى كارثة • بيد أنه حول مفهوم البرمجة ، وكذلك حول تفسير بعض المقدمات والصلوات العامة الأخرى تتكشف بوضوح وجود خلافات عميقة •

والبرمجة التي يقترحها الاشتراكيون الديمقراطيون « مثل البرمجة التي حاولت حكومة يسار الوسط أن تطبقها في إيطاليا في الستينات » يمكن أن تعطى ميكانيزما رأسماليا للتراكم وفي مقدورها أن تضمن درجة كافية من التنمية • وهي تهدف أساسا إلى أن تصبح مقدمات التفاوتات التي نجمت عن هذا النوع من التنمية • ومثل هذه البرمجة ليس محكوما عليه بالضرورة بالفشل العاجل والكامل ، كما حدث في إيطاليا • فحينما يكون جهاز الدولة والنظام المالي أكثر فعالية والتفاوتات البنوية أقل خطورة ، يمكنه أن يعطي بعض النتائج ، ومن بينها أنه يضع في متناول العائلات بعض الخدمات الحقيقية ، ويضمن مستوى محدد من الرفاهية • غير أنه حتى حين ذاك ، يتجه تحويل

ميكانيزم التراكم بالضرورة الى الدخول في أزمة ، رغم زيادة ذلك النصيب من الارباح الذي يؤول الى الدولة . وبسبب النصيب الكبير للغاية من فائض القيمة الذي يذهب الى الربح والفوائد المصرفية ، انزلت إيطاليا الى أزمة نجم عنها وضع تعدر فيه وجود حكومة بمجرد أن حرم النظام « كما كان الحال من ١٩٧١ حتى ١٩٧٣ » من دعومات مثل التكاليف المنخفضة للمواد الخام والاجور المنخفضة نسبيا بشكل عام .

وأدى ذلك الى أن اتخذ طائعا ملحا الطلب الذي طرحه الشيوعيون في أوائل الستينيات في انتقادهم لسياسة يسار الوسط ، والخاص بالبرمجة التي تتحمل المسؤولية بالنسبة لمشكلة التراكم نفسها ، وهكذا تنتقل من الاصلاحات التي تعيد توزيع الدخول الى الاصلاحات القادرة على خلق ظروف جديدة بنيويا للتراكم نفسه .

وسياسة التقشف التي اقترحتها انريكو بيرلنجوير السكرتير العام للحزب الشيوعي الايطالي تنبع من الحاجة الى مثل هذا التحول ، وهي حاجة أكدها الشيوعيون في الماضي كذلك . وفي الحقيقة ، فان الشيوعيون الايطاليين لا يعتبرون التقشف تخليا عن بعض المطالب الكمية لكي يسمح للرأسماليين بأن يحركوا من جديد ميكانيزم التراكم وسوقهم ، ولكنه تحمل للمسؤولية من جانب الطبقة العاملة ، حيال مشاكل الاستثمار والتراكم والطلب .

والعملية الصعبة التي تمر بها إيطاليا الآن تتميز بتبنى مثل هذه المسؤولية في مواجهة مقاومة الطبقات البرجوازية وكذلك من داخل الطبقة العاملة ، التي اعتادت لسنوات طويلة أن تطالب الآخرين بحل المشاكل ، والتي أخذت على عاتقها الآن اقتراح وتنفيذ القرارات المتصلة بالموضوع مع القوى الاخرى، مع كافة الصعوبات التي تترتب على حقيقة أن انتقال الجماهير العاملة الإيطالية من وضع المستغلين الى وضع المهندسين يحدث في ظروف وملايسات تاريخية جديدة تماما وتختلف عن تجربة البلدان الاخرى .

والاختلافات عن الاستجابات الاشتراكية الديمقراطية التقليدية تصبح حتى أكثر وضوحا في مجرى هذا الانتقال . وفي الحقيقة ، فهناك فارق بين أن تعالج مشكلة العلاقة بين البرمجة والسوق في وضع تكون فيه مهمة البرمجة فقط هي اعادة التوازن والتوسط بين الطبقات في اطار طريقة الانتاج الرأسمالية ، وبين معالجة هذه المشكلة بهدف ممارسة نوع من البرمجة يطرح للتساؤل - في وقت يحافظ فيه على ميكانيزمات السوق - السمة المميزة الرئيسية لطريقة الانتاج السائدة ، متجاهلا القيمة الاستعمالية ، ومعتبرا نمو التراكم هدفه النهائي .

وليس هناك شك في أن البرمجة التي يقترحها الحزب الشيوعي الايطالي تتضمن تغييرات عميقة في النظام . وأي تدخل يهدف الى تنظيم نوعي للاستثمار يؤثر لا على ثروة مجردة ما وانما على الثروة الاجتماعية الملموسة وقيمتها



الاستعمالية المختلفة • وحينما تطالب الطبقة العاملة ، التي نكن قوتها فى استقلاليتها ، والتي نقرها ذاكرتها التاريخية التى تحتزن كل تجربتها ، ووعياها بالمشاركة فى العملية العظيمة لتمويل العالم ، حينما تطالب بتدخل الدولة «الذى أصبح الآن جوهريا للتطور» وبأن تسخر عملية التراكم لتلبية الاولويات بدلا من الاحتياجات المحدودة ، فانها تكشف العداوات فى طريقة الانتاج السائدة وتضطهد بها • وهناك أسباب كافية لتوضيح أن نضال الحزب الشيوعى الايطالى من أجل الاصلاحات ليس فقط نضالا اقتصاديا أو حتى مجرد سياسى ، وإنما هو فى نفس الوقت نضال فى ميدان الثقافة • انه يستهدف حشد القوى حول مفهومات لطريقة الحياة والاستهلاك وتأكيد قيم تختلف بشكل عميق عن النزعات الفردية والاستهلاكية التى يولدها السوق الرأسمالى • لكن الى أى درجة يمكن لهذه البرمجة أن تتعايش مع السوق ، ومع ميكانيزماته ، ومع الاستقلال المتبقى للمؤسسات وتطور الحريات الفردية ؟

لقد حاول الحزب الشيوعى الايطالى أن يجيب على هذا التساؤل الصعب ، والجديد تماما والمفقد كما سبق أن قلت ، بالاستفادة من فكرة لينين عن الحاجة الى تطوير الديمقراطية الى أقصى درجة ، والعثور على أشكال لهذا التطوير ، واختيار هذه الاشكال فى التطبيق ( أنظر ف ١٠ • لينين المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٥ ، ص ٤٥٢ ) ونحن نعمل من أجل أن ندخل الى السوق – الذى يستمر سوقا رأسمالية – أبطالا جدد وأن نضع الى جانب المستهلكين الأفراد التقليديين مستهلكين جماعيين قادرين على أن يفرضوا على السوق مطلباً يختلف نوعيا عن المطلب التقليدى • وهؤلاء المستهلكين الجدد هم المناطق والأقاليم والكوميونات والاتحادات الجماعية الاختيارية « التعاونيات مثلا » القادرة على التعبير عن احتياجات الجماهير فى النقل والثقافة والسكان والطاقة ، والتى تمارس تأثيرا على السوق يكون جماعيا واجتماعيا بدلا من التأثير الفردى •

وأحد الجوانب المتميزة للغاية للحياة الاجتماعية والسياسية فى إيطاليا هو أن ملايين الناس يناقشون مخططات لتطوير السكك الحديدية والطاقة ، وينتخبون مجالس المدارس والاحياء • وهم اذ يتصرفون بهذه الطريقة يقيمون معا علاقات لم تعد تتخذ شكل العلاقات بين السلع ، بين القيم التبادلية : انها علاقات مباشرة بين الناس ، الذين يقررون كيف يستخدمون الاشياء المختلفة • وهذه العلاقات ، التى تتدخل فيها الطبقة العاملة بكل قوة ونفوذ تنظيماتها السياسية والنقابية وبقدرتها على التحليل الانتقادي ، الذى عززته الماركسية ، تحول الاحتياجات الفردية الى مطلب جماعى لبناء السكك الحديدية « مع تحديد أية خطوط على وجه التحديد » ، الى مطلب جماعى لبناء المدارس ، والمسكن للشعب ، الخ • واعطاء الاولوية للاحتياجات الجماعية على النظرات الفردية • ويساعد ذلك على تقدم العنصر الحاسم للاشتراكية ، ألا وهو النزعة الجماعية فى السلطة ، مؤديا الى تغييرات عميقة فى بنية الدولة « تتسع وظائفها المحدودة ، ويحد من طابعها القمعى فى نفس الوقت » وفى طبيعة السوق الرأسمالى • وهذه العملية بالطبع ليست عملية مباشرة • فهناك دليل دائم على الطابع المزدوج لرأسمالية الدولة ، التى تعتبر فى نفس الوقت مرحلة فى خضوع الدولة

للاحتكارات ، ومرحلة في الانتقال الى نظام اقتصادى واجتماعى أرقى • ونكشف الاتجاهات البيروقراطية والمركزية على الدوام خلال مجرى الصدمات التى تتكرر بشكل حاد • ويظهر مرة بعد أخرى خطر انحلال الديمقراطية « ومن تم الحاجة الى الوحدة والمسئولية المشتركة » الى ديمقراطية لاتحشد الجماهير العاملة حول هذه أو تلك المجموعة من الاولويات والاصلاحات ، وانما تقسم صفوفهم على أساس مصالح مجموعات خاصة ونزعة فردية • وفى هذا المجال ، ينبغى على الحزب الشيوعى أن يبدي ، وهو يبدي بالفعل ، حرصه على الدوام ، فى كل لحظة ، على أن يكون « حزب نضال وقيادة » ، حزب قادر على أن يكون قريبا من احتياجات ومشاعر الجماهير العريضة من الشعب وبهدف تحويل المجتمع • وفى هذا المجال تتضح أهمية وجود سياسة تستند ليس فقط على التحالفات الطبقية والاجتماعية ، وانما كذلك على التحالفات السياسية « وفقا لاراء جرامشى وتوليأتى » ، سياسة تهدف الى توحيد القوى الديمقراطية ، ابتداء من القوى الاشتراكية التى تنطلق الى المثل العليا ، والقيم وطريقة الحياة ، التى لاتتفق مع مثيلاتها فى المجتمع الرأسمالى •

وليس هناك شك فى أن مثل هذه القيم والمفاهيم لطريقة الحياة تتضمن أحيانا قيما سابقة على الرأسمالية « ونعنى بذلك فى الأساس الحزب الديمقراطى المسيحى » غير مقبولة بمعناها الحرفى بل وبدرجة أقل فى الاستكمال المشوهة التى نجم عنها الافكار التى تنظر الى الدولة كنوع من « الخير » والوكالة وانتزاع الربح • وفى مقابل هذه القيم والمفاهيم السابقة على الرأسمالية ، فإن احتياج المؤسسة الرأسمالية التى تطالب « بنمو معافى » غالبا مايوضح أن له مايبرمه ولا يمكن تجاهله • ولكن حتى اذا ماوضعنا فى اعتبارنا مثل هذه الافكار المنقسمة وغير المقبولة ، يظل من الصحيح بالنسبة للملايين الكاثوليك ، كما أكد انريكو بيرلنجوير ، ان الوجدان الدينى « يمكنه ان يدفع المؤمن ان يسعى بدأب الى تجديد المجتمع وفق خطوط اشتراكية » •

ومن ثم أهمية الحوار « الذى يتخطى تماما اطار التكتيكات » الذى بدأه الشيوعيون مع العالم الكاثولى ومع الحزب الديمقراطى المسيحى ، طالما تلهمه مثل عليا محددة • وهذا الحوار ضرورى ليس فقط لان انقسام بين الشيوعيين والكاثوليك ، كما حذر توليأتى عام ١٩٦٣ ، سيوقع ضررا بالغا بقضية السلام وخلص البشرية ، وانما أيضا لانه فى الدولة العلمانية غير الكثنية التى نرمي لاقامتها يوجد مكان لانظمة القيم المختلفة المتصارعة ، بما فى ذلك نظام القيم المسيحى ، الذى يمكنه أن يسهم بدور هام فى تحويل المجتمع واقامة طريقة جديدة للحياة ، والانتاج والاستهلاك • والحنن الى الماضى الذى يحمل معه الوهم الذى يتصور فى الماضى على أنه أكثر عدلا بالمقارنة مع الظلم الاجتماعى للمجتمع الرأسمالى ، انما ينبع من حقيقة أنه ليس من السهل دائما أن نبث الاصرار والثقة فى مستقبل يستطيع أن يستوعب ، مهما كان ذلك انتقاديا ، كل منجزات البشرية ، وكافة حقائق الثورات التى دلت على مراحل جديدة فى تاريخ العالم • ونحن الشيوعيون الايطاليون نعتقد أنه من واجبا أن نبث هذا الاصرار وهذه الثقة فى المستقبل •

# الانفراج ونزع السلاح والتقدم الاجتماعي

بقلم: جيسوس فارديا

يمارس نمو العلاقات الدولية تأثيره على الحياة الاجتماعية ،  
ويعتبر سمة مميزة للتطورات العالمية المعاصرة . ومع تقدم  
البشرية تجاه الاشتراكية ، سوف تكتسب دون شك أهمية  
متزايدة . فالسياسات الداخلية تتأثر بصورة متزايدة بالتغيرات  
التي تجرى في العالم وبالتحول الإيجابي من الحرب الباردة الى  
الانفراج ، والى التأكيد العمل التدريجي لمبادئ التعايش السلمي  
بين البلدان ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة في الحياة الدولية .

لقد تحقق تخفيف حدة النور الدولى نتيجة للجهود المشتركة للقوى النووية وقوى السلام ، وعلى الاخص نتيجة للسياسات الخارجية الثابتة للبلدان الاشتراكية . ونحن الشيوعيون ندافع عن التعايش السلمى ليس فقط لانه ينفق مع مصالح الاشتراكية ، والطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية وحركات التحرر الوطنى . فالشيوعيون كمدافعون عن الانسانية الحقة ، يسعون الى جعل المجرى الموضوعى للتطور الاجتماعى ، والصراع الطبقي فى المجال الدولى ، والانتصار الحتمى للتقدم اقل ايلاما للبشرية قدر المستطاع ، ويتمثل أحد أهدافهم الرئيسية فى منع كارثة نووية حرارية عالمية . واذا ما استشهدنا بماركس ، فان الشيوعيون لا يريدون للتقدم البشرية أن يتسبب «صنما وثنيا بشعا ، لا يحب أن يشرب الرحيق الا فى جماجم ضحاياها» ( ماركس وانجلز ، المؤلفات المختارة ، المجلد ١ ، ص ٤٩٩ ) . وليس أمام البشرية بديل آخر لاقرار مبادئ التعايش السلمى اذا ما أرادت أن تتجنب كارثة نووية .

والمشاكل الخطيرة ( البطالة ، والتضخم ، وما شابهها ) التى تواجهها ملايين الجماهير العاملة فى البلدان الرأسمالية لا يمكن أن تحل فى اطار مواصلة سباق التسلح ، وزيادة الميزانيات العسكرية ، والمواجهة الدائمة مع العالم الاشتراكي . ويكفينا القول بأن اجمال النفقات العسكرية عام ١٩٧٧ زادت عن ٣٥٠ بليون دولار ، تنفق الولايات المتحدة « حيب تصل البطالة الى ٨ ملايين » حوالى ٤٠٪ منها . ويقضى ذلك على الحجج التى برمى الى تبرير التحضيرات للحرب كوسيلة لاعادة الصحة الى الاقتصاد الامريكى . ان أعدادا متزايدة من الجماهير العاملة فى البلدان الرأسمالية بدأت تدرك أن سباق التسلح من الاسباب الاساسية لتدهور مستوى معيشتهم .

ونحن نعتقد بأن هناك امكانات حقيقية لازالة خطر حرب عالمية اذا ما تصرف الشعب بحزم أكبر مما فعلت وأجبرت الدوائر الحاكمة فى البلدان الامبريالية ، التى بدأت سباق التسلح الجديد ، على أن تخفض فى البداية الاسلحة والقوات المسلحة ، ثم توافق على نزع السلاح العام والكامل . وقد يبدو ذلك طوباويا ، لكن اذا ما فكرنا فى الاخطار الرهيبة التى تحملها الاسلحة الجديدة لكافة البلدان ، واذا ما وضعنا نصب أعيننا الزيادة الدائمة فى الميزانيات العسكرية « التى استمرت حتى خلال الانفراج » ، فليس من الصعب أن نرى أن المطالبة بنزع السلاح العام والكامل سوف تكتسب فى المستقبل القرب معنى عميقا بالنسبة للجماهير العريضة والباحا لم يكن من الممكن ادراكه بوضوح فى الماضى . وتقدم الحياة اليومية للشيوعيين حجبا لاقناع الجماهير العاملة بأن « يوتويا » نزع السلاح العظيمة ، مثل « اليوتويا » العظيمة الاخرى التى بدت فيها الاشتراكية لسنوات عديدة والتي كفت عن أن تكون كذلك منذ ستين عاما ، بفضل ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، سوف تترجم بالتأكيد هى الاخرى الى واقع الحياة .

لقد وقع أنصار الفلسفة الانسانية البرجوازيون فى الماضى فى مصيدة المثالية حين تصوروا أن الدول ستكتف طواعية عن تسليح نفسها بمجرد أن تدرك الآثار

الوخيمة التي يمكن أن تجلبها الحرب للبشرية • ويبدو أن التجربة التاريخية قد أكلت حكمة الرومان ، الذين اعتقدوا بأنه إذا مارغبت في السلام فعليك أن تعد للحرب • بيد أن هذه الحكمة لا ينبغي فصلها عن إطارها التاريخي الخاص • والاستنتاج الهام الجديد الذي يجب الخروج به من الوضع الراهن لا يقول بأن الاعدادات الحربية لا يمكنها حماية السلام » وكان هذا واضحا بجلاء قبل ١٩١٤ وقبل ١٩٣٩ » واما يقول أن سباق التسلح عقبة خطيرة أمام التقدم الاجتماعي ويؤخر التنمية الاقتصادية •

وتدرك الجماهير العاملة في كل من البلدان الرأسمالية المتطورة والنامية أن عسكرة الاقتصاد والتقدم الاجتماعي الاقتصادي عمليتان لا يمكن أن يتفقا ، وأن زيادة الانفاق العسكري يقلل بالضرورة من الاتفاق على الصحة والتعليم والاسكان ويضاف من أعباء الضرائب • والنتيجة الواضحة للطبقة العاملة ، هي أنه على خلاف الازمنة السابقة ، فإن نمو الصناعة الحربية والقوات المسلحة اليوم يسير جنبا الى جنب مع تزايد البطالة التي لم يسبق لها مثيل خلال الازمين عالميا الماضية • وفي ظل هذا الوضع الذي تتدهور فيه مستويات المعيشة ليس أمام الحكومات البرجوازية سوى سياسة واحدة يطرحونها • فتحت شعار التقشف المناق يقومون بتجميد الاجور ويحتفظون بأسعار عالية للسلع الاستهلاكية •

وتشير منظمات الطبقة العاملة وبخاصة الاحزاب الشيوعية بالاجماع الى الحل الوحيد الصائب والفعال ، الحل الذي يتفق ومصالح الجماهير العاملة وكل البشرية • ويتمثل الحل في الوقف النووي لسباق التسلح ، الذي سيجعل في الامكان تخفيف التوتر الدولي وحفز العلاقات الاقتصادية الدولية كأساس للتعايش السلمى •

والتغيرات الايجابية في العالم لا تؤثر فقط على مجال العلاقات بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية المتطورة • ان لها تأثير مباشر كذلك على البلدان النامية وتتفق تماما مع مصالحها • ومن المعروف جيدا أن الحرب الباردة ، ومناخها قد استخدمت كذريعة لانتهاك حقوق البلدان النامية ، والمحافظة على امتيازات الامبرياليين وإخفاء المخططات الاستعمارية الجديدة • لقد سمحت للامبرياليين بجذب البلدان الى أحلاف عسكرية عدوانية وإفعاها في شراك القواعد العسكرية ، وإقامة حواجز أمام تعاونها السياسي والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والثقافي مع البلدان الاشتراكية • وقد ساعد التحول نحو الانفراج على تسهيل النجاحات الضخمة التي تحققت أخيرا في تحرير الشعوب التي كانت تابعة من قبل وحصولها على الاستقلال السياسي ، وفي بعض الحالات ، على الاستقلال الاقتصادي • وقد لعب التعاون مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى دورا كبيرا في هذا الخصوص •

ومن المستحيل تجاهل العلاقة المباشرة بين جو الانفراج والحركة العريضة من أجل اشباع المطالب الاقتصادية العاجلة التي تطرحها بلدان ما يسمى بالعالم الثالث في السنوات الأخيرة • وبفضل المناخ الجديد للعلاقات الدولية ، وبفضل

الاعمال المشتركة للبلدان الاشتراكية وكافة القوى الديمقراطية تواجه شعوب العالم التابعة للإمبريالية الآن طرقا للنضال كانت مغلقة عمليا امامها من قبل . واحد هذه الطرق هو المساهمة النشطة للبلدان التي ندافع عن مصالحها القومية المشروعة في حركة عدم الانحياز ، والتي يعتبر تأثيرها الدبلوماسي والسياسي الآن كبيرا في العالم (١) . ان مجموعة ال ٧٧ ، والتي تضم اليوم أكثر من مائة بلدا ، قد أصبحت عاملا هاما في الحياة الدولية . وبخشي الاحتكارات الإمبريالية على وجه الخصوص أعمالها في الميدان الاقتصادي .

ويعتبر الكفاح من أجل أسعار عادلة على موارده الطبيعية أحد الشعارات الرئيسية لمثل هذه المنظمات . ويتيح التضامن بين هذه البلدان فرصا عريضة جديدة لكل منها . وكما قال كارلوس اندريز بيريز ، الرئيس الفنزويلي ، أخيرا . فإنه بدون التحالف مع بلدان العالم الثالث الأخرى وبدون مساندتها كما كان بمقدور فنزويلا أن تؤمم بترونها أو مناجمها .

والانتقال من الحرب الباردة إلى الانفراج عملية معقدة تتطلب تحليلا عميقا للوضع الدولي من قبل الأحزاب الثورية ، التي ينبغي عليها أن تنصرف واضحة في اعتبارها التغييرات التي حدثت . وإنها لحقيقة أن الانفراج لم ينتشر بعد عبر الكوكب ولم يصبح لا رجعة فيه . كما لم يصبح له بعد أي تأثير بعيد الأثر على كثير من البلدان ، وبخاصة في أمريكا اللاتينية .

ورغم أنه ما يزال دون شك الاتجاه السائد في التطورات العالمية ، فإنه لم يترسخ بعد بما فيه الكفاية . وتظل سياسات الإمبريالية ، أي ، الاستعمار الجديد وكافة أشكال القهر والاستغلال الأخرى ، التهديد الرئيسي للسلام والاستقلال والمساواة بين الشعوب ، وبخاصة في قارتنا . ومما لاشك فيه أن التغييرات التي تشهدها على التأثير المفيد للانفراج قد حدثت في العلاقات بين دول مفردة في أمريكا اللاتينية . وينبغي للمرء أن يضع في اعتباره وعلى وجه الخصوص الضغط السياسي الذي تمارسه بعض الحكومات على أخرى . وحتى الحكومات التي تتبع سياسات داخلية لاتوافق عليها القوى الديمقراطية بشكل كامل قد تلعب دورا إيجابيا في المطالبة بوضع حد لإجراءات القمع التي تمارس في شيلي ، وأوروغواي والأرجنتين وباراجواي وجواتيمالا ونيكاراغوا والسلفادور وهايتي والبرازيل والأرجنتين وفي أماكن أخرى . أما فيما يتعلق بفنزويلا فقد تمارس تأثيرا غير مباشر على بعض بلدان أمريكا الوسطى وحتى أمريكا الجنوبية مثل بوليفيا ، مثلا . ولعدد من الأسباب التاريخية ( فاسم البلاد ذاته مشتق من اسم سيمون بوليفار ) ، كما لا يستطيع الفنزويليون أن يرفضوا مساعدة

---

(١) وكما أوضح المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في كولومبو ( أغسطس ١٩٧٦ ) ، فعلى الرغم من محاولات الرجعية الموالية للإمبريالية في تقسيم صفوفها ، ما تزال معاداة الإمبريالية ، ومعاداة الاستعمار ، والنضال من أجل التعايش السلمي ، والاستقلال الاقتصادي والتعاون أساسا للحركة .

بوليفيا ، سواء فى مسائل الائتمان ، أو فى المسائل الأكثر أهمية ، والمتعلقة بالمساندة المعنوية والسياسية لنضال الشعب البوليفى العادل من أجل منفذ له على البحر (١)

وفى هذه الحالة لا يتعلق الامر بمساعدة الدكتاتور بانازار ، وانما بمساعدة الشعب البوليفى . والحزب الشيوعى الفنزويلى لا يمكنه الا أن يوافق على تلك المساعدة لانه يعتقد أن بوليفيا يجب أن يكون لها منفذ على البحر لاسباب تاريخية واقتصادية فى نفس الوقت . وإذا كان سيمون بوليفار حيا اليوم ، لكان قد حارب من أجل حق بوليفيا المشروع . والحل الايجابى لهذه المسألة ، وبعض المسائل الأخرى ، وبخاصة مسألة الحدود ، سيقلل التوتر لدرجة كبيرة فى قارتنا .

وعندما ينتقد الناس حكومة فنزويلا لمنحها بوليفيا قروضا ، يبدو لنا أنهم ينسون حقيقة ان هذه القروض لاترتبط بالشروط القاسية التى يفرضها اصحاب البنوك فى أمريكا الشمالية ، وأن اعتماد بوليفيا المالى على الولايات المتحدة يخف لدرجة ما . وبالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية ، يختلف الامر عندما تكون مدينة لفنزويلا عنه بالنسبة للولايات المتحدة .

وكل ذلك يشكل فى رأينا ، عنصرا للانتقال من الحرب الباردة الى الانفراج فى الظروف المعقدة للحياة فى أمريكا اللاتينية ، حيث تصعد الامبريالية الأمريكية والاوليجاركية المحلية من هجماتها على القوى الديمقراطية . وينبغى أن نتذكر أنه عندما بدأت الحرب الباردة كانت فنزويلا تتمتع بالحكومة الديمقراطية لرومولو جالجز ، التى حاكت ضدها الانظمة الدكتاتورية فى أمريكا اللاتينية ، تحت قيادة الولايات المتحدة ، المؤامرات بهدف الاطاحة بها واقامة نظام ارهابى . وقد حققوا هدفهم . ولعشر سنوات يحكم فنزويلا الدكتاتور بيريز جيمينيز ، الذى دعم من موقفه التدخل الشخصى وزير الخارجية الأمريكى حينذاك جون فوستر دالاس . ولقد كانت هذه الدكتاتورية تتفق ومصالح الحرب الباردة .

كما انه من غير المناسب ان نفكر فى عملية الانفراج فى علاقتها بالعداية الامبريالية حول « الافتقار » الى حقوق الانسان وحرياته فى البلدان الاشتراكية . وتبين الحقائق أن تلك الحملة قد ارتدت الى نحر الامبرياليين أنفسهم . وأمام عيني ليس فقط الاحتجاج العالمى المتزايد ضد الحملة المنافقة التى يشنها الرئيس

---

(١) فقدت بوليفيا منفذها على البحر وجزءا كبيرا من اراضيها نتيجة حرب الماسيفيك ( ١٨٧٩ - ١٨٨٣ ) التى جرت فيها شيلى وبيرو وبوليفيا نتيجة مناورات الامبريالية البريطانية .

كارتر ، التي تعجز حكومته تأمين حتى مدل هذه الحقوق الانسانية الاساسية  
مثل حق العمل فى الولايات المتحدة نفسها (١)

ولا يمكن أن يكون هناك سوى عدد محدود جدا من الناس لا يعرفون أنه فى ذلك البلد الذى يعتبر أغنى وأقوى البلدان الرأسمالية يحرم عشرات الملايين من الرجال والنساء من عديد من الحقوق المدنية من خلال التمييز العنصرى ، وأن حقوق العاطلين وأصحاب الملايين ، المستغلين والاستغلاليين متساوية فحسب على الورق . ونحن نذكر كذلك أن حملة « الدفاع عن حقوق الانسان » السيئة السمعة لاثير فى أمريكا اللاتينية ما يشبه الاستجابة التى كانت تنوقها الدوائر الحاكمة الأمريكية ، أى ، انفجار معاداة السوفييت ومعاداة الشيوعية . ان شعوبا تطالب بحكوماتها بمقرطة الحياة القومية و باتخاذ خط أكثر حزما فى معاداة الامبريالية . ويمكن رؤية ذلك ، مثلا ، فى فنزويلا وغيانا وبناما وبيرو ومكسيكو ، أى ، فى البلدان التى تعتبر سياستها الخارجية ايجابية بشكل عام .

أما فيما يتعلق بنشاط حكومة الرئيس كارلوس بيريز ، فعد ساندنا نحن الشيوعيون فحسب « مع بعض التحفظات » سياستها الخارجية . ونحن نعارض بحزم خطها فى السياسة الداخلية ، وبخاصة فى المجال الاجتماعى والاقتصادى (١) ، ان تصريحات بيريز ، التى كثيرا ما يهلل لها ، حول الحرية وحقوق الانسان ، والتى تهدف الى « التصدير » ، وخطبه « الراديكالية » فى الامم المتحدة وغيرها من المحافل صدرت كلها فى وقت كانت فنزويلا نفسها ، كما يقول المثل ، « فرنا ينفث النيران » عندما كانت المعارضة تنمو . ولايكاد يمر يوم دون ارتفاع فاحش فى الاسعار ، بينما يظل الحق فى الطعام والمأوى الضرورى ، وحق الطفل فى كوب من اللبن ، بعيد المنال . والخدمات الصحية بعيدة عن أن تكون مرضية والنقل العام فى حالة من الفوضى . وبالتالى ، فلا يستطيع حزب واحد يحترم نفسه أن يؤيد السياسة الداخلية للحكومة الحالية .

وفى ضوء ما قيل أود أن أطرح السؤال : ماهى العلاقة بين الانفراج والتعايش .

---

(١) ان الطابع الاجوف لهذه الحملة يعترف به حتى بعض ممثلى الحزب الديموقراطى الحاكم ، فقد قال دونالد فريزر ، عضو الكونجرس ، مثلا ان « مشكلات الجوع والبطالة يجب أن تعالج بطريقة أكثر جدية مما عالجتها بها الولايات المتحدة خلال العقد الاخير » . ( نيوزويك ، ١١ يوليو ١٩٧٧ ) .

(٢) فى فنزويلا نجد ان حق الاحزاب المنصوص عليه فى الدستور وقانون العمل لا وجود له فى الواقع . ولهذا السبب كان على الحزب الشيوعى أن يتوجه بالطلب الى المدعى العام فى الجمهورية فى وثيقة خاصة يطالب بأن تحترم الحكومة حق الشعب العامل فى الاضراب . وقد كسب هذا الحق خلال مجرى نضال شاق لسنوات . ووفقا للمعطيات التى قدمها يدرو اورتيجا بيان عضو المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى الفنزويلى ، التى نشرت فى الصحافة الفنزويلية ، فإنه من بين ١٧٩ اضرابا ، عام ١٩٧٦ نظم اضراب واحد فقط بشكل قانونى ، بينما اعتبرت البقية اضرابات غير قانونية من جانب الحكومة .



السلمي والتقدم الاجتماعي ؟ ولكن كمدخل للرد على هذا السؤال ينبغي أن أوضح موقفنا من التقدم الاجتماعي .

يكتسب التقدم الاجتماعي في رأينا ، أرقى تعبير له في استبدال التشكيل الاجتماعي الاقتصادي القديم بتشكيل جديد ، أكثر تقدماً . وتلك هي الحركة الصاعدة للتاريخ . ويعني ذلك في العصر الراهن إلغاء النظام الاستغلال البائد وبناء مجتمع اشتراكي وشيوعي عادل . بيد أن درجة معينة من التقدم الاجتماعي تكون ممكنة حتى في إطار المجتمع المنقسم إلى طبقات متناحرة . وتحقيق البرنامج البرجوازي الديمقراطي ، بأصلاحياته الاجتماعية الهامة رغم أنها محدودة ، والذي طالما دافعنا عنه نحن الشيوعيين ، يتضمن كذلك إنجاز تدابير معينة لصالح الجماهير . وتلك مسألة تتعلق بمقرطة الحياة الاجتماعية وبخاصة ظروف العمل ، وتحسين نظام الأجور ، وتوزيع أكثر عدلاً للدخل القومي والفرائب . ان تقدم المجتمع في مجموعه هو ما يشكل جوهر التقدم الاجتماعي . وهذا ممكن في المجتمع الرأسمالي اذا ماكان هناك نشاط متزايد من جانب القوى التقدمية ، واذا ماكانت معارضتها لكافة أشكال الرجعية والتمييز تزداد كثافة ، واذا ماكان هناك اتجاه لنشر المعرفة والثقافة بين الجماهير العريضة ، ونضالا متفانيا على الدوام من أجل الديمقراطية والسلام العالمي . لقد تناولت بعض جوانب هذه المشكلة المعقدة المتعددة الجوانب في هذا المقال . ولما كانت الدراسة الاكمل تتطلب بحثا أكثر تفصيلا ، فسأتناول فقط مشكلة التقدم الاجتماعي في فنزويلا في ظروف الانفراج .

تحقق الحكومة الفنزويلية في الوقت الحاضر ربحا سنويا يصل الى ١١٠٠٠ مليون دولار « أساسا من بيع النفط وخام الحديد » . ويبلغ عدد سكان فنزويلا حوالي ١٣ مليونا . وهذه الاموال هي ملك للحكومة . بيد أن المبالغ الضخمة المركزة في الخزانة العامة لاتستخدم لرفع مستوى معيشة الفنزويليين . وهذا المستوى ، قد تدهور ، على العكس ، بسبب التضخم ، وارتفاع نفقات المعيشة والمضاربة . والذين لايشاركون بنصيب في الارباح الناجمة عن بيع النفط مايزالون يتلقون نفس الاجور التي كانوا يحصلون عليها لسنوات عديدة وحالتهم الآن اسوأ بكثير مما كانت قبل ارتفاع اسعار النفط . والتناقض الذي يبدو لاول وهلة هو أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المشاكل التي يعاني منها مجتمعنا لم يتعذر حلها فحسب بزيادة أسعار النفط ، ولكنها أصبحت بالفعل أكثر حدة .

ان تأميم صناعة النفط لم يرض بشكل كامل القوى الديمقراطية في البلاد لانه ترك ثلاثة مشاكل ملحة دون حل : بيع النفط ، ونقله ، وتكنولوجيا استخراج النفط . لقد رفع الشيوعيون شعار تأميم صناعة النفط منذ ١٩٣١ . وفي البداية سخر منا أعداؤنا . ثم بدأوا يهاجمونا ، مدعين أن شعار الشيوعيين يتناقض مع المصالح القومية لفنزويلا . وكانت تلك فترة الحرب الباردة . واليوم يتهادن السياسيون البرجوازيون مع شعارنا ، بل وحتى يتبنونه ، بتأميم صناعة النفط . وقد أيدنا هذا التأميم بالطبع ليس فقط لانه كان مطلباً قديماً لنا ، وانما

لان التأميم يساعدنا كذلك على مواصلة النضال من أجل حل ثابت لمشكلة استخدام موارد النفط في ظروف أكثر مواتاة .

والمسألة التي تواجهنا اليوم بالحاج ليست ما اذا كان النفط ملكا لبلادنا أم لا . ان المسألة الان هي ما اذا كانت فنزويلا ستبيع النفط بنفسها أم سنحاول أن تجد وسطاء . وهناك أيضا مسألة من الذي سيقوم بنقل النفط . هل سينقل في ناقلات فنزويلية أم أجنبية ؟ ومن الذي سيقدم التكنولوجيا ؟ هل سنشتريها من الولايات المتحدة ؟ أو سنستطيع فنزويلا أن تجد مصدرا آخر يمدّها بها بشروط أكثر مواتاة ؟ ومن وجهة النظر تلك سيكون من السخف أن نتخلّى عن مزايا وضع موات لتدعيم الاستقلال القومي ، وضع خلقه التأثير الإيجابي للانقراج ان حكومات الولايات المتحدة والبلدان الاخرى تشتري النفط من فنزويلا لا لتساعدنا وانما لانها تحتاج الى نفطنا . وموارد الطاقة تستنفذ بالتدريج ، مما يترتب عليه أن بلدانا مثل الولايات المتحدة ترغب في الاقتصاد في مواردها النفطية وتفضل في الوقت الحاضر شراء النفط من الخارج .

ما الذي ينبغي عمله اذا اليوم ، من وجهة نظر الشيوعيين ، في البلدان الرأسمالية ، للتعبيل بالتقدم الاجتماعي ولرفع مستوى معيشة الشعب في المحل الاول ؟

ينبغي أن أقول على الفور أنه ليس من السهل بلوغ التقدم الاجتماعي في فنزويلا في ظل الحكومة الحالية لان تلك الحكومة تأخذ على عاتقها كلية خدمة الاوليجاركية . لقد حققت البرجوازية الفنزويلية نجاحا كبيرا وأصبحت غنية ، لكن ليس هناك خارج الصفوة الحاكمة من يجزؤ على الادعاء بأن ذلك تقدم اجتماعي ؟. وبنيت بعض المباني والكبارى الحديثة الفاخرة ومدت بعض الطرق الممتازة . لكن حتى ذلك لا يعتبر تقدما اجتماعيا ، لان التقدم التكنيكي مثله مثل النمو العام في انتاجية العمل ، لا يمثل سوى امكانية للتقدم الاجتماعي (١) وكل شيء ، حتى القمح والفول يشتري من الخارج . بيد أن حقيقة أن فنزويلا تقدم سوقا واسعة لمصدري الاغذية والسيارات والسلع الكمالية ، لايمكن أن يعتبر تقدما اجتماعيا كذلك .

ان التقدم الاجتماعي لفنزويلا يعني في المحل الاول أن تصل الى السلطة حكومة ديمقراطية معادية للامبريالية حقا ترتبط ارتباطا وثيقا بالشعب ، بالجماعات ، تستجيب لارائهم وتسعى لتلبية مطالبهم . انه يعنى امكانية توحيد وتعبئة كل الموارد المالية لصالح الامة .

انه يعنى استخدام المخطط الرشيد للثروة القومية الهائلة التي تكمن في

---

(١) وهناك حالات كثيرة كان التقدم التكنيكي يخدم فيها اهدافا غير انسانية .

النفط ، وخلق وظائف جديدة ، والكفاح للحد من البطالة لصالح البلاد . وبهذا المعنى تكون فنزويلا فى وضع سعيد لانها تقف فوق بحر من النفط .

ونحن نعتقد أنه لتحقيق كل ذلك ينبغى تنويع الاقتصاد وجعله أقل اعتمادا على النفط ، الذى يمثل فى الوقت الحاضر عمليا السلعة الوحيدة للتصدير . وينبغى استخدام الموارد المالية الضخمة التى فى حوزة الحكومة لتصنيع البلاد ، ولتطوير القطاع العام، حتى يمكن خلق مئات الآلاف من الوظائف الجديدة فى فترة قصيرة للغاية ، وخفض البطالة بذلك بدرجة كبيرة ، كما ينبغى استخدامها لتنفيذ اصلاح زراعى حقيقى حتى نهايته المنطقية . وكل ذلك يمكن أن يوسع السوق الداخلية لمنتجات الصناعات الجديدة فى البلاد وزراعتها الخاصة . ان برنامج التصنيع الذى اقترحه الحزب الشيوعى يركز على الفرص العظيمة الموجودة لتطوير الصناعات البتروكيمياوية ، وصناعة الحديد ، وبناء السفن ، والآلات الزراعية ، وهكذا . وأحد البنود الرئيسية فى برنامجنا هو أن تكون كافة الصناعات الأساسية فى يد الحكومة ولذلك فنحن نعارض فكرة اقامة مؤسسات مختلطة فى هذه الصناعات . ويجب أن نعترف بأن الحكومات البرجوازية الاخيرة قد اتخذت بعض الخطوات الهامة فى هذا الاتجاه ، غير أن البلاد ما تزال تعتمد كلية تقريبا على صادراتها النفطية بينما تستورد السلع التى تستطيع أن تصنعها هى نفسها .

والى جانب سياسة تنويع الاقتصاد ، يصر حزبنا على اعادة توزيع راديكالية للدخل القومى مع زيادة اجور العمال وكافة اجور ومرتبات العاملين بالاجر . كما يصر حزبنا على تحسين الخدمات لكل السكان وعلى نصيب أكثر عدلا لكل الفنزويليين فى استخدام الثروة الطبيعية الضخمة .

ان النفط الذى يستخرج فى بلادنا تملكه الامة بكاملها . ولذلك لا يجب أن يكون مصدر ثراء للأقلية . والحقائق المعاصرة تتطلب اعادة توزيع الملكية الضخمة المركزة على أبدى أفراد كنتيجة للتوزيع غير العادل والصارخ للدخل القومى . ولتقليل عدد الناس الفقراء فى فنزويلا ، وينبغى أن نشير الى أن هؤلاء يشكلون ثلاثة أرباع السكان ، يجب على الدولة أن تتخذ التدابير من أجل السيطرة على رأس المال ، ومنع الاحتكارات من تحقيق أرباح خيالية . ويمكن تجسيد ذلك فى قوانين معادية للاحتكار كما تم بالفعل فى بعض البلدان الرأسمالية المتطورة . والاصلاح الضريبى بهدف نقل العبء الرئيسى على عاتق الاغنياء أمر ملح بنفس الدرجة ، وهذا يعنى أن الدولة الفنزويلية سيكون لديها موارد مالية كافية لنفقاتها الجارية . ومعظم الدخل من بيع النفط ونتاج صناعة الحديد يمكن أن يصب فى برنامج حكومى للتصنيع ولتنمية الزراعة . ويمكن استخدام بعض هذه الاموال كذلك لبرنامج خاص لبناء المساكن على نطاق واسع ، والعناية بالاطفال ، وتنظيم تسهيلات وقت الفراغ للنجماءير ، وكثير غيرها .

والهدف هو أن نعيد الى شعبنا بعض البلايين التى هى من حقه بفضل ثروة البلاد البترولية ، والتي اغتصبتها البرجوازية المحلية وشركاتها الامبرياليين .

وفى كلمات أخرى ، فالتقدم الاجتماعى فى بلدنا ممكن اذا انبعت سياسة حازمة معادية للامبريالية تهدف الى الحد من نهم رأس المال الاجنبى والمحلى ، وقبوض بشكل حاسم مواقع الدوائر الاوليجاركية ، الدوائر التى « دربت » على عدم دفع الضرائب للدولة والتي تحظى بكافة أنواع الامتيازات التى منحتها لها الحكومات البرجوازية بغض النظر عن كونها حكومات دكتاتورية أو لبرالية ديموقراطية .

ورغم أن التعايش السلمى شرط ضرورى للتعجيل بتقدم الشعب سواء فى المجال الاجتماعى الاقتصادى أو فى المجال السياسى ، فلا ينسى الشيوعيون الفرضيات الاساسية للماركسية اللينينية والتي تقول بأن التعايش السلمى بين البلدان ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة لايمكن فى حد ذاته أن يكون بديلا للصراع الطبقي .

والانفراج لايقبض أسس الرأسمالية ، لكنه يحتوى الى درجة معينة الدوائر الامبريالية العدوانية ويخلق الظروف التى تكشف فيها كثير من تناقضاتها الداخلية عن نفسها بقوة ووضوح أكبر .

وفى ظل نظام استغلال العمل المأجور ، أى ، فى ظل الرأسمالية ، ليس هناك بديل للجهود المنظمة للجماهير العاملة ، ولنضالها من أجل حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وتقف الطبقات الاستغلالية والدولة التى تعبر عن مصالحها فى طريق مطامح الجماهير العاملة . ومن وجهة النظر تلك لا يعتبر التعايش السلمى فى المدى الطويل بمثابة علاج سحرى ما يضمن التقدم الاجتماعى . انه يخلق فحسب ظروفًا أكثر مواتة للجماهير العاملة لتتصعيد نضالها من أجل مصالحها . انه يقدم فى أيامنا أفضل امكانية لتطوير النضال الطبقي على نطاق عالمى دون المخاطرة بنزاع مسلح على نطاق العالم ، وللتقدم الاجتماعى لكل البشرية .



# وجهها لوجهه

## مع حملة العداء للشيوعية

طلب مراسلو مجلة قضايا السلم والإشتراكية من قادة الحركة الشيوعية العالمية أن يبدوا آراءهم حول :

- الخطوط المرشدة والإساليب الجديدة التي تتميز بها الدعاية المعادية للشيوعية في البلدان المختلفة .

كيف يمكن جعل الكفاح ضد معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت أكثر فعالية في الظروف الراهنة .

وليم كاشان

السكرتير العام للحزب الشيوعي الكندي

لقد حاولنا دائما ان نوضح ان العداء للشيوعية هو في الحقيقة ستار دخان لسياسة معادية للشعب ، وسلاح للإمبريالية في محاولاتها التوسعية ، وسلاح لتقسيم صفوف الطبقة العاملة والحركة النقابية وفتح الطريق امام الرجعية .

وينبغي ان نتجنب اية اوهام حول ان الحملة الحالية المعسادية للشيوعية والمعادية للسوفييت قصيرة الاجل . فعندما انتهت الحرب الباردة ، جلبت في أعقابها نهاية العداء للشيوعية والسوفييت . ذلك امر مفهوم من وجهة نظر الإمبريالية ، التي ترى نفسها مشغولة في صراع طويل الاجل مع الإشتراكية . وفي الحقيقة فالانفجار المفاجيء الحال لمعاداة الشيوعية انما يعكس التناقضات بين نظامين اجتماعيين مختلفين . وقد تغيرت المسائل الخاصة لكن اندفاع العداء للشيوعية والعداء للسوفييت سيستمر طالما وجدت الرأسمالية .

ولا يعنى ذلك أن العداء للشيوعية ينبغي الا يكشف ويعزل ، وبخاصة اذا ما تم التوصل الى تحالف ديموقراطى موحد وضيق الخناق على الاحتكارات.

اننا نتفق تماما على أن المرء يجب أن يتجنب وضع كل معارضى الحزب الشيوعى فى معسكر معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت . وهناك دائما الحاجة الى تفريق ماهر بين معارضى الحزب الشيوعى وبين المعادين للشيوعية. العنيدون . فهذه العناصر هى التى يجب عزلها وهزيمتها فى نفس الوقت. الذى نعمل فيه على التغلب على الافكار والمفاهيم الخاطئة عن الحزب الشيوعى والاشتراكية .

وينبغي ان يضع المرء فى اعتباره ان البورجوازية تتبع سياسة التفرير. حيال البلدان الاشتراكية ، مركزة أحيانا على الاتحاد السوفييتى ، وأحيانا أخرى على بلد اشتراكى آخر . وعلينا أن نستجيب لكل تلك الهجمات ونعمل من أجل فضح الذين يقفون خلفها من مواقع طبقية وديموقراطية .

ان المظاهر الصريحة للعداء للشيوعية وللسوفييت تتزايد حدة ويكملها الافتقار الى المعرفة واستغلال الافكار الخاطئة التى تغرسها وسائل الاعلام التى تملكها الاحتكارات . وتكرر هذه العملية فى التعليم وفى المجالات الاخرى . لقد تخلت الحركة النقابية عن العبارات المعادية للشيوعية دون أن تتخلى ، من جانب الجناح اليميني ، عن الجهود الذاتية لمنع اليسار والشيوعيين. من الوصول الى مواقع فى الحركة النقابية على كافة المستويات .

وكل ذلك جزء من سياسة « التأمين » التى تتبعها الدول الرأسمالية ، والتى تهدف الى ضمان الا يؤدي تخفيف التوتر الدولى الى مساندة منظمة للاشتراكية. وللشيوعيين ، وللاتحاد السوفييتى .



## آرنب جورجنسن

سكرتير المجلس المركزى للحزب الشيوعى النرويجى

فى النرويج ، كما فى غيرها من البلدان الرأسمالية ، تواصل أجهزة الاعلام الجماهيرية التى تسيطر عليها الرأسمالية حملة لا تعرف الكلل معادية للسوفييت . وتحاول القوى اليمينية بشكل مسعور عرض الامور كما لو كان

هناك تهديد لسلام وأمن النرويج صادر « من الشرق » ، من الاتحاد السوفييتي ، من البلد الذي خف لنجدة الشعب النرويجي عام ١٩٤٤ . وبعد الحرب أقيم نصب تذكاري يحمل كلمات « النرويج تشكر » تخليدا لذكرى الجندي السوفييتي . بيد أن هذه الكلمات قد نستنها الحكومة والبرلمان عام ١٩٤٩ ، عندما انضمت النرويج ، رغم احتجاجات الشيوعيين الى حلف الاطلنطي العسكري الامبريالي . ومنذ ذلك الوقت تصاعد سباق التسلح باطراد . وفي عام ١٩٤٩ وصلت الميزانية العسكرية النرويجية الى ٢٥٠ مليون كرونر نرويجي . وتبلغ اليوم ٢٠٠ره مليون كرونر . ولكي يجعلوا من سياستهم للتسلح فرضية حية كان على سياسي حلف الاطلنطي أن يصوروا الاتحاد السوفييتي « كعدو » و « كتهديد محتمل » . ولهذا السبب يصعد اليمينيون هستيريا معاداة الشيوعية والسوفييت

ولهذه الحملة هدف آخر كذلك : عرقلة نمو القوى الاشتراكية في النرويج . واضعاف نفوذها .

ولكي نغزل معاداة الشيوعية نحاول أن نوضح للشعب في بلادنا الحقيقة حول الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى وتحذفهم عن المنجزات العظيمة التي حققتها تلك البلدان في المجالات الاقتصادية والسياسية والمادية والثقافية . وتقديم معلومات يعتد بها في هذه المسائل يفترض كذلك بالطبع طرح الظواهر السلبية والمشاكل التي لم تحل . ولعزل معاداة الشيوعية من المهم كذلك بالنسبة للحزب الشيوعي أن يعمل من أجل وحدة الجماهير العريضة ضد عدوها الحقيقي : رأس المال الاحتكاري القومي والاجنبي ، الذي يؤدي به سعيه الى الحد الأقصى من الارباح ، الى زيادة تناقضه مع العمال اليديوين والذهنيين على السواء . ويساعد حزبنا على أن يدرك الناس أن رأس المال الاحتكاري لا يمكنه أن يتجنب الازمات الاقتصادية التي تولد بطلاة جماهيرية وتضخما . ولا يمكن لرأس المال الاحتكاري أن يقدم حلا ، رغم وجود جهاز الدولة تحت تصرفه . وليس هناك فارق بين أن يسيطر رسميا على هذا الجهاز الاشتراكيون الديمقراطيون أو الاحزاب البرجوازية .

ان تغير ميزان القوى في العالم لصالح الحركات الثورية والتقدمية يشير الى أن فرص عزل معاداة الشيوعية أفضل عن ذي قبل . وتكمن ميزتنا العظيمة ، وهي قوة الشيوعيين ، في حقيقة أننا توحدنا بأيدولوجية الماركسية-اللينينية ، واننا نمثل ليس فقط قوة قومية ، وانما نمثل كذلك حركة دولية . ونظرا لذلك ينبغي أن يكون المرء يقظا على الدوام لسياسة « فرق تسد » التي يحاول استخدامها ضدنا مختلف اعداء حركة الطبقة العاملة .

ويدرك الحزب الشيوعي النرويجي مسئوليته التاريخية فى هذا المجال .  
انه يكافح ضد رأس المال الاحتكارى وضد هؤلاء الذين تسعى الاحتكارات الى  
كسب مساندتهم . انه يدافع عن العمل الموحد من جانب كل قوى اليسار فى  
الحركة العمالية ويقاوم محاولات القاء عبء الازمة على كاهل الجماهير العاملة .  
انه يطالب بأن يصبح حق العمل حقيقية دافعة للجميع . ولكى نضمن السلام  
والامن للنرويج ، فاننا نطالب بأن يخرج من حلف الاطلنطى ونحن نعتقد أن  
الاممية البروليتارية هى ترجمة أفكار البيان الشيوعى الى واقع الحياة .



## كارل هاينز شرودر

### سكرتير مجلس الحزب الشيوعى الالمانى

فى جمهورية ألمانيا الاتحادية جرى فى الفترة الاخيرة تصعيد لمحاولات  
«صقل معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت فى شكلهما العدوانى العسكرى  
والقومى الطابع» .

والقوى المعادبة للشيوعية تستغل بنشاط القومية ، وتستخدمها أساسا  
ضد جمهورية ألمانيا الديمقراطية . ورغم المعاهدة حول مبادئ العلاقات بين  
جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، يحاولون التناول على  
السيادة القومية لأول دولة اشتراكية توجد على الارض الالمانية . وهم يقولون  
مثلا ، أن هناك علاقة «ألمانية داخلية خاصة» معينة ، علاقة «داخل نفس الامة  
الواحدة» بين الدولتين الالمانيتين . ومظهر آخر لمعاداة الشيوعية فى جمهورية  
ألمانيا الاتحادية هو جنون التجسس الذى يصعد من حين لآخر ونشر «وثائق»  
يزعمون أنها تقدم الدليل على جرائم ضد الالمان فى الحرب العالمية الثانية .

لقد أدى تغير ميزان القوى العالمى لصالح السلام والديمقراطية والاشتراكية  
الى تعميق أزمة الايديولوجية البورجوازية ومعاداة الشيوعية ، وفى الوقت  
يواصل العالم الاشتراكى مساعيه لحل المشاكل الجارية فى اطار الثورة العلمية



والتكنولوجية ، وبذلك يضمن ارتفاعا مطردا فى الرفاهية المادية للجماهير العاملة وثقافتها ، يكشف النظام الرأسمالى عن عجزه الكامل عن مواجهة تلك المشاكل ، وهو ما تحس به شعوب البلدان الرأسمالية بمرارة يوما بعد يوم . لقد بدأ الناس بشكل متزايد يعترفون بأن الاشتراكية والسلام لا ينفصلان ، وأن الاشتراكية وحدها يمكنها أن تضمن حقوق الانسان الاساسية : حق العمل ، والتعليم ، والتدريب المهنى ، واختيار المهنة ، وحق الالتحاق الحر بخدمات الحكومة ، ومساواة النساء فى الحقوق ، وحرية الرأى والصحافة والمعلومات . ولهذا السبب فان الذين يكتفون الهجوم ضد الحقوق الديمقراطية فى بلادنا ، والذين يستخدمون « الخطر المهنى » ضد الشيوعيين ، والاشتراكيين الديمقراطيين اليساريين ، والديمقراطيين الليبراليين ، وغيرهم من التقدميين ، والذين يتحملون المسئولية عن البطالة ، يثرون ضجة حول حقوق الانسان فى البلدان الاشتراكية . وهم اذ يفعلون ذلك انما يقلدون المجرم الذى يصيح « امسك حرامى » لكى ينقذ نفسه من الفضيحة .

وليس هناك شك فى أن معاداة الشيوعية ستزداد عمقا كلما تقدمت البلدان الاشتراكية وأثرت بقوة المثال على عقول الناس فى العالم غير الرأسمالى ، وكلما نشرت الاحزاب الشيوعية والعمالية والحركة العمالية فى البلدان الرأسمالية الوعى بضرورة تحقيق اصلاحات معادية للاحتكار وتغيير الحكومة كلية لصالح الجماهير العاملة ، وكلما ازدادت قوة التحالف مع حركة التحرر الوطنى وكافة القوى المعادية للامبريالية .

وتتضح أزمة معاداة الشيوعية كذلك فى الطريقة التى يبني بها أنصارها صلاتهم مع التروتسكيين والانتهازيين « اليساريين » ، والتى يستخدمون بها حججهم .

لقد ظهرت معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت فى بلادنا كأيدولوجية للعدوان والتضييق على الحقوق والحريات الديمقراطية . ونحن اذ نسترشد بخبرتنا السابقة ، نعتقد بأنه لكى يصبح الكفاح ضد معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت فعالا لا بد وأن يكون هناك : موقف لا تهادن فيه من الايدولوجية البرجوازية ، وتقدير دقيق للضرر الذى تسببه معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت للطبقة العاملة والجماهير العاملة ولكل الشعب ، ووحدة ونضال مشترك من جانب الاحزاب الشيوعية والعمالية ، وتعاون بينها ، يركز على الامة البروليتارية ، وموقف أخوى ايجابى من الاشتراكية القائمة .

ان القوى الديمقراطية غير الشيوعية فى بلادنا تعرب عن استعدادها لمواصلة سياسة الانفراج والتفاهم المتبادل ، وبناء السلام عن طريق تدابير فعالة لضمان نزع السلاح ، ومعارضة الحد من الحريات الديمقراطية والعسودان عليها ، و « الخطر المهنى » ، لانها تتذكر الخبرة الميرة لشعبنا فى ظروف معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت . وفى ربيع ١٩٧٧ ، وقع مئات الناس ومن بينهم اشتراكيون ديمقراطيون وليبراليون ومسيحيون ، وأناس غير حزبيين ، وعلماء ، وكتاب ، وفنانين ، ورجال دين ، وزعماء نقابيين ، وعمال ، على بيان يحذر من الاثار الضارة لمعاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت ويدعون الجماهير : « لاتسمحوا لانفسكم بأن ترهبوا ، ولمصلحة البشرية ، والديمقراطية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ولمصلحة السلام ونزع السلاح ، اتخذوا موقفاً ثابتاً لا تهادن فيه ضد حملة معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت » .

وبروح مؤتمر برلين للحزب الشيوعية والعمالية فى أوروبا سنواصل العمل من أجل عزل العداء للشيوعية والعداء للسوفييت ، والتغلب عليها ، وبذلك ندفع بمطامح القوى الشعبية من أجل التقدم والتطور الديمقراطى .



## مارسيلو سانتوس

عضو اللجنة التنفيذية للجنة المركزية للحزب الشيوعى البرازيلى.

تعتبر معاداة الشيوعية أحد العناصر الرئيسية فى ايديولوجية النمط البرازيلى من الفاشية . فوفقاً للمذهب الرسمى « لثورة الخلاص » عام ١٩٦٤ ، فان الهدف الرئيسى للنظام الفاشى فى الداخل والخارج هو مقاومة « التهديد الشيوعى » والدفاع عن « العالم المسيحى الغربى » . وتشن وسائل الاعلام الجماهيرى حملات متوالية من الافتراءات ضد البلدان الاشتراكية وضد الشيوعيين البرازيليين وغيرهم من القوى المعادية للفاشية فى بلادنا .

ومن المستحيل فى رأينا أن نوقع هزيمة جادة بمعاداة الشيوعية دون نضال دائم ضد الايديولوجية البرجوازية السائدة . وفى بلادنا ، التى فرضت الفاشية عليها الطبقات الرجعية الحاكمة ، من الممكن هزيمة معاداة الشيوعية . فحسب اذا ما عزلنا وحططنا الدكتاتورية الفاشية . لقد أدى النظام الفاشى الى

تدهور ظروف الحياة والعمل أمام الغالبية الساحقة من البرازيليين • وشن حملات قمع وحشية ضد كافة القوى الديمقراطية •

ومن الممكن للنضال ضد معاداة الشيوعية في البرازيل أن ينجح اذا ماتوحدت كافة قواها الديمقراطية والوطنية ، واذا ماتشكل تحالف ديمقراطي عريض ، تلعب فيه الطبقة العاملة دورا رئيسيا ، واذا ماازدادت قوة وحدة القوى الديمقراطية البرازيلية مع كل الحركة الديمقراطية والثورية الدولية . واذا ماوردعت بحزم الانتهازية اليمينية و « اليسارية » ومعاداة السوفييت



## جوزيه ميسيجوير

### عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسباني

من الممكن تحديد الجانب الرئيسى لمعاداة الشيوعية فى اطار اسبانيا فيما يلى • أولا ، هناك معاداة الشيوعية العدوانية المسعورة للقوى الفاشية • ففى سنوات الدكتاتورية استخدم عتاة معاداة الشيوعية أكثر أشكال القمع وحشية كسلاحهم الرئيسى • وهم يلجأون الان الى التهديدات والافتراءات والاكاذيب • ولكن مع عودة الحريات الديمقراطية يفقد العنف المعادى للشيوعية باطراد دوافع وجوده رغم أن أكثر الدوائر رجعية ما تزال تهاجم الشيوعية بعنف وبخاصة الحزب الشيوعي الاسباني • وثانيا ، هناك معاداة الشيوعية المصقولة للقوى البرجوازية ، التى ترى فشل العنف الاعمى المعادى للشيوعية الذى مارسه الفرنكوية • وهذا الشكل من العداء للشيوعية يسعى الى استغلال النواقص والاطغاء التى ترتكب فى البلدان الاشتراكية والاختلاف فى رأى بين الاحزاب الشيوعية • ويحاول المدافعون عن معاداة الشيوعية هذه أن يقدموا أنفسهم باعتبارهم أنصارا للحقوق والحريات المدنية ، بينما يؤكدون أن الشيوعيين يريدون الغاء هذه الحقوق والحريات اذا ما وصلوا الى السلطة •

والقوى غير الماركسية أو الماركسية التى لا تشاطر آراءنا وتعارضنا سياسيا وتراعى المعايير الديمقراطية لا ينبغي أن تعتبر معادية للشيوعية • وفى اسبانيا يدخل المسيحيون الديمقراطيون والاشتراكيون الديمقراطيون والاشتراكيون الديمقراطيون والاشتراكيون أساسا فى اطار هذه الفئة •

ومن الخطأ بالمثل دمج معارضينا السياسيين ، الذين رغم تدم اتفاقهم معنا يتجنبون معاداة الشيوعية ، بأنهم معادون للشيوعية محترفون وعدوانيون • فمع هؤلاء نجرى الحوار والمناقشات ونوضح لهم آراءنا ومواقفنا •

وفي ضوء الظروف القائمة ، يرى الحزب أن الطريق الرئيسى لهزيمة معاداة الشيوعية هو التخلص من الافكار المسوخة للشيوعية التى غرستها الدكتاتورية الفاشية طوال أربعين عاما ، مستخدمة وسائل الاعلام الجماهيرية ونظام التعليم ، التى كانت بشكل كامل فى خدمتها من أجل ترويج الاكاذيب المعادية للشيوعية • والحزب الشيوعى الاسبانى يعيد بناء صورته فى أعين الجماهير كحزب ديمقراطى يدافع عن مصالح الشعب العامل ، وكافة أقسام الشعب والمصالح القومية • وحزبنا لا يتورط فى عدوانية كلامية أو يلجأ الى هجمات فجأة على معارضيه لان النضال الايديولوجى والسياسى ضد معاداة الشيوعية يمكن أن يكون فعالا فقط بتوضيح عدالة أهداف الشيوعيين. وإخلاص نواياهم للجماهير •

ونحن نؤمن أن هزيمة معاداة الشيوعية تتطلب الكفاح على مختلف الجبهات • ولكى نقاوم معاداة الشيوعية المصقولة علينا أن نستخدم أساليب مرنة ، معترفين بأخطائنا ونواقصنا للجماهير وبأن نصحيحها ، فى الوقت الذى تحدد فيه طرق حل المشاكل والدفاع عن مصالح وحقوق الجماهير • وينبغى هزيمة معاداة الشيوعية ليس بمجرد الكلام وانما بالافعال •

ان معاداة الشيوعية الفاشية العدوانية ومعاداة الشيوعية الكلامية المصقولة يتراجعان كليهما فى اسبانيا • ويرجع ذلك بدرجة كبيرة الى هزيمة الفرنكوية، وإلى النشاط السياسى والايديولوجى للحزب الشيوعى وللقضاء على الافكار الخاطئة حوله التى خلقها المعادون للشيوعية ، الذين اتهمونا بالاستبداد وبنزعة السيطرة والتسلط • ان افكارنا ، افكار الاشتراكية العلمية ، الماركسية ، تنتشر ، وسياستنا تكسب أصدقاء أكثر فأكثر ، ويزداد فهمها ليس فقط من قبل أصدقائنا وانما أيضا من قبل معارضينا •



## ابنورد

سكرتير اللجنة المركزية الحزب الشيوعى الانامركى

الشيء الجدير بالذكر والهام للغاية هو ان الاتهامات التى يثيرها المعادون

للمسيحية تنتهي في معظم الحالات الى الفكرة القائلة بأن الاشتراكية تجلب نفس الشرور التي يعاني منها الناس في ظل الرأسمالية : الاستغلال ، والبطالة ( حتى رغم أنها « كامنة » ) ، وانعدام الديمقراطية ، والقهر القومي ، وامكان التهديد بالعدوان ، وانتهاك حقوق الانسان ، وهكذا . وكل هذه الاكاذيب تهدف الى جعل الناس في البلدان الرأسمالية يقبلون الشرور الكامنة في المجتمع الرأسمالي ، حيث ان الوضع في ظل الاشتراكية ، كما يزعمون ، ليس « أفضل حالا » ومثل هذا الخط يمكن اتباعه فقط لان كثير من الناس يجهلون عن الحياة في ظل الاشتراكية . وهكذا فمن الواضح أن الرغبة في المحافظة على هذا الجهل هي عنصر هام للدعاية المعادية للمسيحية .

وفي وضع تروج فيه كافة وسائل الاعلام الجماهيرية بثبات للأفكار الخاطئة المعادية للمسيحية ، تمارس الاخيرة بالطبع تأثيرا معيناً . لكن هذا لا يعني أنها لا تقهر . ان ضعفها الرئيسي يكمن في أنها تتناقض مع الواقع والحقيقة . ومع مرور الوقت ، ومواجهة الافكار الخاطئة بالحقائق ، نتحول الى حطام . وهناك دليل واضح على ذلك . بيد أن الحقيقة بالطبع ، ينبغي أن تساعد لكي تنتصر . ويؤمن حزبنا أنه لا بد من مواصلة هذا العمل ، وربط النضال الايديولوجي بالنضال السياسي . العمل من أجل السلام ، وبالجهد المبذولة لمنع النظام من إلقاء عبء الازمة على عاتق الشعب ، وبالكفاح من أجل الديمقراطية والتقدم . روبنز اسكازو عضو اللجنة التنفيذية وسكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأرجنتيني .

يتوقف التحقيق العملي للمثل العليا للعدالة والتقدم ، والتحرر والسلام على الحوار والتعاون بين الشيوعيين وكافة القوى الاخرى الديمقراطية والمجبة للسلام . وهكذا نصل الى معيارنا لتقييم المواقف السياسية للأحزاب والافراد . وعلى العكس من المزاعم التي تطلقها صحافة الاحتكارات واليمين ، فاننا لنعبر معاديا للمسيحية كل من يختلف معنا أو يتخذ موقفا انتقاديا من الحزب الشيوعي . ان عزل العداء للمسيحية والعداء للسوفييت هو أحد الشروط الجوهرية لاقامة وتوسيع الحوار والتعاون بين القوى الديمقراطية الشعبية .

وتبين التجربة أن الحملات المعادية للمسيحية ، رغم أنها موجهة ضد الأحزاب الشيوعية والبلدان الاشتراكية والاتحاد السوفييتي في المحل الاول ، فانها ليست موجهة ضد الشيوعيين فحسب ، وانما ضد الديمقراطيين الآخرين . وضد الحريات الديمقراطية . وهكذا فان الكفاح ضد العداء للمسيحية هو في مصلحة كافة القوى الشعبية التي تريد أن ترى انتصار التقدم الاجتماعي والديمقراطية والسلام . وهذه المثل العليا تصبح بشكل متزايد قوة للوحدة العريضة للشعب العامل ، للجماهير .

# سياسة خارجية

## التحول الديمقراطي في أندونيسيا

بقلم : ساتيا جايا سوديمان

تشهد أندونيسيا حركة معارضة متنامية ضد النظام المكون من الشعب . وتضم هذه الحركة مختلف القطاعات الاجتماعية التي تسعى لمقاربة الحياة الاجتماعية .

وتكتسب الجذور الاقتصادية - الاجتماعية للضغط الشعبي أبعادا واسعة وعميقة . وتتمثل في فشل التدابير الاقتصادية للحكومة وعجزها عن الوفاء بوعودها مثل وعدا بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الارز ومواد الطعام الاساسية . وتتمثل ايضا في ازدياد سيطرة الاحتكارات الامبريالية التي دمرت المشاريع الوطنية مما أدى الى تعطيل عشرات الالوف من الناس . ويواجه عمال الصناعة وموظفي المكاتب في الشركات الاجنبية بالتهديد الدائم بالفصل . وهناك أيضا تأثير الازمة العالمية للرأسمالية الذي امتد الى أندونيسيا مثل غيرها من البلدان . وبين الشعب الاندونيسي تحت الوطأة المزدوجة للمستغلين المحليين والاجانب ، ويبدى سخطه على التفشي الرهيب للفساد في صفوف البؤاثر الحاكمة

وهناك عامل آخر غاية في الأهمية لا يجب أن ننفل دور في ازدياد وتنامي حركة المعارضة في الوقت الحاضر ، ألا وهو الكراهية المقيتة التي استحوذت على مشاعر الجماهير وخاصة المثقفين الشباب تجاه النظام الاستبدادي وبوليسه السري « كوكامتيب » ذي السطوة الرعبية ، وأيضاً تجاه الأجهزة البيروقراطية العسكرية والمدنية العديدة ، وتجاه استخدام العنف ضد المعارضين السياسيين ، وبأيضاً تجاه هؤلاء الذين سجنوا مئات الألوف من الشيوعيين والديموقراطيين . وجاء في بيان أصدرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاندونيسي في ١٨ يناير ١٩٧٨ : « لقد أصبح الحكم الحالي عبثاً ثقيلاً ومذلاً لكافة طبقات وقطاعات المجتمع فيما عدا قلة من العناصر الطفيلية المكروهة التي تعد على أصابع اليد وترجع أسباب السخط العميق المتفاقم للغالبية العظمى من الشعب عمالاً وفلاحين ومثقفين وشباب وجميع هؤلاء الذين يعانون قسوة الحياة في ظل سيطرة «النظام الجديد» إلى الارتفاع المستمر في الأسعار، واتساع الهوة بين الصفوة الحاكمة التي ترفل في الثروة والشعب الجائع ، والاحتقار الكامل الذي تبديه الدوائر الحاكمة تجاه احتجاجات الشعب ولكرأى العام ، وكذلك الديماغوجية اللفظة المخزية وحكم الارهاب الذي تفرضه الحكومة » .

وقد اشتدت حركة الاحتجاج الجماهيرية في الشهور القليلة التي سبقت الانتخابات الجديدة للرئاسة في مارس ١٩٧٨ . والسمة الأساسية لهذه الحركة هو أنها ليست موجهة فقط ضد الاعباء الاقتصادية والاجراءات المادية للديموقراطية بل أقصحت - بشكل صريح وعلني - عن فقدان الثقة في حكم سوهارتو ودعت الى ازالته .

ولكن ، كيف تصرفت السلطات في مواجهة ظاهرة نمو الاتجاهات والتحركات المعارضة ؟ في أول الامر حاولت السلطات خنق تحركات الطلبة ومنع انتشارها خارج الحرم الجامعي وعندما فشلت في هذا لجأت الى أعمال الكبت والانتقام . وفي منتصف ديسمبر عام ١٩٧٧ أصدرت قيادة القوات المسلحة بياناً هددت فيه باستخدام « أقسى التدابير ضد هؤلاء الذين يعملون لتقويض سلطة القيادة الوطنية » ( أي النظام ) أو أي شخص يحاول أن يحبط اجتماع « مجلس الشعب الاستشاري » الموكل اليه انتخاب الرئيس . واعتبره بعض الجرائد هذا البيان محاولة لقمع كل نشاط سياسي وبالأخص المظاهرات وتقدير الالتماسات والعرائض الى أعضاء البرلمان . الخ . واحتجت على اغتصاب سلطة الدولة من قبل أفراد يعدون على أصابع اليد وطالبت بالألا توضع القيود على حق الشعب في الاشتراك في انتخاب الرئيس الجديد . وكان رد السلطات هو إيقاف ٧ جرائد كبرى تصدر في العاصمة . وواصلت المعارضة نشاطها رغم أن البيان المناهض للديموقراطية الذي أصدرته قيادة القوات المسلحة حظي بالتأييد من جانب أعضاء القيادات العليا في الجهاز الإداري والأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية ، وتصاعدت تحركات الطلبة واتسعت في جاكارتا ، وبوجور ، وباندونج ، وسيمارانج ، وجوكيا كارتا ، وسورايايا وغيرها من المدن . ومرة أخرى لجأت القوات الى اطلاق النار على الشعب وعمدت الى فض تجمعات الجماهير التي رقصت الانصياع للأوامر .

• وحاولت المجموعات اليمينية المتطرفة استغلال الوضع لصالحها الخاص • وبدأت فجأة تتحدث عن « الديمقراطية » بأمل أن تستعيد بعضاً من رأسمالها السياسي الضائع، وتساند هذه القوى أقسام من كبار ملاك الأراضي والراسماليين البيروقراطيين والبورجوازيين الكومبرادور وعملاء المخابرات المركزية والأمبريالية • ولا يطبق اليمينيون المتطرفون الذين يصطادون في الماء العكر مجرد احتمال قيام معارضة ديمقراطية تقدمية فعالة • وإذا نحينا بالطبع قيام جناح يسارى - يمكن أن ينفذ تحولات في البلاد لصالح الديمقراطية والشعب •

وكشف الحزب الشيوعى مخططات الرجعية ودعا جميع الوطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية أو معتقداتهم الدينية للتعاون معا من أجل تجديد المجتمع ، وهو الجهد الذى لا يتطلب من أى شخص التخلي عن معتقداته • ولاشك أن وحدة القوى الوطنية مسألة ضرورية على درجة كبيرة من الاهمية خاصة فى ظروف العزلة المتزايدة التى يعانى منها النظام • وأعطيت أهمية خاصة منذ نهاية العام الماضى لشحن حملة دعائية لاطلاق سراح المسجونين السياسيين •

ويتكون المسجونون السياسيون أساسا من الشيوعيين وأنصارهم وأصحاب المعتقدات الديمقراطية الذين وضعوا فى السجون والمعتقلات دون تحقيق أو محاكمة منذ استيلاء زمرة الجنرالات على السلطة السياسية منذ اثني عشر عاما **وقد صنفهم السلطات الى « فئات » ( « ١ » و « ب » و « ج » ٠٠ الف (١) » ، وهو تصنيف يذكرنا بتصنيف المواشى • ولاشك أن مثل هذه التصنيفات المهينة والمذلة تقدم صورة مصغرة لموقف النظام من أفكار الديمقراطية والحرية والاخلاقيات • ولا غرابة فى أن أندونيسيا قد أصبحت معروفة باسم سجن الشعب •**

ولا يمكن للدوائر الحاكمة تجاهل أن حركة الاحتجاجات الهائلة فى البلدان الاشتراكية وغير الاشتراكية ضد امتهان السلطات لحقوق الانسان الاساسية قد وصلت أصدأوها الى أندونيسيا ، وأعطت حافزا اضافيا للنضال الوطنى من أجل اطلاق سراح المسجونين السياسيين • وقد كان من الطبيعى وقد وصلت الحالة الى هذه الدرجة أن يعلن نظام **سوهارتو** عشية انتخابات مارس اطلاق سراح **الفئة « ب »** من المسجونين السياسيين • وقد انخفض العدد الكلى للمسجونين السياسيين بجميع « فئاتهم » حسب أقوال السلطات الى ٣٠٠٠٠ مسجون سياسى •

---

(١) طبقا لهذا التصنيف يندرج فى الفئة « ١ » هؤلاء المتهمون بالاشتراك المباشر فى أحداث ٣٠ سبتمبر ١٩٦٥ والذين سيقدّمون الى « المحاكمة » • ويندرج فى الفئة « ب » هؤلاء المحتمل مشاركتهم فى هذه الأحداث ولكن لا توجد أدلة وبراهين كافية على ذلك • ويندرج فى الفئة « ج » المشتبه فى صلاتهم بالحركة الشيوعية • ويندرج فى الفئة « خ » الأشخاص الذين لا يمكن إدراجهم فى فئة من هذه الفئات • ويندرج فى الفئة « Y » هؤلاء الذين ألقى القبض عليهم أثر التحركات الجماهيرية فى عام ١٩٧٦ •



ولكن ، لنلق نظرة على ما تسميه السلطات « بالافراج » عن المسجون السياسى .  
فهناك قائمة طويلة من الشروط المستحيلة . فالمسجون السياسى يمكن استرداد  
« حريته » اذا توفرت الشروط التالية :

١ - تغيرت ايدولوجيته .

٢ - دلت تصرفاته خلال فترة سجنه على انصياعه للاتجاهات الايدولوجية  
للنظام .

٣ - أن تبدي عائلته استعدادها لتقبله .

٤ - أن يوافق جيرانه على أن يعيش فى جوارهم .

٥ - أن يكون هناك عمل يلتحق به .

ولا يقتصر الامر على هذا ، بل هناك شروط أخرى أكثر اذلالا وارهاقا ، مثل  
أن تدفع عائلة المسجون السياسى التكاليف التى صرفت عليه أثناء اقامته فى  
السجن . وقد بلغت قيمة هذه « الفدية » فى جاكارتا مبلغا يتراوح بين نصف  
مليون ومليون روبية للشخص الواحد ! . وفى حالة عدم دفع هذه « الفدية »  
فإن المسجين عند اطلاق سراحه يجرى ترحيله الى إحدى مناطق الإدغال ليعيش  
فيها مدى الحياة . وباختصار أن « النظام الجديد » يخرج المسجين السياسى من  
المعتقل الى المنفى السياسى وهذه هى « الحرية » التى يفهمها .

والامر الانكى ، أن هؤلاء الذين يعودون الى منازلهم يواجهون بمجموعة من  
الشروط الاخرى : أن يقضوا ال ٦ أشهر الاولى التالية لاطلاق سراحهم محبوسون  
فى منازلهم لا يغادرونها ، وألا يغادروا نطاق كردون المدينة فى ال ٦ أشهر  
التالية ، وأن يشبثوا حضورهم يوميا أمام عدد من المكاتب الحكومية والعسكرية  
لا تقل فى العدد عن أربع مكاتب ، وبعد ذلك كله ، يمكن للسلطات أن تقرر ما اذا  
كان المسجين السياسى السابق يستحق السماح له بحرية أكبر فى الحركة .  
ويضاف الى هذا تجريد المطلق سراحه من كل الحقوق : لا يسمح له بالعمل فى  
أى هيئة حكومية ، ولا يسمح له بالدراسة فى المدرسة الثانوية أو المعهد العالى ،  
ولا يسمح له بأن ينتخب أو ينتخب . الخ . وتسرى هذه الشروط ليس فقط  
على الفئة « ب » من المسجونين بل تسرى كذلك على المسجونين من الفئة « ج »  
الذين يقضون فى السجن فترة أقصر نسبيا .

وفى الوقت الذى سيتم فيه اطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين من  
الفئة « ب » فى نهاية عام ١٩٧٩ كما تشير خطة السلطات فى هذا الشأن إلا أن  
أحدا لا يعلم شيئا عن مصير الفئة « ا » من المسجونين . ويقول الاميرال سودومو  
رئيس ال « كوكامتيب » البوليس السرى ان هذا يتوقف على « الامكانيات  
الم المتاحة » .

وقد استخدم النظام هذه المهزلة التي يطلق عليها « الافراج » عن المسجونين للايحاء للشعب بأن **سوهاارتو** ينوى احداث تغييرات لصالح الديموقراطية . ويكتسب هذا الاعلان أهمية خاصة عشية انتخابات الرئاسة . ولكن حسابات الدوائر الحاكمة كانت خاطئة ، فلم يعد الشعب يسهل خداعه كما كان الحال فى الماضى ، خاصة عندما يرى النظام فى نفس الوقت الذى يعلى فيه عن اطلاق سراح المسجونين يرسل الدبابات والسيارات المصفحة الى الشوارع لتفريق المظاهرات الشعبية . وكل يوم يزداد أعداد الشعب الذين يتعاطفون مع نضال الشباب من العمال والطلبة الذين يطالبون بالديموقراطية والعدل الاجتماعى .

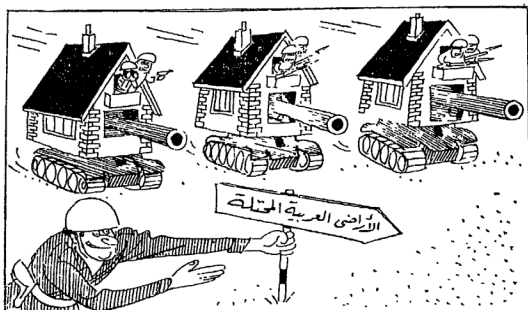
ويرفع الحزب الشيوعى الاندونيسى راية حقوق الانسان وراية التضامن مع المسجونين السياسيين ، ويخوض نضالا متواصلا لاطلاق سراحهم . ويجمع الرأى العام فى الداخل والخارج حول قضيتهم . ويقول نداء حزبا فى يناير ١٩٧٨ الذى وجهه الى جميع المسجونين السياسيين السابقين وهؤلاء الذين لايزالوا فى زنازانات سجون النظام الرجعى : « يطالب الحزب الشيوعى الاندونيسى بحسم بالافراج الفورى عن جميع المسجونين السياسيين بما فيهم الاشخاص الذين تم القبض عليهم فى الاحداث الاخيرة . ونطالب فى نفس الوقت باعادة حقوق المواطن كاملة لهم بوصفهم مواطنين فى جمهورية اندونيسيا ، وإعادة ممتلكاتهم التى استولت عليها السلطات »

ويؤمن الشيوعيون بأن عملية المقرطة يمكن أن تكون عملية مقرطة حقيقية اذا ابتدأت بالافراج الفعلى عن جميع المسجونين السياسيين وانهاء كل نوع من أنواع الكبت والتمييز ضد القوى والحركات المناضلة فى سبيل التحرر الوطنى والديموقراطية والتقدم والعدل الاجتماعى والمناهضة للامبريالية وأذناها المحليين . وفى نفس الوقت لاتتعلق بأية أوهام خاصة بموقف النظام فى مسألة الديموقراطية ، هذا النظام الذى اغرق البلاد فى دماء الوطنيين .

ويتضح الآن بصورة اكبر من أى وقت مضى انه بالرغم من الارهاب السياسى وأعمال القمع والكبت فان المطالبة باحداث تحول ديموقراطى جذرى أصبح المطلب السائد فى صفوف حركة المعارضة ، وهو الامر الذى يجعل توحيد وتجميع جميع القوى التقدمية فى البلاد مسألة ضرورية بما يتضمنه من التغلب على الاتجاهات المعادية للشيوعية . ويقول البيان الذى وجهته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الاندونيسى للشعب: « الآن اصبحت وحدة جميع القوى الوطنية لتدعيم نضالها المشترك ضد نظام **سوهاارتو** أكثر حيوية عن أى وقت مضى . وتكتسب نفس الأهمية والحيوية ضرورة التغلب على النزعات الانعزالية والتحيزات والمنافسة غير المشروعة لتحقيق وحدة النضال من أجل التحرر من الحكم الارهابى » .

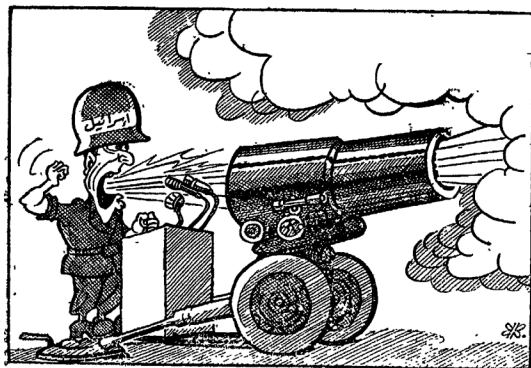
ولا جدال ان نجاح الحركة الهادفة للمقرطة الحقيقية لاندونيسيا لايمكن ان يتحقق الا من خلال وحدة جميع القوى الديموقراطية والتقدمية بما فيها الشيوعيون ، وذلك فى اطار تحالف وطنى معاد للامبريالية نحت راية « **الجهة الوطنية المتحدة** » . ومثل هذا النضال الذى نخوضه يتمتع بتأييد كافة القرى التقدمية فى العالم أجمع .

# ● كاريكاتير ●



يو. بشير بيانونوف

السلام كاتريدك إسرائيل



ن. فوليكوف

أهلوية القنابل في الدعوة للسلام

# تعليق سياسي

## سياسة واشنطن في جنوب أفريقيا

بقلم: أسوب باهاد

حين يسمع المرء بعض الساسة والدبلوماسيين والخبراء  
والصحفيين الامريكيين يتحدثون عن سياسة الولايات المتحدة في  
افريقيا الجنوبية قد يتبادر الى ذهنه ان همهم الوحيد هو خدمة  
« قضية الحرية والعدالة » ولو أن المرء صدقهم فان حكومة  
كارتر - كما أعلنت للعالم في نهاية العام الماضي صحيفة  
( كريستيان ساينس مونيتور ) على سبيل المثال - كانت  
الحكومة الاولى التي أولت اعتبارا جديا للظلم ولخطورة الوضع  
في افريقيا الجنوبية ، واشتركت الولايات المتحدة بعمق في  
البحث عن حلول . ويعلن الرئيس الامريكي نفسه في حديث  
أذيع على أوسع نطاق « أعتقد أننا نتمتع الآن بثقة حيثما لم تكن  
هناك ثقة بنا ، ولنقل في افريقيا مثلا . »

ويزعمون في الطرف الآخر من الأطلس أن اهتمام واشنطن الملح بالمنطقة إنما ينبعث من اعتبارات انسانية خالصة ، وتغدق الافاوية الدعائية بسنخاء على أى عمل تقوم به الدبلوماسية الامريكية في المنطقة ، ويزين بالحديث عن الايثار والانسانية والدفاع عن حقوق الانسان .

لكن المحسنات اللفظية لا تفعل الكثير لاختفاء الطبيعة الحقبة لهذا الاهتمام البالغ ، أو الدوافع الكامنة خلف تدخل البوائر الامريكية الحاكمة الصريح في شئون أفريقيا الجنوبية ( وينبغي أن نلاحظ انها في بعض الأحيان تتصرف وحدها ولكنها غالبا ما تتصرف بالاتفاق مع الامبريالية والاستعمار الجديد البريطانيين ) . ولن يعجز أقل المراقبين اطلاقا عن ادراك أن استراتيجة واشنطن في هذه المنطقة ( والاستراتيجية البريطانية أيضا ) ، تعتمد على الدور الذي تلعبه القارة في مجموعها في عالم اليوم ، وجزؤها الجنوبي بشكل خاص ، وعلى اهميتها بالنسبة للنضال بين قوى التقدم وقوى الرجعية .

ففي ظل الثورة العلمية والتكنولوجية اليوم ، التي زادت من الحاجة الى المواد الاولية ، ومع ظهور السلاح الصاروخي النووي الذي أضفى طابعا شاملا على التخطيط الاستراتيجي ، وأخيرا وليس آخرا في وضع يتجه فيه عدد متزايد من بلدان القارة الى اتباع طريق ذى توجه اشتراكي ، تشغل افريقيا مكانا أكبر في سياسة واشنطن ، واليوم ومد حركة التحرر الوطني قد أزال أغلب الألوان الاستعمارية من خريطة القارة ، ومجال نفوذ الامبريالية يقتصر باستمرار ، تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على الأقل على قلعة افريقيا الجنوبية التي تضم جمهورية جنوب افريقيا وروديسيا ، وناميبيا .

وفي أغلب الأحيان تعجز حتى الصفوة الحاكمة في واشنطن عن اخفاء نوايا الامبريالية الامريكية هذه . ففي حديث نشرته صحيفة « يونيتدستيش نيوز أندويرلد ريبورت » في يونيو ١٩٧٧ قال الرئيس كارتير حين سئل عن دور افريقيا في سياسة الولايات المتحدة « اذا كان هناك انطباع سبائذ ينمو داخليا فهو الحاجة لاستراتيجية طويلة الامد - اذ أنظر الى عشرة أو خمسة عشر أو عشرين عاما في المستقبل - الى صداقة وثيقة وثقة متبادلة وتحالف اجتماعي وسياسي » مع بلدان هذه القارة ( ولا يدع الطابع الاستعمار الجديد « للتحالف الاجتماعي والسياسي » الذي تود واشنطن أن تفرضه على البلدان الافريقية مجالا للشك فيما تعنيه « الصداقة الوثيقة » )

والحق أن المصالح الاقتصادية للتجمع الصناعي العسكري الامريكي في هذه المنطقة مصالح كبيرة . فأكبر احتياطات للكروم والكوبالت والماس الصناعي والمنتجين ومعادن مجموعة البلاتينيوم والفاناديوم - وكلها لا غنى للتطور الصناعي الحديث عنها - مركزة في افريقيا الجنوبية . فمن هنا يستورد ما يقرب من نصف الاستهلاك الامريكي منها . فافريقيا الجنوبية تقدم ٥٧٪ من استهلاك الولايات المتحدة من الفاناديوم و ٤٨٪ من البلاتينيوم

و ٣٠٪ من الكروم . وحتى عهد قريب كان حوالى ٦٠٠٠٠ طن من الكروم يشحن سنويا من روديسيا في تحد لعقوبات الامم المتحدة . وتتوقع الدول الامبريالية أن تسد في السنوات القادمة نحو ١٥٪ من احتياجاتها لخاص اليورانيوم للاغراض العسكرية والمدنية عن طريق الاستيراد من ناميبيا . وهل يمكن لاحد أن يتجاهل أن جنوب افريقيا تنتج نحو ثلاثة أرباع الذهب الذى يجرى استخراجا فى العالم الرأسمالى .

وتجذب موارد افريقيا المعدنية الدولارات الامريكية كالقطب المغناطيسى الهائل . فقد تضاعفت الاستثمارات الامريكية فى الاقتصاد الافريقى نحو اربعة اضعاف منذ عام ١٩٦١ ، وهى تصل الآن نحو ٤٠٠٠ مليون دولار . وفى نهاية ١٩٧٦ تجاوزت الاستثمارات الامريكية فى جمهورية جنوب أفريقيا وناميبيا وحدهما ٢٠٠٠ مليون دولار . ويعمل هناك فى الوقت الحالى نحو ٥٠٠ احتكار امريكى من بينها احتكارات عملاقة مثل جنرال مونورز وفورد وكريزلر وجنرال الكتريك . غير أن المجموع الكلى للشركات الامريكية التى تتعامل مع نظام الحكم فى بريتوريا يقترب من ستة الاف . وقد احتل رأس المال الامريكى مواقع هامة فى استخراج الذهب واليورانيوم والفاناديوم والكروم والنيكل والنحاس والماس والانتيمونى .

وفضلا عن هذا فان قوة العمل الرخيصة فى افريقيا تجتذب المستثمرين من وراء البحار لانها تمكنهم من تحقيق أرباح خرافية . فمتوسط معدل الربح هناك ٢٤٪ من رأس المال المستثمر أى ما يزيد ٥٠٪ عنه فى بقية العالم الرأسمالى . ويجلب هذا للاحتكارات الامريكية العاملة فى افريقيا ١٠٠٠ مليون دولار سنويا . ولهذا فليس من الصعب أن نرى من الذى يقف وراء جماعة الضغط الافريقية الجنوبية فى واشنطن وهى جماعة كان لصحيفة « انترناشونال هيرالد تريبيون » كل الحق فى أن تصفها بانها « صوت من وول ستريت » ، كما ليس من الصعب ان نرى لماذا يقفون وراءها .

وتلعب القارة الافريقية دورا لا يقل اهمية فى خطط واشنطن العسكرية . فيؤكد الجنرال براون رئيس لجنة رؤساء هيئات اركان الحرب الامريكية صراحة فى تقرير للكونجرس فى بداية عام ١٩٧٧ ضرورة ضمان وضوح تسهيلات جوية وبحرية ومواصلات فى كل انحاء افريقيا وحولها فى متناول الولايات المتحدة . وتعلق أهمية خاصة على المنطقة الجنوبية . وقد شرح جيمس نوييس نائب مساعد وزير الدفاع الامريكى للجنة فى الكونجرس أن هذا الجزء من القارة يعتبره الشرايين الحيوية الى المحيط الهندى ، وأن واضعى الاستراتيجية الامريكية يعتبرونه « منطقة الضعف » التى يمكن توجيه الضربة فيها الى الشرق الاوسط .

وتحاول واشنطن منذ اواخر الستينات اقامة حلف عسكري تحت رعايتها فى جنوب الاطلس ، ولقد وضعت بالفعل اسما له هو : منظمة حلف جنوب الاطلسى . ورغم أن خطة واشنطن لضم جنوب افريقيا وعدد من دول أمريكا

اللاتينية الى هذا الحلف لم تتحقق فانها لم نحل عن الفكرة . وبالعكس تماما .  
فكما علقت « لوموند دبلوماسيك » الباريسية الشهيرة فى مارس ١٩٧٧ فان .  
« احداث افريقيا الجنوبية قد اعطت الاولوية الاسرائيلية مرة اخرى لفكرة .  
منظمة حلف جنوب الاطلسى القديمة »

وليست هذه الخطط عملية دون الاعتماد على امكانات نظام حكم فورستر  
الاقتصادية والعسكرية والسياسية . ولكن واشنطن لا يمكن الا أن ترى ان  
اية مساندة - ولو ضمنية - للفصل العنصرى فى جنوب افريقيا الآن - فى  
الربع الاخير من هذا القرن - يمكن ان تقضى كليا على سمعة الولايات المتحدة  
السيئة بالفعل فى افريقيا ، وتقوض الى حد كبير روابط الولايات المتحدة  
الاقتصادية بالدول الافريقية . وقد أدى رفض حكام بريتوريا دسالمبورى  
بعناد لاتباع سياسة - أكثر مرونة - ومضاعفتهم للارهاب العنصرى فى جنوب  
افريقيا وروديسيا الى نصاعد جبار فى النضال الثورى العنيسى ، ويخشى  
واضعوا الاستراتيجة الامريكيون النتائج الممكنة . فالذبذبات التى يثيرها  
هذا الانفجار محسوسة بعيدا خارج البلدين . وقد صرح « موظف أمريكى  
كبير » لمراسل صحيفة نيوزويك بأن مثل هذا المسار للاحداث « قد يؤدى  
... الى امكانية ظهور نظم حكم حتى أشد عداء للغرب فى المنطقة » ( أى فى  
افريقيا الجنوبية بأسرها - ا . ب ) .

وهذا هو السبب فى استضافة واشنطن فى محاولاتها التسكر لتصرفات  
فورستر وسميت العنصرية المتطرفة . فمهمة واشنطن الاولى فى افريقيا -  
كما صاغها ريجنيو بريزنسكى مستشار الامن القومى للرئيس الامريكى فى  
حديث لصحيفة « انترناشونال هيرالد تريبيون » هى « تجنب حرب  
عبر القارة ستكون فى الوقت ذاته حربا للسود ضد البيض ، وللحمر ضد  
البيض » . وبعبارة اخرى - على حد قوله « حربا تمزج النزاع العنصرى  
مع الصراع الايديولوجى » .

وهناك سبب آخر يكمن خلف رغبة واشنطن فى تصوير نفسها « كنصير »  
لحقوق السود فى افريقيا الجنوبية هو « الجبهة الداخلية » المضطربة فى  
الولايات المتحدة نفسها . وقد حذر اندرو بانج ممثل الولايات المتحدة فى  
الأمم المتحدة فى يونيو ١٩٧٧ من أنه « اذا نشبت حرب عنصرية فى افريقيا  
فمما من سبيل الا نتأثر بها ، فالتوترات العنصرية دائما كامنة  
تحت السطح تماما » فى الولايات المتحدة « واية مواجهة اكبر فى افريقيا  
ستثير اللعر بين « الامريكيين البيض » وتضعهم فى مواجهة « الامريكيين  
السود » .

غير أن من الواضح أن الدبلوماسى الامريكى قد أخرج من اعتباره الجوانب  
الاجتماعية والسياسية للمسألة . فهو يتجاهل فى نبوءاته نمو الوعى الطبقي

بين الكادحين الأمريكيين السود . وتأسيس حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة . وقد كان هذا الجانب بالتحديد هو الذى بدور فى ذهن صحيفة « دىلى ويرلد » الشيوعية الأمريكية حين كتبت تقول أن « هناك ٣٠ مليون أمريكى - أفريقى يؤيدون بوضوح حرية شعوب أفريقيا الجنوبية . وهؤلاء المئلائون مليوناً احتياطى معاد للامبريالية لو عرفوا الحقيقة فى أفريقيا الجنوبية » وهذا هو ما يثير قلق الدوائر الأمريكية الحاكمة .

كيف يمكن للمرء أن يصدق تصريحاتهم دفاعاً عن حقوق الإنسان فى البلدان الأخرى - وبخاصة فى أفريقيا الجنوبية - إذا كان الهنود - وهم من سكان الولايات المتحدة الأصليون - محرومون فعلاً من الحقوق المدنية والاجتماعية ؟ لقد أعلن ممثلو هنود الولايات المتحدة فى مؤتمر عالمى للدفاع عن حقوق سكان أمريكا الأصليين عقد فى سبتمبر الماضى فى جنيف : « لقد قيل لنا دائماً أننا لسنا كائنات بشرية . لكن الجميع قد ولدوا فى هذا العالم متساوين . وما لم تراع المساواة فسيعرض مستقبل البشرية للخطر . لقد جئنا هنا لنقول لكم - باسم الهنود الأمريكيين - أننا أيضاً بشر ، وأننا ننبغى أن نتمتع بحقوق الإنسان » .

لقد عددنا هنا بعض العوامل الرئيسية التى تحدد سياسة واشنطن الأفريقية منذ سنوات . غير أن خطتها التكتيكية خط متعرج وأن بقيت الأهداف الاستراتيجية دون تغيير . فسواء شأئت الدبلوماسية الأمريكية أو لم تشأ فان عليها أن تتكيف مع العمليات العميقة التى حولت أفريقيا من « منطقة استعمارية محرمة » الى ميدان قتال تدور فيه المعارك المعادية للامبريالية .

لقد دفعت حركة التحرر الوطنى الصاعدة فى أفريقيا الجنوبية ، وفشل العدوان الامبريالى العنصرى والتدخل فى أنجولا ، هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية فى ذلك الحين الى وضع خطة متقنة . وقد كتبت « نيويورك تايمز » فى تحليل لهذه المسألة فى ربيع ١٩٧٧ « أن الخطة تركزت فى سياسة السعى الى التعاون مع فورستر فى التوصل الى نقل السلطة السياسية عن طريق المفاوضات الى ممثلين مقبولين للأغلبية السوداء فى كل من روديسيا وناميبيا » .

هل من شئ أكثر خيالا من مناصرة فورستر لحقوق السود فى روديسيا وناميبيا ؟ فورستر الذى يفخر فى لحظة بأنه لا يذهب الى فراشه قبل أن يقرأ أصحاباً من الإنجيل ثم يعلن فى اللحظة التالية أن حكومته ستستخدم « كل الوسائل المتاحة » لقمع « الفوضى والاضطراب » ( أى الاحتجاجات الشعبية ) . ان استخدام فورستر فى الضغط على سميث اشبه فى حماقته بدفع النمر الى اقناع الذئب بأن يتحول الى نباتى .



وقد كان مقررا لهذه السياسة ان تفنسل ٠٠٠ وقد فتنلت بالفعل . وهكذا فحين جاءت حكومة كارتر الى السلطة في يناير ١٩٧٧ واجهت تدهورا حادا في الوضع في جنوب الغارة . كانت الأزمة السياسية الداخلية تتزايد في جنوب افريقيا ، حيث صعد السكان السود بقيادة المؤتمر الوطنى الافريقى والحزب الشيوعى في جنوب افريقيا للنضال ضد الفصل العنصرى ومن أجل التقدم الاجتماعى . وردت حكومة فورستر بأعمال قمع أكثر قسوة ، وهى سياسة أثارت بالفعل احتجاجات قوية في العالم كله . وفى ناميبيا صعدت منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ( سوابو ) عملياتها المسلحة لوضع حد لاحتلال جنوب افريقيا الاستعماري غير المشروع . وحذر اتحاد شعب زيمبابوى الافريقى ( زابو ) واتحاد زيمبابوى الافريقى الوطنى (زانو) - اللذين شكلا معا الجبهة الوطنية في زيمبابوى - بأنهما لن يسمحا بأى تأخير آخر لنقل السلطة في روديسيا الى الاغلبية وضاعفا عملياتهما العسكرية ضد نظام حكم سميث .

ولم يترك هذا لواشنطن وقتا للتفكير . ويكشف تكوين « هيئة الطوارئ » التى شكلها كارتر عن قلق البيت الأبيض على مصير مصالحه في افريقيا . وللمرة الاولى تم اشراك نائب رئيس امريكى في حل قضايا افريقية . وسامد والتر مونديل في ذلك سايروس فانس وزير الخارجية واندرى يانج ممثل الولايات في الأمم المتحدة .

يقول بعض الناس ان الجديد هو القديم الذى طال نسيانه . لكن حتى هذه النظرة الساخرة لا يمكن أن تنطبق على السياسة الأفريقية « الجديدة » التى وضعتها وتتبعها مجموعة العقول هذه . فاهدافها الاستراتيجية لا تختلف فى الأساس عن مفهومات حكومة نكسون وحكومة فورد السياسية التى نذكرها جيدا . فواشنطن تسعى الآن - شأنها من قبل - الى المحافظة على النظام الرأسمالى في افريقيا الجنوبية ، والى ممارسة أقصى تأثير - بمساعدة بريتوريا - على التطورات في اجزاء افريقيا . وأحد أهدافها الأساسية الآن - شأنها من قبل - هو تقويض وحدة القوى الثورية الوطنية ، وبذر الشقاق بين الدول الافريقية .

وجنوب افريقيا هى حجر الزاوية في سياسة الولايات المتحدة في افريقيا رغم أن واشنطن تحاول جاهدة إخفاء هذه الحقيقة . وكل ما يعتزم هؤلاء الساسة عبر البحار فعله هو ترقيع نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا . واذا تدرأ الولايات المتحدة أن التغييرات حتمية فإنها على استعداد « للتضحية » بسميث والاعتماد على الأفريقيين « المعتدلين » في روديسيا ( وفى ناميبيا ) . ومن المنتظر أن يؤدى وصولهم الى السلطة الى اقلمة حكومات تميل نحو الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى .

ويقدم هذا بالطبع كشيء جديد ، فسايروس فانس - على سبيل المثال - يقول لنا ان ما تحتاجه روديسيا هو « انتخابات حرة مفتوحة امام كل الاحزاب ، ويمكن لكل من بلغ سن التصويت ان يشترك فيها على قدم المساواة ... بحيث تحمي حقوق كل المواطنين ، من كل العناصر . ويصرح بان « البحث يجرى عن حل يؤدي الى الاستقلال « في ناميبيا » . اما عن جنوب افريقيا فيقول فانس انه يجب « وضع حد للتمييز العنصري ... و اقرار نهج جديد يهدف الى المشاركة السياسية الكاملة لكل أبناء جنوب أفريقيا » . وتبذل المحاولات لاقتناع الرأي العام ، وبخاصة في البلدان الأفريقية ، بأن واشنطن على استعداد لاتخاذ اجراءات « شديدة » كي تحقق هذه الاهداف . وجرى الحديث من « استخدام الهراوة » وعن « الاعمال بدلا من الأقوال » .

وانتبت الخطط الأمريكية « الجديدة » بدورها فشلها في الممارسة . ففي خريف عام ١٩٧٧ لم تكن العقوبات الموقعة على بريتوريا لدفعها الى الموافقة على « الاصلاحات » التي تريدها واشنطن قد جاورت استعداد المحققين العسكريين الأمريكيين ، ووقف الاتصالات الرسمية بين وكالة المخابرات الأمريكية ووكالة المخابرات في جنوب أفريقيا ، وتطبيق قواعد اكثر صرامة في منح تأشيرات دخول أمريكا لمواطني جنوب أفريقيا وما الى ذلك .

ولقد كانت صحيفة الجارديان على حق عند مناقشة « مدى الجدية التي تبدو بها هذه العقوبات المزعومة لفورستر » لأن تسائل : « فهل تعدو أن تكون وخزة دبوس » .

ويقود التحليل الى استخلاص أن الشاغل الرئيسي للدبلوماسية الأمريكية هو الاتسبب خسائر حقيقية لمواقع فورستر . ويصبح الوضع أكثر وضوحا في المواقف الحرجة . فلننظر الى رد واشنطن على القرار الذي اتخذته سلطات جنوب أفريقيا في أكتوبر ١٩٧٧ بخطر ١٨ منظمة معارضة للسود والبيض ، واغلاق عدد من الصحف الدورية ، والقاء القبض دون محاكمة على عشرات العناصر السوداء النشيطة والمتعاطفين البيض ، وهو قرار اثار احتجاجات عالمية .

لم تجسر واشنطن هذه المرة - كما فعلت في الماضي - على اعتراض لقرارات مجلس الأمن بتوقيع عقوبات على بريتوريا . غير أن موقفها كان مبهما . فقد رفضت الولايات المتحدة قطعيا تأييد اقتراحات الدول الافريقية عن الوقف الكامل للعلاقات الاقتصادية مع نظام حكم فورستر ، رغم أن هذا كان هو الأسلوب الوحيد الفعال لممارسة الضغط عليه . صحيح أن الولايات المتحدة لم تعارض قرار حظر الشحنات العسكرية لجنوب أفريقيا . لكن هذا القرار لا يكاد يؤثر على مواقف بريتوريا اذا أخذنا في الاعتبار كمية الاسلحة

التي سلمتها الدول الامبريالية بالفعل الى فورستر ، ومساعدتها له في بناء  
صناعه عسكريه ( تشمل الصناعة النووية ) في جنوب افريقيا فادرة - وفق  
مقديرات وكالة « يونيتد برس انترناشونال » على صناعة ٦٠٪ من احتياجاتها  
من الأسلحة . وقد كانت « واشنطن بوست » على حق في هذا الصدد حين  
قالت ان الولايات المتحدة لم تؤيد المطالبة بحظر الشحنات العسكرية الا لمنع  
توقيع عقوبات اشد على جنوب افريقيا .

وشن فورستر مناورة مضادة في محاولة عابثة لاطهار متانة نظام حكمه :  
فأجريت الانتخابات في جنوب افريقيا قبل موعدها في ٣٠ نوفمبر . ولكن  
منذ الذي سيفنعه « انتصار » انتخابي آخر لا يبطال الفصل العنصري اذا  
كانت البشرة البيضاء هي الجواز الوحيد للاقتراع ؟ ان مليونين فقط هما  
الذين يتمتعان بحق التصويت من بين عدد السكان البالغ ستة وعشرين  
مليونا .

وتلعب الدبلوماسية الامريكية لعبة مزدوجة في مسألة روديسيا ايضا .  
فقد كان الانطباع الاول هو ان الحكومة الامريكية الجديدة على استعداد  
لممارسة الضغط على سميت لاجباره على وضع السلطة الحقيقية في ايدي  
الاجلبية السوداء . لكن الخطة الانجلو امريكية لتسوية مسألة روديسيا -  
والتي اعلنت في سبتمبر ١٩٧٧ - تضمنت بنودا يعارضها اوثك الذين  
يناضلون من اجل استقلال وطني حقيقي .

وتعارض الجبهة الوطنية في زيمبابوي بالدرجة الاولى البند الوارد في  
الخطة الانجلو امريكية عن اجراء انتخابات قبل نقل السلطة الى الاجلبية ،  
اي في وضع ستخضع فيه الانتخابات كليا لتحكم النظام العنصري . كما  
نعارض العزم على نزع سلاح الوطنيين في زيمبابوي عمليا . ويرى كثير من  
المراقبين ان ما ورد في الخطة عن تكوين حكومة « غير عنصرية » نفرة للبقاء  
على النظام القديم في البلاد . أما « صندوق تنمية زيمبابوي » الذي  
سيتكون من استثمارات البلدان الغربية فان صحيفة « زيمبابوي بيبلز  
فويس » تعلن صراحة ان هدفه هو جعل زيمبابوي المستقلة تابعة للبلدان  
الرأسمالية ، ومن ثم ابقاؤها تدور في فلك الرأسمالية .

وقدم ايان سميت - وقد شجعه غموض الموقف الانجلو امريكي -  
اقتراحه « الجريء » في ٢٤ نوفمبر حيث وافق على تطبيق مبدأ « صوت  
واحد للشخص الواحد » في روديسيا ، وانما بالطبع بشرط واحد هو ان  
توفر الحكومة الجديدة « الضمانات الدستورية لحقوق الاقلية البيضاء » .  
وينبغي ان تكفل هذه « الضمانات » للطائفة البيضاء - اي لواحد على اربعة  
وعشرين من السكان عدد مقاعد البرلمان الذي يسمح للعنصريين بوقف اي

نشرع لا يأتى على هواهم فى المسائل الدستورية . كما بصر سميت على حق تكوين جيش جديد لزيمبابوى على أساس « قوات الامن » العنصرية القائمة . وأكثر من هذا فان سميت لا يناقش اقتراحاته مع ممثلى الجبهة الوطنية الذين رفضوها رفضا قاطعا بل مع من يسمون القسادة السود « المعتدلين » فى البلاد ، الذين قالت عنهم صحيفة « زيمبابوى بيلاق فويس » ان اهدافهم هى اهداف سميت نفسها ، انهم يريدون ان يأخذوا مكانه ويصبحوا راسمالين سود . وقد علقت صحيفة « لوموند » الباريسية على هذه المناورة الجديدة قائلة « ان ايان سميت يستحق عن جدارة سمعته كاستاذ للخداع السياسى » .

وننتقل الآن الى موقف واشنطن من ناميبيا ، اعلنت حكومة كارتر فى البداية أنها ابتعدت عن نهج أسلافها الذين وافقوا عمليا على تكوين جنوب أفريقيا « لحكومة مؤقتة » من بين رؤساء القبائل الموالين لبريتوريا . وانضمت واشنطن فعلا الى لندن وباريس وبون واتاو كى يحاولن اقناع بريتوريا بالموافقة على تسوية فى ناميبيا ترضى الراى العام العالمى الى حد ما بدلا من مواجهة « امر أسوأ » .

ولكن مع نهاية سبتمبر الماضى استسلمت واشنطن وشركاؤها لابتزاز فورستر الذى أعلن أن جنوب افريقيا لن تسحب قواتها باى حال من ناميبيا ما لم تجر انتخابات « حرة » . هنالك . وعرض ممثلو الغرب « حلا وسطا » مربيا ل « تهدئته » . وتقول وكالة رويتر انهم وافقوا على ان تظل قوات جنوب افريقيا فى البلاد على ان تكون تحت قيادة الأمم المتحدة . لكن من الذى يستسيغ الصور الجديدة من قصة ذات الرداء الأحمر التى يتنكر فيها الذئب العنصرى بخوذة الأمم المتحدة الزرقاء ؟ لن يكون هؤلاء بالتأكيد الوطنيون فى ناميبيا .

ورغم كل خداع الدبلوماسية الامريكية فان القوى الوطنية فى افريقيا التى تمرست فى النضال - لا يمكن الا ان ترى ان سياسة واشنطن - مهما عدلت - لا تقود الا لافريقيين الا الى مآهات الاستغلال والقهر اللاشرعية القديمة . وتبين الحياة بجلاء أن الامبريالية قد تتخلى عن بعض تكتيكاتها لكنها لا تتخلى أبدا عن أهدافها النهائية .

وتزداد مقاومة هذه السياسة الاستعمارية الجديدة يوميا . وتزداد

الصعوبة التي تواجهها واشتغل في تصوير « الاعتدال » كبلسم : وتنبذ بسرعة الاسطورة التي تروجها الدعاية الامبريالية عن الطابع « العنصري الخالص » للمواجهة في جنوب أفريقيا . فالصراع هنا صراع وطني وطبقي . وكما أوضح قرار الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا في ابريل ١٩٧٧ ، فان احداث أفريقيا الجنوبية « قد ابرزت بوضوح بالغ الفارق بين سلطة الشعب الحقيقية و « الحلول » الاستعمارية الجديدة ، بين تحرير الجماهير الحقيقي و « تحرر » اقلية من الصفوة تعتمد على رعاية الامبريالية » . ويمضى القرار فيقول « وباختصار ركزت الاحداث الاهتمام في كل مكان على الاختيار بين القومية الثورية التي تقود الى التحرر الاجتماعي ، وبين قومية تخدم طبقة ضيقة من الاستغلاليين ، وتجعل الامة مخب قط لرأس المال العالمي » (١) .

وفي الوقت نفسه يرى شيوعيو جنوب أفريقيا فرسا جديدة لمواجهة الامبريالية والرجعية . يقول قرار ابريل : « ان الاضطراب الشامل في المنطقة يجعل من المستحيل على الرجعية أن تستمر في الحكم طويلا بالطريقة القديمة، واستجابة لهذا الواقع تضطر الامبريالية الى أخذ مبادرات تأمل بها أن توقع القوى الثورية في الشرك ، ولكنها تؤكد في الوقت ذاته أيضا استجابات فضالية لدى الشعب » (٢) .

ان النضال الذي تخوضه شعوب أفريقيا الجنوبية ضد قوى الاستعمار الجديد والعنصرية والرجعية المجتمع يزداد قوة . وهو لا ينفصل عن نضال كل الشعوب في كل انحاء العالم ضد الامبريالية ومن أجل السلام والعدالة والاستقلال الوطني . وهنا تكمن قوته ، وهذا بشير انتصاره .



(١) ذي افريكان كومينيست - العدد ٧٠ ، ١٩٧٧ ، ص ٢٥ - ٢٦ .

(٢) ذي افريكان كومينيست ، العدد ٧٠ ، ١٩٧٧ ، ص ٢٨ .

البرازيل

# عزلة الدكتاتورية

بقلم: لوليس كارلوس بريستوس

ظهرت سمات جديدة في الوضع المعقد المتناقض الحالي في  
البرازيل ، ومن الضروري كي نفهمها أن ندرس الأحداث  
الجارية في سياق التغيرات الأساسية في ميزان القوى العالمي  
بوازدباد عمق الازمة العامة للرأسمالية ، وتقدم الاشتراكية في  
الوقت نفسه ، وفي اطار الاحتفالات بالذكرى السنوية الستين  
لثورة أكتوبر الاشتراكية ، والانتصارات الكبيرة التي احرزها  
نضال الشعوب من أجل التحرر واستمرار اتساع عملية

الانفراج .

وبالنسبة لأمريكا اللاتينية كانت نقطة التحول هنا انتصار الثورة الكوبية ، فقد اضطرت الولايات المتحدة في مواجهة هذا الحدث التاريخي الى إعادة النظر في سياستها تجاه بلدان أمريكا اللاتينية ، وأصبح اتجاه هذه السياسة الآن متغيرا للغاية ، فقد كانت هناك أولا تجربة « التحالف من اجل التقدم » التي انتهت في عصر الرئيس كينيدي ، وبعد الفشل الذريع لهذه التجربة الإصلاحية تحولت الولايات المتحدة الى تشجيع الانقلابات العسكرية الرجعية والمشاركة المباشرة فيها ، واعتبرت هذه الانقلابات وسيلة لوقف العملية الثورية في أمريكا اللاتينية . ويمثل انقلاب عام ١٩٦٤ في البرازيل - شأنه شأن الانقلابات التي حدثت بعد ذلك في بوليفيا وأورجواي وشيلي - ظاهرة جديدة . وقد كان هدفها فيما مضى مجرد استبدال المجموعة الاوليغارشية المتحللة أو المعزولة التي تسيطر على السلطة ، بمجموعة أخرى مماثلة . لكن هذه الانقلابات اكتسبت منذ عام ١٩٦٤ طابعا مختلفا مضادا للثورة من حيث الاساس . لقد أصبح هدفها هو انقاذ الرأسمالية لفترة من الوقت على الأقل وسد الطريق أمام الاشتراكية وفرض « نظم حكم ثورية » على بلداننا وبعبارة أخرى فرض الفاشية . وفي هذا الاطار ينبغي بحث سياسة الادارة الأمريكية الجديدة . فالنكسات الكبرى في آسيا وأفريقيا ، والصداة التي ولدتها سياسة عزل كوبا في العالم أجمع وفي صفوف الشعب الأمريكي ذاته ، كل هذا قد وضع في جدول الأعمال مسألة البحث عن « وجه » آخر للولايات المتحدة ، وبخاصة في علاقتها بأمريكا اللاتينية .

وليس من شك في أن التغيرات التي جرت في سياسة الحكومة الأمريكية منذ تولي الرئيس كارتر منصبه قد مارست - وما زالت تمارس - تأثيرا معينا على أمريكا اللاتينية . فحكومة كارتر - وإن لم تتخل عن سياسة القوة - تتصرف بمرونة أكبر . فهي تلجأ الى مختلف المناورات ، وتعتمد في الوقت الحالي على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل بلد من بلدان أمريكا اللاتينية . ومن المؤكد أن هذه السياسة تختلف عن سياسة كيسنجر ، الذي حاول أن ينتقي بلدا واحدا في كل قارة ، ويؤثر على البلدان الأخرى من خلال ذلك البلد . وهناك بعض الجوانب الإيجابية في سياسة الحكومة الأمريكية الجديدة ، ينبغي أن نذكر من بينها الخطوات الأولى لاقامة علاقات مع كوبا ، وكذلك « التنازلات » على مضض لشعب بنما لحل مشكلاته الملحة . لكن كارتر يحاول في الوقت نفسه استغلال شعارات مثل « الدفاع عن حقوق الانسان » موجها مناوراته بوضوح ضد البلدان الاشتراكية بالدرجة الأولى . وعلى أية حال فإن هذه المناورات تولد بعض الآمال في الدوائر الليبرالية والديمقراطية في أمريكا اللاتينية . وقد استغل الرئيس البرازيلي جيزيل موقف كارتر استغلالا كاملا لشن حملة ديماجوجية وشوفينية يستهدف بها تصوير نفسه كمدافع عن الاستقلال والسيادة الوطنية ، وتصوير حكومته التي فتحت أبواب البلاد أمام الاحتكارات الامبريالية ، والتي تخلف هذه الاحتكارات كنصير للسيادة الوطنية .

وكما أوضح بيان اللجنة المركزية لحزبنا الذى صدر فى مارس ١٩٧٧ فان « حالات الانتقاد لانتهاك حقوق الانسان فى امريكا اللاتينية لا تعدو أن تكون اجراء استفزازيا يستهدف ستر الطبيعة المعادية للسوفييت التى تشنها حكومة كارتر . وقد اكدت الوقائع التالية الطابع الديماجوجى لسياسة الولايات المتحدة ازاء امريكا اللاتينية وبخاصة البرازيل وكما نعرف لم يشعر كارتر بالخجل أن يصافح الطاغية السفاح بينوشيت فى البيت الأبيض ، وتعنى زيارة كارتر المقترحة للبرازيل تأييد نظام الحكم العسكرى الفاشى الذى يضطهد شعبنا . ان الحقائق تبسّد اى اوهام حول سياسة كارتر فى امريكا اللاتينية .

والواقع ان الامبريالية الامريكية تواصل استخدام القوة فى الدفاع عن مصالح احتكاراتها التى يهددها تصاعد نضال حركات التحرر الوطنى المعادية للامبريالية فى قارتنا . وهذا النضال - كما اكد شيوعيو امريكا اللاتينية فى مؤتمر هافانا فى يونيو ١٩٧٥ - هو العامل الحاسم الذى سيحدد المستقبل فى امريكا اللاتينية .

وتزداد قوة احساس الدوائر الحاكمة والاحتكارات فى الولايات المتحدة بضرورة صد تيار النضال المعادى للامبريالية فى القارة . وهذا هو السبب فى أنها لا تتورع عن استخدام أسلحة مثل الانقلابات الرجعية وفرض نظم حكم فاشية جديدة ، ونستطيع أن نرى أمثلة كهذه فى التهديدات الموجهة للارجنتين حيث يصعد العمال والقوى الكادحة والفئات الواسعة الأخرى النضال ضد خطط فرض الفاشية التى تضعها مجموعات رجعية معينة تخدم وكالة المخابرات المركزية وتعرض بيرو وغيرها من البلدان كذلك لضغط قوى من المجموعات الفاشية بتشجيع وكالة المخابرات المركزية وهذا يدفع قوى الشعب العامل وكل الدوائر الاجتماعية التقدمية الى أن تهب دفاعا عن مكاسبها الديمقراطية .

وتضرب السمات الجديدة الهامسة للوضع الجالى فى البرازيل بجسور عميقة فى عملية تطور منذ الانقلاب العسكرى قبل اربعة عشر عاما .

لقد كانت الديكتاتورية التى فرضت على البرازيل موجهة اساسا ضد الحركة الوطنية الديمقراطية ، والتى عاشت حين ذاك فترة النهوض ، وبوجه خاص ضد الطبقة العاملة وطلبتها . وشنت هجمات عنيفة على مصالح الطبقة العاملة . وتدخلت الديكتاتورية فى الشؤون النقابية ، واصدرت قوانين تحظر الاضطرابات واعتبرت النقابات اتحادات تحت سيطرة الحكومة التى خلقت بعد عام ١٩٦٤ دولة بوليسية نموذجية . وجمدت الاجور ، وخفضت الدخول الحقيقية كثيرا ونجحت الديكتاتورية بفضل



هذه السياسة المعادية للعمال فى تخفيض معدل التضخم .

كما كانت سياسة الفمع اننى يتبعها نظام الحكم موجه ضد الحركة النقابية فى المناطق الريفية التى لم تكن ناضجة بعد بما فيه الكفاية وأدت اعمال القمع فى هذه المناطق الى التصفية الجسدية لقادة نقابات عمال انزراعة الاساسيين ، وفضلا عن هذا كله تم تسريح اكثر من خمسة آلاف من الضباط ووصف انضباط من القوات المسلحة بعد الانقلاب مباشرة . وحرّم كل قادة النقابات والاحزاب السياسية المعروفين من ذوى النفوذ من الحقوق السياسية ، من أى فرصة لممارسة النشاط السياسى .

بعد عام سنة ١٩٦٨ تحقق نمو عال نسبيا لاجمال الانتاج الوطنى بمساعدة الاحتكارات الاجنبية والبنوك الكبيرة ورأس المال الأمريكى . وتطورت صناعات مثل الصناعات الحديدية والالكترونيات والصناعات الكيماوية بمعدل عال نسبيا لكن هذا كله تحقق بالاستغلال الوحشى للطبقة العاملة والتغلغل الكثيف لرأس المال الاجنبى وسمى الازدهار الصناعى « معجزة البرازيل الاقتصادية » ، غير ان « المعجزة » كانت قصيرة الاجل ولم تستمر غير خمس سنوات ، حتى عام ١٩٧٣ .

وفى عام ١٩٧٤ كانت البلاد قد دخلت مرحلة الازمة وارتفع التضخم ثائية ، وازداد العجز التجارى . وكان هذا راجعا الى تغلغل رأس المال الاجنبى وانفاق قدر كبير من الارصدة على شراء المعدات من الخارج ، وكان السوق الداخلى المحدد اضيق من ان يستوعب تدفق ، واصبح اقتصاد البرازيل اقتصاد متجه نحو التصدير .

ورغم أن « المعجزة » البرازيلية قد تحققت عن طريق استغلال الطبقة العاملة ، والغلاء والتأميمات فى الاقتصاد فقد كان لها ايضا جانبها الايجابى فمع المؤسسات الكبيرة ظهرت الى الوجود بروليتاريا جديدة تتمتع بوعي طبقى محدد بوضوح أكبر ، وتبددت من ذهنها أبة أوهام عن الرأسمالية وشاهدت نهاية « المعجزة » وتساعد التضخم زيادة كبيرة فى مقاومة الجماهير لديكتاتورية . فقد انتهزت الطبقة العاملة - رغم حرمانها من حق الاضراب ( ويعتبر الآن الاضراب جريمة ) كل فرصة للتعبير عن سخطها - والكفاح من أجل حقوقها ، بما فيها حق الاضراب ، واتضح هذا بوجه خاص أثناء الانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٧٤ والانتخابات البلدية عام ١٩٧٦ .

واتخذت الديكتاتورية عدد من الاجراءات فى محاولة لكبح المعارضة :

فحظرت كل الاحزاب السياسية عام ١٩٦٥ ، وفى عام ١٩٦٨ ظهر ما يسمى بالمرسوم الدستورى رقم ٥ الذى يعطى الديكتاتور سلطات غير محددة لم تتمتع بها أية حكومة - حتى اكثر الحكومات رجعية - منذ ان كسبت البرازيل استقلالها فى عام ١٨٢٢ وقد وصف حزبنا نظام الحكم القائم بأنه نظام عسكري فاشى ، ونحن بالطبع ندرك الفارق الكبير بين الفاشية الجديدة المفروضة اليوم ونازية هتلر او فاشية موسوليني . انها فاشية تحاول اخفاء طبيعتها الأساسية تحت ستار مختلف أشكال الديمقراطية البرجوازية ، لكنها لا تزال فى الأساس نفس الفاشية القديمة التى حددت منذ عهد بعيد فى مؤتمر الكومنترن السابع ، أى الديكتاتورية الارهابية الصريحة لاكثر عناصر رأس المال المالى رجعية ، وبوجه خاص فى هذه الحالة رأس المال المالى أمريكى الذى يسيطر على المراكز الكبيرة والرئيسية فى الاقتصاد البرازيل .

وتستخدم الديكتاتورية الفاشية - كما ذكرنا من قبل - بعض أشكال الديمقراطية البرجوازية لتخفى طبيعتها الأساسية ، بل لقد مضت الى حد أن تقوم بعد كل فترة باستبدال جنرال ديكتاتور بآخر ، والديكتاتور الحالى هو الرابع ، وسيعقبه خامس تختاره مجموعة الجنرالات الآخرين المرتبطين بالبنجاحون .

وانطلاقا من الآراء الاساسية لمؤتمر الكومنترن السابع ، ومن خبرتنا الذاتية فى عام ١٩٣٥ حين أقيم تحالف قوى التحرر الوطنى لمكافحة الفاشية الوليدة ، عرف حزبنا نظام الحكم الحالى بأنه نظام فاشى ، ودعا كل الوطنيين والديمقراطيين أيا كانت الاختلافات الايدولوجية أو الفلسفية أو الدينية بينهم الى أن يتحدوا فى جبهة وطنية واسعة معادية للفاشية . وهذه الجبهة الآن فى طور التكوين ، إلا أنها تواجه مصاعب كبيرة فى حشد كل القوى المعارضة للديكتاتور ، وأساسا بسبب الضربات القاسية التى وجهت الى حزبنا ، والتى تعوق نشاطه .

وبعد أن حلت الديكتاتورية الأحزاب السياسية كونت كتلتين سياسيتين: التحالف الوطنى من أجل البعث ، وهو حزب الحكومة ، وحزب المعارضة الوحيد المسموح به فى شكل الحركة الديمقراطية البرازيلية . وتتألف كتلة المعارضة هذه من السياسيين الذين لم يريدوا أو لا يريدون أن يشوهوا سمعتهم باتخاذ موقف التأييد الصريح للديكتاتورية .

وحث الشيوعيون الطبقة العاملة والقوى الكادحة الأخرى على استخدام الانتخابات التى يجرها نظام الحكم كسلاح للاحتجاج بالتصويت ضد مرشحي الكتلة التى تشكل القاعدة السياسية للديكتاتورية ، واعطاء الأغلبية لمرشحي المعارضة ولما كانت هاتان الكتلتان السياسيتان وحدهما هما المسموح لهما

بالمشاركة في الانتخابات فقد تعاون الشيوعيون أساسا مع حركة الديمقراطية البرازيلية التي قدمت برنامجا ديمقراطيا . وقد دعونا الشعب الى التصويت لمرشحينا ، ووجهنا جهود الشيوعيون الى تأييد حزب المعارضة في حملته الانتخابية . ولقد كنا ندرك ان كثيرا من مرشحي الحركة الديمقراطية البرازيلية لا يختلفون الا قليلا عن مرشحي حزب التحالف الوطني الرسمي ، وانه لا يستحقون ثقتنا لكن الامر الاساسي كان هو توحيد قوى المعارضة ، والحق الهزيمة بالديكتاتورية .

ولقد اثبتت الأحداث صحة موقف حزبنا ، ففي انتخابات عام ١٩٧٤ حول الشعب - والطبقة العاملة والقوى الكادحة بوجه خاص - الاقتراع الى سلاح للاحتجاج ، وكانت هزيمة الديكتاتورية في المراكز الصناعية الكبيرة حقيقة لا نزاع فيها . وكانت هذه أكبر لطمة وجهت الى نظام الحكم نظام ١٩٦٤ . لقد كشفت الانتخابات معارضة الطبقة العاملة والقوى التقدمية والديمقراطية في بلادنا للديكتاتورية . وفي عام ١٩٧٦ أجريت الانتخابات البلدية وقد اوضحت فيها الطبقة العاملة مرة أخرى - رغم القيود الشديدة - انها تقف ضد الديكتاتورية - بتصويتها ضد مرشحي حزب الحكومة . وتحققت أكبر الانتصارات التي هلت لها الحكومة في أشد المناطق تخلفا أما المراكز الصناعية والمدن الكبرى فان المرشحين الذين ربطوا انفسهم تماما بنظام الحكم قد لا قوا الهزيمة . . وأوضح عام ١٩٧٧ أن السخط يتزايد في صفوف الشعب دفعت عملية حشد القوى المعادية للديكتاتورية بسرعة أكبر من السنوات الثلاث السابقة وليست الطبقة العاملة وحدها هي التي تبدي سخطها بل كذلك عمال الريف - فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين الذين اندفعوا الى النضال من أجل الارض ، وضد عمليات الطرد التي تقوم بها المؤسسات الاحتكارية الكبيرة التي تستولي - مع تعمق تغلغل الرأسمالية في الريف - على الاراضي التي ظل صغار المزارعين البوسيرس يفلحونها سنين طويلة ويواصل الفلاحون النضال رغم تهديدات الشرطة والمرتزقة من عملاء البرجوازية الكبيرة والاحتكارات وبنبغي ان تؤكد الطابع التوسعي للديكتاتورية البرازيلية في المجالات السياسية والاقتصادية العسكرية فهي تحاول اليوم بالفعل أن تخضع جيرانها باراجواي وأوروغواي وبوليفيا - لنفوذها ( وهي تعمل بالطبع كوسيط للاحتكارات الكبيرة وبالدرجة الاولى للاحتكارات الأمريكية ) . وتتدخل الشرطة البرازيلية في شئون هذه البلدان كما تتعرض لأشكال مختلفة من الضغط من جانب البرازيلية الديكتاتورية . ويتضح هذا تماما من مثال بناء سد ايتابيو ومحطة القوى الكهربائية هناك .

فقد أصبح معروفا نتيجة احتجاجات الشيوعيين وأقسام واسعة من الرأي العام في عدد من البلدان أن الحكومة البرازيلية تمكنت من املاء شروطها على باراجواي لأن البرازيل مولت نصيب باراجواي في بناء السد . وهذا يجعل باراجواي مدينة برازيلية طيلة الخمسين عاما القادمة ، ويجعلها

موضع للاستغلال كما تقوم الديكتاتورية البرازيلية في هذه العمليات بدور الوسيط للبنوك الدولية الكبيرة . وقد كانت الصلة بين بناء السد وتزايد التبعية صلة واضحة تتناقض تناقضا صارخا مع مصالح الشعب الشقيق مما أدى الى تزايد الاحتجاج على الدوام ضد هذه السياسة وضد آثارها المضارة وقد ترتب على السياسة التوسعية التي تنتهجها انديكتاتورية البرازيلية زيادة نفقتها العسكرية التي تعد الآن من أكبر الميزانيات في دول أمريكا اللاتينية ولدى البرازيل الآن صناعة حربية عالية التطور تقوم على التكنولوجيا الأوروبية الأمريكية الحديثة ، كما أنها تشتري كميات كبيرة من العتاد الحربي من الخارج . وتعد الاتفاقية النووية التي عقدت مع جمهورية ألمانيا الاتحادية أكبر خطر يهدد شعبنا وشعوب البلدان المجاورة ، فهي لا تنص على بناء المفاعلات فحسب بل تنص كذلك على أن تزود الشركات الألمانية والبرازيل بتكنولوجيا صناعة اليورانيوم الثقيل واستخدام البلوتونيوم وقد حظر شعبنا منذ البداية من أن هذه السياسة ليست - كما زعم الرئيس جيزيل - لأهداف سليمة خالصة ، إذ أنها يمكن أن تجعل البرازيل في النهاية قادرة على إنتاج القنبلة الذرية . لم يدرك كثيرا من الخبراء التكتيكيين وعلماء الفيزياء هذه الحقيقة على الفور ، ولكن أغلب علماء الفيزياء البرازيلية قد أعادوا النظر اليوم في مواقفهم وقد وافقوا على ما أصدرته الجمعية البرازيلية للدفاع عن العلم في عام ١٩٧٧ احتجاجا يشير الى ان خطر صناعة قنبلة ذرية في البرازيل قد زاد الى حد كبير منذ توقيع الاتفاقية ورغم موقف الحكومة الأمريكية الذي يبدو معارضا لحصول البرازيل على تكنولوجيا صناعة اليورانيوم الثقيل باستخدام البلوتونيوم فإن الاتفاقية لم تلغ وتمول البنوك الأمريكية هذا المشروع الذي يكلف عشرة آلاف مليون دولار ، بما يعني زيادة مماثلة في دين البرازيل الخارجى وهو أصلا من أكبر الديون الخارجية في العالم .

وفى عام ١٩٧٧ استخدمت حكومة جيزيل المرسوم الدستوري رقم ٥ لوقف نشاط الكونجرس ١٥ يوما . وكانت هذه المناورة مرتبطة بقرع الانتخابات البرلمانية ومعارضه الكونجرس لإصدار تعديلات دستورية موجهة ضد السلطة القضائية والتنفيذية . وتمكنت الحكومة بفضل هذا الموقف من اجراء تعديلات في الدستور . وتلك حقيقة ذات دلالة كبيرة ، فعادة تجرى الأمور بالطريقة العكسية ، ويعقد الكونجرس حين يراد تعديل الدستور واصدار قوانين جديدة . أما في البرازيل فإن الديكتاتورية توقف نشاط الكونجرس - وبحكم السلطة العليا التي في يده على الديكتاتور القوانين على هواه . ومن قبل كانت أغلبية التلقين في كلا مجلس الكونجرس - مجلس النواب ومجلس الشيوخ الاتحادي لازم لأى تعديل في الدستور ، لكن التعديلات التي أدخلت في إبريل الماضى جعلت الأغلبية المطلقة كافية . وهكذا يستطيع الرئيس جيزيل استنادا الى كتلة التحالف الوطنى ان يصنع

ما يشاء بالدستور ، بل انه يستطيع أن يدرج به المرسوم الدستوري رقم ٥  
وغيره من التشريعات القمعية .

غير أن أعمال جيزيل زادت من خطوة الوضع فالسخط التسعبي يتزايد  
والحركة الطلابية أقوى من ذي قبل وبالرغم من المرسوم رقم ٤٧٧ الذي  
يحظر كل نشاط الطلبة في الجامعات فإن الحركة الطلابية بأسرها تنشط اليوم  
في السياسة . ويستخدم الطلاب الشعارات التي يطرحها حزبنا تأييد برنامج  
إقامة جبهة وطنية مناهضة للفاشية ، والنضال من أجل الحريات  
الديمقراطية والقوانين الطوارئ والمراسيم الدستورية والأفراج عن  
المسجونين السياسيين والعفو العام ، ومستويات معيشة أفضل للطبقة  
العاملة وسياسة خارجية سليمة وتطوير العلاقات مع كل البلدان ونحظى  
هذه الشعارات اليوم باستجابة في كل أنحاء البلاد .

وقد أصدر محامو سان باولو - وهم قسم برجوازي من السكان وثيقة  
تثير الشك في شرعية الديكتاتورية لأن الحكومة الحالية لا تعتمد على الشعب  
وقد أصبحت الحركة الديمقراطية البرازيلية - التي لم تكن تمثل إلى  
مجموعة من الساسة حزباً جماهيرياً يتمتع بتأييد الشعب منذ انتخابات عام  
١٩٧٤ ، ١٩٧٦ ووقفت هذه الحركة بالاجماع في مؤتمرها بالرغم من اختلاف  
انتماءاتها الطبقية في صف عودة البلاد إلى الأسس الدستورية والدعوى إلى  
جمعية تأسيسية كما وعى كثير من رجال الاعمال - إذا شعروا بآثار سياسة  
الديكتاتورية في خدمة الاحتكارات - إلى العودة بالبلاد إلى الأسس  
الدستورية ، واحتجوا على الحكم التسعفي الحالي ويشهد كل يوم دليلاً  
جديداً على عزلة الديكتاتورية . غير أن الشيوعيين لا تخافهم أوهم عن أن  
الديكتاتورية على حافة الانهيار . وكان كل ما استطاع الشيوعيون أن  
يؤكدوه في اجتماع اللجنة المركزية الكامل في مارس ١٩٧٧ هو أن البلاد على  
عتبة تغيرات كبيرة ، وأن هذه التغيرات يمكن أن تجرى في أي من الاتجاهين ،  
لأن الديكتاتورية مازالت قادرة على شن هجوم مضاد ، ولأنها تفعل ذلك في كل  
مناسبة . وما زال الحزب الشيوعي البرازيلي يعمل في ظروف شديدة  
الصعوبة رغم أن لديه خبرة كبيرة في العمل السري ، إذ لم يستطع الحزب أن  
يعمل بشكل قانوني إلا عامين فقط من كل سنواته الستة والخمسين  
( ١٩٤٥ - ١٩٤٧ ) وفي هذين العامين كان هو حزب الطبقة العاملة  
السياسي المعترف به . ثم جاءت بعد ذلك فترة طويلة أخرى من العمل  
السري . وكان الحزب شبه قانوني لفترة تزيد قليلاً عن ستة أعوام  
( ١٩٥٨ - ١٩٦٤ ) . وبالرغم من هذه الخبرة الطويلة ، من الجهود التي  
تبذلها لجنتنا المركزية والحزب بأسره للمحافظة على اليقظة ، واستخدام  
أساليب جديدة من العمل السري فالحقيقة هي أن هذه الأساليب التي  
اتبعتها مختلف أقسام الحزب ابتداء من اللجنة المركزية لم تكن على مستوى  
الأساليب الجديدة التي تستخدمها ومحاولات القمع التي تستند إلى خبرات  
وتوجيهات كثير من المستشارين والخبراء الأمريكيين كما ينبغي أن نذكر أن

جيزيل منذ وصوله الى السلطة قدسته حملة موجهة في المقام الاول الى حزبته وقيادته في عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ وجهت ضربات قاسية الى حزبنا ولجنته المركزية وألقى القبض على نصف أعضاء اللجنة المركزية ، وتعرض الكثيرون للتعذيب ، واختفى تسعة دون أن يتركوا أثرا أو يعرف مصيرهم . وفي وجه القمع والعنف الذي يستهدف تصفية قادة الحزب جسديا أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البرازيلي قرارا بأن يغادر أعضاء قيادة الحزب البلاد .

ويمكن هذا اللجنة المركزية من ان تعيد تنظيم كل نشاطها على اساس جديد واليوم تقود اللجنة المركزية الحزب ثانية عن طريق جريدتها « فوز أوبراريا » وتتخذ كل الاجراءات الضرورية لاعادة بناء الحزب بسرعة وتعزيز صفوفه بممثلي الطبقة العاملة .

ويزيد من تعقيد الوضع الحالي أن الرئيس ينبغي أن يستبدل في عام ١٩٧٨ ويبحث كل الجنرالات ( وغيرهم كذلك ) مسألة المرشحين المحتملين لمنصب الرئاسة . وتزداد المنافسة فيما بينهم . وكانت استقالة وزير القوات البرية مظهرا للأزمة التي تختمر في القوات المسلحة . وكلنا نعرف تكوين القوات المسلحة في البرازيل ، فالضباط وصف الضباط عادة من أصل بورجوازي صغير ، وتعاني البورجوازية الصغيرة - نتيجة معسلة التضخم الثانوي يتراوح بين ٥٠٪ ، ٦٠٪ - من نفس الأقفار الرهيبة التي تعاني منها الطبقة العاملة وقد أجبرت الحكومة تحت ضغط الجماهير على رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٤٤ ٪ ابتداء من أول مايو ١٩٧٤ غير أن القوة الشرعية لهذا الأجر الزائد لا تكاد تصل الى ٤٠ ٪ من قوة الحد الأدنى للأجور في عام ١٩٥٨ .

والى جانب استبدال الرئيس - وهو أمر تقرره قيادة القوات المسلحة - المحتمل من اجراء انتخابات برلمانية . وستجرى اعادة انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ وبعين الديكتاتور الجديد ثلثا آخر . ورغم هذا فاننا نحن الشيوعيين نعتبر المشاركة في الانتخابات أمرا هاما للطبقة العاملة وكل القوى الكادحة حيث ستمكن خلالها من أن تطرح مطالبهم بما فيها المطالب السياسية . ونحن نرى في ذلك إحدى طرق الحاق الهزيمة بالديكتاتورية ، وتشجيع العملية الديمقراطية بالرغم من الاجراءات التي فوضها جيزيل في عام ١٩٧٧ . ومن الواضح أن كل شيء - في وضع المتأزم - يتوقف على تطور الأحداث القادمة .

إن الديكتاتورية أصبحت معزولة عن الجماهير ، وليست لديها سوى قاعدة اجتماعية ضيقة ، وهذا الوضع يثير بعض القلق لدى الامبريالية الامريكية ، فمصالحتها تتأثر بالوضع القائم ، وليس من قبيل الصدفة أن يقترح عدد من علماء الاجتماع الامريكيين والبرازيليين خطة ديماجوجية تماما « لمخرج ديمقراطي » و « حل ديمقراطي » للبرازيل . فهذا أمر له دلالاته .

ففى مواجهة الخطر على مصالحها وتزايد عزلة الديكتاتورية تدرس الامبريالية الامريكية - وهى التى تحمل مسئولية فرض الفاشية - المناورات الممكنة التى قد تساعد جيزيل ثلثى ايجاد حل بورجوازى للفاشية . لكن كل الدلائل تشير الى التوصل الى مثل هذا الحل . فبسبب الفقر الذى فرض على الطبقة العاملة والشعب البرازيلى تخشى البورجوازية والاحتكارات والامبريالية من البروليتاريا أشد الخشية ، انهم يخشون أن يؤدى ادنى تنازل فى اتجاه الحرية الى انطلاق شرارة انفجار مما يخلق وضعا لا يرغبون فيه .

ومن هنا تأتى مناورات جيزيل نحو مساومات محسوبة لعرقلة أى حل ديمقراطى حقيقى يتفق مع مطالب الشعب . وتشمل هذه المطالب : اعادة الاسس الدستورية ، والغاء كل قوانين القمع ابتداء بالمرسوم الدستورى رقم ٥ ، والافراج عن كل السجناء السياسيين ، العفو العام ، ورفع الرقابة ، وحرية تكوين الاحزاب بما فى ذلك اجازة الحزب الشيوعى البرازيلى . والانتخابات المباشرة بما فيها انتخابات الرئاسة ، وعقد جمعية تأسيسية فى جو من الحرية التامة . وبدلا من ذلك يبحث جيزيل عن طرق لتقسيم الحركة الديمقراطية البرازيلية التى أصبحت الآن يؤرث كل القوى المعادية للديكتاتورية . وتتخذ الاجراءات لتكوين حزب اشتراكى ديمقراطى بهدف احداث انقسام فى صفوف الطبقة العاملة .

هذا هو الوضع الفعلى فى بلدنا واننا سنختار أن نخوض هذه المعركة العنيفة القاسية على ثقة من أن الطبقة العاملة التى تحشد القوى الكادحة والشعب بأسره فى النضال تحت قيادة طليعتها ، الحزب الشيوعى ، ستسحق الفاشية .

ونحن نعلق أهمية كبيرة فى النضال ضد الفاشية فى امريكا اللاتينية على الدور الذى يلعبه التضامن الأسمى . ونقبل كل ما فى وسعنا لاعلان ودعم تضامننا الى كل الشعوب الشقيقة ، وفى المقام شعوب شيل واورجواى وباراجواى وبوليفيا وجواتيمالا ونيكاراجوا وهابنى وبورتوريكو ، وفى نفس الوقت لا ينبغي أن ننسى الدور الذى تعهد به الامبريالية الى ديكتاتورية البرازيل الفاشية فى خطط المحافظة على سيطرتها على امريكا اللاتينية وينبغى أن نأخذ فى اعتبارنا ان الدور الذى أعطته الامبريالية الامريكية للبرازيل ما زال دورا له دلالة بالرغم من سياسة حكومة كارتر الجديدة فى اقامة علاقات ثنائية .

فالفاشية البرازيلية لا تمثل خطرا على حياة شعبنا ومستقبله فحسب بل هى فى نفس الوقت خطر على كل الشعوب المجاورة .

وتشعر الامبريالية بان الوضع الحالى فى امريكا اللاتينية قد أصبح أكثر من أى وقت مضى - قريبا من الوضع الذى وصفه لينين فى تعريفه المشهور « وهو انه ما ان تبدأ شعوب المستعمرات والبلدان التابعة للنضال من أجل التحرر الوطنى حتى تمضى وتكافح اسس النظام الاستغلالى ذاتها » .

# الفكر الأفريقي المعاصر

بقلم: ديجان بافلوف

يعتبر تطور التفكير الفلسفي في قارة أفريقيا أحد أقوى التغيرات لما يسمى « بالنزعة المركزية الأوروبية » في الفلسفة ، التي اعتاد أن يعجب بها ، كما هو معروف ، حتى مفكر عظيم مثل هيجل . ومع ذلك ، ورغم الحقائق نفسها ، وبغض النظر عن منطقها الذي لا يدحض ، فإن الانحراف المستند الى « مركزية أوروبا » أو « المركزية الغربية » ما زال يجد الاعتراف من قبل بعض المفكرين . وهكذا ، مثلاً ، يدعى الفيلسوف ك . شيلينج في كتابه المشهور المكون من مجلدين ، « تاريخ الفلسفة » ، بأن « موضوع تاريخ الفلسفة بمعناه العريض هو ما يشكل مباشرة جزءاً من تقاليدنا الفلسفية الغربية » . وما تتضمنه هذه العبارة واضح : فخارج « التقاليد الغربية » لا يوجد تاريخ للفلسفة في نظر هذا الفيلسوف الغربي . وهذا يوضح أنه ما يزال نضال طويل لا يعرف الكلل يجب أن يشن ضد بقايا العنصرية في مجال النظرية الاجتماعية .



وأفريقيا ، ذلك المهذ الاقدم لتقافة وحضارة أصيلة ، بدأت هناك فى أعماق العصور القديمة ، تقدم بالفعل من جديد اسهامها فى المستودع العالمى للفكر النظرى والايدىولوجى لعصرنا فى أشكال عظيمة التنوع . وبغض النظر عن كيفية تقدير رأى أو آخر من هذه الآراء حول العالم والانسان ، والشخصية الانسانية وعلاقات الانسان بالمجتمع ، ومكانه فى الكون ، الخ ، والتي تتبع من قارة افريقيا ، فان حقيقة وجودها ذاته تشهد على الحاجة الماسة التى تشعر بها شعوب تلك المنطقة من العالم الى بناء ثقافتها الفلسفية الخاصة على أساس جديد .

ويتطور فى أفريقيا اليوم واحد من أحد النزاعات الايدىولوجية السياسية . وهو يؤثر على الفلسفة كذلك ، ويعكس التناقضات الاقتصادية الاجتماعية الموضوعية سواء فى تلك القارة أو على نطاق عالمى . لقد خلقت شعوب أفريقيا وما تزال تخلق ، سواء فى صراعها الطويل والصعب ضد المستعمرين ، أو فى العمليات المعقدة لخلق أمم مستقلة ، وتشكيل ثقافتها القومية ، وتطورها الاجتماعى المتكامل ، الشروط الضرورية اللازمة لتطور فكرها الفلسفى الخاص كجزء من الفلسفة العالمية . وفى هذه العملية تظهر أشكال جديدة ، تترى حركة البشرية العامة الى الامام خلال الربع الاخير من القرن العشرين . وقد كتب لينين يقول : « فى اطار الانظام العام لتطور تاريخ العالم بأكمله ، لا تستبعد مراحل تطور منفصلة بأية حال ، وعلى العكس ، يسلم بها ، وهى تمثل خصائص الشكل أو نمط هذا التطور ، ( ف . أ . لينين ، المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ٢٧٩ ) . وأحد الخصائص الجوهرية لعمليات الحياة الروحية لافريقيا جنوب الصحراء ، والتي نتناولها هنا ، يتمثل فى أن الحركة الشاملة الى الامام تتحقق من خلال ظهور تناقضات معقدة والتغلب عليها فيما يتعلق بالضرورة الموضوعية لبناء ثقافة فلسفية نظرية وايدىولوجية أصيلة ، من ناحية ، واستيعاب المنجزات العظيمة للفكر التقدمى العالمى ، من ناحية أخرى . وتجرى هذه العملية تحت الشعار المسمى بتصفية الاستعمار الروحى والتغلب على الاغتراب الثقافى .

ويحاول أعداء التطور التقدمى لافريقيا جاهدين أن يعرقلوا الجهود النبيلة للبلدان الافريقية لتطوير اقتصادها وثقافتها ، وحياتها الاجتماعية والسياسية وفقا لمتطلبات عصرنا وعلى أساس التقاليد القيمة للماضى ، أن قوى الارتداد ، — المستعمرين السابقين وشركائهم الافريقيين — يستفيدون كذلك من الاشكال والوسائل الايدىولوجية فى محاولاتهم لفرض سيطرتهم غير المباشرة على الحياة

القارة الروحية • وبهذا المعنى يمكن للمرء أن يتحدث عن شكل معين من الاستعمار الجديد فى المجال الايدولوجى كذلك .

وكما توضح آخر الاحداث ، فان الاستعمار الجديد يستفيد من الوسائل الايدولوجية ليشعل من جديد المشاحنات القديمة ولينشر نزاعات جديدة على أساس الاختلافات العرقية فى أفريقيا ، وهكذا يعرقل تدعيم بلدان أفريقيا وفقا لحاجاتها الحيوية والجوهرية ، ويحاول ايدولوجية الاستعمار الجديد اليوم الاستفادة من نوع من الفرضية المشوهة حول « استثنائية افريقية » كي يعرقلوا العملية المعقدة والمتناقضة لليقظة الايدولوجية للجماهير العريضة لشعوب أفريقيا ، ووحدتها حول البرامج الاقتصادية الاجتماعية التقدمية للتعير فى جميع مجالات الحياة •

وفيما يتعلق بهذه الحقيقة ينبغى ان نؤكد أنه فى هذه المرحلة يتعزز فى أفريقيا الدور البناء للشخصية التقدمية كموضوع للعملية التاريخية ، كما هى الحال فى جميع أنحاء العالم • ولكن اذا ما تحدثنا عن « شخصية افريقية » ، فان ذلك مرتبط بظروف معينة فحسب ، لان هناك أنماطا مختلفة من الشخصيات ، وذلك يتوقف على خصائصها الرئيسية المحددة ، ونفى بذلك الخصائص الاقتصادية الاجتماعية ، توجد لا فى أفريقيا وحدها وانما فى جميع القارات الاخرى كذلك • ومع ذلك فمن الطبيعى أن تحتل مشكلة الشخصية وعلاقتها بالمجتمع وبالجماعة وآفاقها ، ألخ مكانا هاما فى المناقشات الفلسفية والنظرية فى أفريقيا جنوب الصحراء • ففى تلك المنطقة تتطور عملية تباين اجتماعى عميق ، يؤدى الى ظهور أمم حديثة وما يسمى « بالطابع

القومى » • والجوهر الاجتماعى « للشخصية الافريقية » يتغير باطراد • والظاهرة المعقدة للتحويل الروحى فى تشكيل الشخصية تحدده تنوع ضخم للغاية من اشكال الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى أفريقيا ففى هذه المنطقة توجد اقتصاديات قومية ما تزال ترتبط ارتباطا وثيقا بالبلدان الاستعمارية السابقة وحلفائها • وهناك كذلك اقتصاديات يسودها طابع طبيعى تقليدى يقوم على اعادة الانتاج البسيط • ولكنها تقابل أكثر فاكثر أشكالا للحياة الاجتماعية والتنظيم الاقتصادى فى هذا الجزء من افريقيا ، لها بدرجة أو اخرى طابع اشتراكى • على اساس هذه الاختلافات الاقتصادية تتطور انماط مختلفة من الثقافات والتفكير الفلسفى • ومن ثم فلا يمكن أن نتوقع ان تتباين لدرجة كبيرة صورة الحياة الروحية للامم الافريقية ، والتي يوجد بها كذلك وفرة من العناصر لخلقيتها المشتركة • وكل ذلك يجد انعكاسا المحتوم فى المفاهيم الفلسفية للشخصية وعلاقتها

الداخلية بالمجتمع . وتبرز في أفريقيا اليوم ، كما يقول العالم السوفييتي  
م . كورنييف ، مهمة « تأكيد فريدة الشخصية الإفريقية ، وفي نفس  
الوقت ندخل في الاعتبار منجزات الثقافة العالمية في تشكيل هذه الشخصية »  
وأي تأكيد فعال فيه لأحد الجانبين في هذه المهمة التاريخية ، لا يؤدي  
فحسب ، كما أوضحت التجربة التاريخية الى استنتاجات نظرية علمية ،  
وانما يؤدي كذلك الى نتائج علمية خطيرة للامم المعنية . والانماط المختلفة  
لتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والبنية الاجتماعية ، والاتجاهات السياسية  
المختلفة تخلق الظروف لظهور وانتشار مفهومات مختلفة للشخصية في أفريقيا ،  
وسوف نعالج هنا ما يسمى بالمفهوم « الزنجي » وكذلك اراء ممثلي  
الديموقراطية الثورية حول الشخصية في افريقيا .

ان المفهوم المعقد والمتناقض داخليا ، والمعروف « بالزنجية » قد طور  
بدقة في اعمال ليوبولد سنجور المفكر السنغالي العظيم والشاعر ورجل  
الدولة . والانجاء « الزنجي » كما هو معروف ، نشأ مبكرا منذ فترة  
النضال ضد المستعمرين من اجل الاستقلال الثقافي وتحرير افريقيا . وبعد  
التحرر من العبودية الاستعمارية ، تعرض مفهوم « الزنجية » لمراحل  
جديدة في تطوره واكتسب سمات جديدة متميزة ، ومن وجهة النظر  
العلمية تعتبر فرضية سنجور عن ضرورة « أن نضرب بأعماقنا في تراثنا  
الثقافي الخاص ... لكي تمثل بحياة أكبر العناصر الخصبة لعصرنا »  
التي قدمها في المؤتمر الدولي الثاني للمهتمين بالشئون الإفريقية ، تستحق  
المساندة الكاملة . فمن الصحيح تماما من الناحية التاريخية ان الاستناد  
الى الثقافة الإفريقية التقليدية هو الاساس لمزيد من التطور الروحي والمادى  
لانه بدون ذلك فان بناء ثقافة أصيلة في البلدان الإفريقية ، تثرى  
بالمكتسبات الجديدة للبشرية ، سيكون أمرا مستحيلا . بيد أن تلك  
الحقيقة تحتمل خطر أن تتحول الى عكسها بمجرد أن يضاف عليها طابع  
مطلق ويمكن أن تؤدي الى نزعة محلية خاصة ونزعة تقليدية مبالغ فيها .

والفلسفة العلمية تعارض أى مطابقة مطلقة وميتافيزيقية بين الذات  
والموضوع بين الوعي والمادة ، بين الصورة والشيء وكذلك أى فعل  
وتعارض مطلق بينهما : فالوعي ماكان ليظهر على الاطلاق دون العمل ،  
الذى يحقق من خلال الانسان قواه الإبداعية . والعمل بدوره ماكان ليظهر  
مالم يكن الوعي قائما كشكل أرقى من التفكير عامة ، والذى هو بدوره صفة  
داخلية للمادة كلها ، والذى يشبه الإدراك الحسى رغم أنه غير مطابق معه ،  
كما يقول الفيلسوف البلغارى أراجل تيودور بافلوف . ومع ذلك فالوعي  
ليس شيئا ميكانيكيا ، انه انعكاس نشط ، خلاق ، دياكتيكى للواقع .  
يمثل في نفس الوقت بالتناقضات ، ولكنه يمثل في نفس الوقت  
بإمكانات حلها .

ولما كانت الصور انعكاسا للعالم الخارجى ، فانها تمتلك طابعا مثاليا ، لكنها تساعد الانسان على ممارسة تأثير عمل على الواقع ، وعلى تغييره وفقا لحاجاته واهدافه . ان وضع الشيء فى « صورته المثلى » كعملية عقلية هو فى نفس الوقت ، اساس المعرفة الروحية الذى يمكن أن تظهر على اساسه الافكار أحادية الجانب للصور لسوء الحظ فى بعض الاحيان . هذا هو الامر فيما يتعلق بتطور مفهوم « الزنجية » ، الذى أعطيت فيه لنصور طابع مطلق وفصلت عن الاشياء المنعكسة فيها .

ومن الدراسة النفسية العضوية للزنجى يدعى سنجور الخروج باستنتاجات حول فلسفته ، وعن حياته الاجتماعية ذاتها . وهو اذ يسمى هذا الرأى الذى ينادى به « النزعة النفسية البشرية » ، ويتبنى بالفعل افكارا عديدة قدمها الفيلسوف الكاثوليكي الرومانى ت . شاردين ، يظهر سنجور كمدافع عن اللامعقول ، كما يضخم من دور الفن والأساطير . وهكذا ينتهى الى تناقض كامل مع فكرته التى أعلنها فى البداية كأساس لكل نشاطه ، ونعنى بها انه سيجاول بناء « مذهب افريقى » اصيل . وبسبب معالجته الاختزالية يظل غريبا على العلاقة الديالكتيكية بين العالم ككل والجزء الفردى « والشخصية الافريقية » ، وبالتالي . وهو باعتباره الممثل الاساسى لمفهوم « الزنجية » يجد نفسه فى النهاية فى ثوب فلسفى يتكون من مفهومات غير علمية ، ليست افريقية على الاطلاق ، وانما هى أقرب الى المفهومات الاوروبية تماما . وبهذه الطريقة تنتهى « زنجيته » انى انه أصبح « أسير المركزية الاوروبية » ، والى تناقضه مع الحاجات الاجتماعية والروحية الموضوعية لافريقيا الجديدة المتحررة من الاستعمار وكما يعترف الكثيرون بالفعل فليست تلك هى طريقة احياء الشخصية الثقافية لافريقيا التى دمرها المستعمرون ، وضمان تقدمها الحقيقى . ان رفض العلم والتكنولوجيا الاوروبية والعالمية لا علاقة له بالنضال العادل ضد زرع الافكار غير العلمية فى تربة افريقيا التى لاتخدم فى النهاية سوى مصالح الاستعمار الجديد .

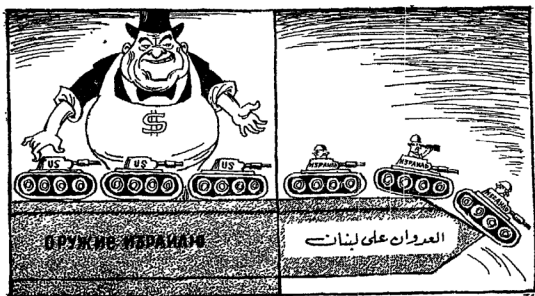
ان شعار « قراءة ماركس وانجاز على الطريقة الافريقية » وانذى رفعه الممثلون البارزون لاتجاه « الزنجية » لا يمكن أن تكون له أبة فائدة هنا . فمذهب ماركس وانجلز ولينين لا يمكن « أفركته » لانه فى جوهره مذهب علمى دولى . وحقيقة توجد هناك تفسيرات غير علمية أحادية الجانب مختلفة لهذه النظرية الثورية ، وتلك ظاهرة منتشرة ، تنسب الى أسباب وعوامل موضوعية وذاتية . وما يجب أن نؤكد هنا هو أن الاشتراكية العلمية تمتلك سلاحا منهجيا قويا ، هو الجدل المادى ، الذى يمثل فى تاريخ البشرية التعاليم النكاملة الوحيدة عن الحركة والتغير وتطور الطبيعة والمجتمع والفكر .

ومن وجهة نظر الجدل المادى فحسب يمكن أن نفهم بشكل سليم الجوهر المتناقض لعمليات الحياة الروحية فى أفريقيا اليوم ، ويمكن تجنب أى انحراف . وفى إطار هذا المنهج يمكن التوصل الى نتائج سليمة . وبهذه الروح كذلك فإن المشكلة المعقدة للعلاقة بين التقاليد الافريقية القومية فى مجال الثقافة والتفكير انظرى ، والمجرى العام للفلسفة والحضارة العالمية ، تجد حلا سليما لها . وينطبق نفس الشئ على العلاقة الجدلية بين الاممى والقومى فى الثقافة الافريقية . وينطلب ذلك طرح المسائل بشكل تاريخى ملموس ، مما يعنى أنه لا يوجد ، ولا يمكن أن يوجد « شخص افريقى بشكل عام » أى خارج الممثلين المحددين للطبقات الاجتماعية والمجموعات المختلفة فى القارة الافريقية . ولا يمكن أن يكون هناك أى نوع خاص غير عقلى غامض من الموقف « الافريقى » من العالم ، ينكر القوانين العامة لتشكيل تطور المعرفة العقلية فى الانسان كما هو على كوكبنا . ومن خلال القوانين الجدلية تقدم الفلسفة العلمية المفتاح للحل الدقيق من المشكلة المعقدة للموقف من التراث الثقافى الافريقى . ويؤكد فلاسفة افريقيا أن هناك فى التراث الثقافى الافريقى ما يجب أن يستبعد لانه اصبح من المفارقات التاريخية ، لكن هناك ايضا الكثير مما يجب حفظه وتطويره لبناء ثقافة تتفق مع الظروف المعاصرة والاحتياجات العملية ، وبينما لا يمكن المحافظة على البنى الاجتماعية القبلية والعشائرية بالنظر الى ضرورات العصر ، هناك جوانب كثيرة لحياتها الروحية وعاداتها وتقاليدها سوف تستخدم كمادة بناء لتشكيل الثقافة الافريقية الديمقراطية الجديدة والشخصية الافريقية الجديدة .

ويشدد أحمد سيكوتورى فى مؤلفاته على التحديد الاجتماعى للشخصية ويرفض بحزم المفهومات « الزنجية » وكل دفاع عن الغموض واللاعقلية . ويدرك سيكوتورى كذلك الدينامية المعقدة وتناقضات العلاقة بين الشخصية والمجتمع . فالمجتمع فى نظره « ليس شيئا انتهى امره » ، والانسان لا يستطيع أن يفهم بهذه الصورة .. فخارج المجتمع لا يمثل الانسان شيئا ، وبدون المجتمع لا يمكن ادراك وجوده ، لان وعى الفرد يظهر فقط فى علاقته بالوجود الاجتماعى للناس الآخرين » . ونرى هنا كيف يسير السعى لتأكيد الاصاله الافريقية جنبا الى جنب مع محاولة الفهم العلمى لعملية تشكيل الشخصية فى ظل ظروف افريقيا الملحمة . وبشير سيكوتورى بشكل صحيح الى « أن الاشتراكية تعبر عن حضارة تخلقها فى نفس الوقت ... أنها عالمية بخصائصها ، ولكنها متفردة بتحقيقها الملحمة .. » ويوضح هذا رأى أن التغيرات فى الشخصية الافريقية تحدث تحت تأثير التغيرات فى العلاقات الاجتماعية . والشخصية الافريقية كما فهمها فلاسفة افريقيون تقدميون آخرون ، هى المجموع الكلى لكل

• العلاقات الاجتماعية ، ووحدة خصائص الانسان الاجتماعية والبيولوجية .  
 • بيد ان الدور الحاسم يعود الى العلاقات الاجتماعية .

ان علاقات ومواقف الفلاح والعامل والمثقف الافريقى بالمجتمع ومن ثم بالطبيعة تتغير ، وكذلك الشخصية الافريقية الجديدة . وصلة عامل المصنع بالحياة تختلف عن صلة المحارب أو الصياد . والتطور التقنى للبلدان الافريقية يؤدى كذلك الى تحولات دائمة فى الشخصية ، والى ظهور نوع جديد من الشخصية بالتدرج مع هذه التغيرات وكنتيجة لها . وستكون الشخصية الجديدة أكثر حرية وتعلما ، وستملك نظرة علمية للعالم فى الوقت الذى تخزن باستيعاب جدلى أفضل سمات وتقاليده قارتها وبلدها وشعبها وحتى قبيلتها . وستكون تلك العملية عملية معقدة طويلة تعانى خلال تطورها من صعوبات وتناقضات وتذبذبات وحتى أحيانا من انحرافات ونكسات مؤقتة عن المجرى العام الصاعد للتطور .



م . أمبرموغ

علاقة السلاح بأمن إسرائيل

## حقائق وأرقام

# سباق التسلح

## كم يكلف الجنس البشرى؟

فى الفترة الاخيرة شرعت الصحافة ومراكز الابحاث والمنظمات العامة فى التحدث عن مواصلة القوى الامبريالية عملية التصاعد بسباق التسلح باعتبارها حقيقة مزعجة ومنقذة بالخطر بالرغم من التفاهم الذى امكن الوصول اليه فى مجال الحد وحظر انواع وانظمة معينة فى التسلح . وقد تجاوز الآن الانفاق على الاسلحة رقما فلكيا وهو ٣٥٠.٠٠٠ مليون دولار .

وهذه السياسة ذات الآثار المريعة على سلام العالم من صنع امبريالى الولايات المتحدة الأمريكية . ففي الصيف الماضى أقر مجلس النواب الأمريكى اعتمادات عسكرية بما يوازى ١١٠.١٠٠ مليون دولار للسنة المالية القادمة . وبهذه الاعتمادات بالإضافة الى الاموال التى سبق رصدها فى ميزانية الهيئات والمصالح الأخرى لتطويع سلسلة من النظم الجديدة للتسلح ولبناء تجهيزات حربية وللأبحاث العسكرية ستسجل الميزانية العسكرية الإجمالية للولايات المتحدة فى السنة المالية ١٩٧٨ الرقم القياسى وهو ١٨.٠٠٠ مليون دولار وإذا تذكرنا ان الميزانية العسكرية للولايات المتحدة كانت فى عام ١٩٤٥ لاتتعدى ١٢.٠٠٠ مليون دولار فسنصل الى النتيجة بان هذه الميزانية قد زادت عشرة أضعاف فى تلك الفترة .

ويسجل الاتفاق العسكري زيادة مطردة فى جميع بلدان حلف الاطلنطى وتضطر الاستعدادات الحربية التى يقوم بها الامبرياليون فى الولايات المتحدة وجميع بلدان حلف الاطلنطى الدول الاشتراكية لاعتماد مبالغ كبيرة بهدف زيادة قدراتها الدفاعية . وعنى عن البيان ان سباق التسلح يلقى عبثا ثقلا على شعوب البلدان النامية .

### المدافع بدلا من الزيد والصواريخ بدلا من المدارس :

تشير الاحصائيات الى انه يوجد اليوم اكثر من ٨٠٠ مليون امى فى العالم ويوجد هناك ٥٠٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية . ومع ذلك فان الاموال التى تنفق على الاسلحة والقوات المسلحة تساوى تقريبا ثلثى اجمالى الناتج القومى فى تلك البلدان المعروفة بأنها أفقر بلدان العالم والمحرومة من الانتفاع بوسائل المعرفة الحديثة .

وقد قدر الخبراء بأن كل ١٠٠٠٠٠ مليون دولار تنفق على الاسلحة وهو رقم يساوى تقريبا <sup>٥</sup> المبلغ الذى ينفق سنويا على الاسلحة فى الولايات المتحدة (١) يمكن أن يغطى تكلفة :

— ٣٠٠ محطة قوى حرارية تبلغ طاقتها ١٣٠٠٠٠٠ كيلووات لكل منها .  
— ٣٠٠ محطة تكرير زيت يبلغ الناتج السنوى لكل منها ٣٢٥٠٠٠٠ طن زيت .

— ١٠٠٠ مصنع أسملة كيمياوية .

— ٢٠٠ مصنع مطاط صناعى الطاقة الانتاجية ٢٥٠٠٠ طن .  
— ١٠٠ مصنع تكرير سكر يمكن أن تنتج سنويا مايساوى انتاج العالم كله فى عام ١٩٥٨ من السكر .

ويوضح الجدول التالى « جدول رقم ١ » ماذا يمكن الاستفادة منه فى حالة الاستغناء عن هذا أو ذاك النوع من الاسلحة :

(١) وينطبق هذا على الميزانية الرسمية فقط . وتدل الحقائق على أن الميزانية لاتشير الى المبلغ الاجمالى المنصرف على التسلح . وعلى سبيل المثال فانه من المعروف الان أن المبالغ التى ترصد لانتاج قنبلة النيوترون لاتؤخذ فى ميزانية البنتاجون ولكن من ميزانية مؤسسة موارد الطاقة . وفى هذا الصدد ذكرت صحف الولايات المتحدة أن الانفاق العسكرى المغطى يزيد على الميزانية الرسمية للبنتاجون بحوالى ٦٠٠٠٠ مليون دولار .



النوع	اجمالى المنفق بملايين الدولارات	الانفاق على الاغراض الاجتماعية ذات المنفعة
قاذفة قنابل ب - ١	٨٠	١٦ مستشفى
الفواصة النرية « تربدنت »	١٥٠٠	٦١٤ مدرسة
الصاروخ عابر القارات ام اكس	١٥ - ٢٠	٥٠٠ فصل مدرسة
حاملة طائرات	٩٠٠	٩٠٠٠٠ شقة

وتعطينا النشرات التى يطبعها انصار السلام فى جمهورية المانيا الاتحادية أرقاما ذات دلالة معينة : يوازى المبلغ المنفق على الدبابة الجديدة ليوبارد - ٢ تكاليف بناء ٣٦ شقة تتكون كل شقة من ثلاث غرف . ويوازى تكاليف صاروخ لانسر « واحد فقط » تكاليف الانفاق على ٣٧٠٠٠ طالب لمدة عام كامل . وتوازى تكاليف الانفاق على مناوره عسكريه لفرقة مدرعات ماينفك على ٢٨ روضة اطفال . ويقدر الخبراء أن تخفيض العالم من مرض مثل الملاريا يتطلب اعتمادا ماليا يقدر ب ٤٥٠ مليون دولار وهو مبلغ يساوى نصف ما تدفعه الانسانية يوميا فى الانفاق على سباق التسلح . وتحتاج البلدان النامية الى ٨٠٠٠ مليون دولار فقط لكى تتوفر لها احتياجاتها من الطعام حيث يعانى قسم كبير من السكان من المجاعة . ويمكن القضاء على الجوع والامية والامراض الخطيرة اذا أنفقنا مبلغا يساوى ٢٢٠٠٠ مليون دولار أو مايساوى تقريبا الانفاق السنوى الأمريكى على الاسلحة الاستراتيجية .

ويمكن لوقف سباق التسلح وما يتبعه من نزع السلاح الشامل والكامل - وهو الامر الذى يؤيده بحزم الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الاخرى - أن يوفر للانفاق على الاغراض السلمية مبلغا يساوى ٣٥٠٠٠ مليون دولار ، وهو المبلغ الذى ينفق حاليا على الاسلحة . ويمكن لنزع السلاح الشامل والكامل أن يقدم للاستخدامات السلمية مخزونا ضخما من المعدات العسكرية تزيد قيمتها على ٥٠٠٠٠٠ مليون دولار فى « الآلات الحاسبة والسيارات والجرارات وتجهيزات المطائرات وخلافه » كما سيصبح فى الامكان تشغيل اكثر من ٢٥ مليون شخص يعملون الان فى القوات المسلحة لمختلف البلدان وعدد آخر يقرب من هذا العدد يعمل بصورة أو بأخرى فى خدمة القوات المسلحة فى العمل الانتاجى . واخيرا سيصبح فى الامكان تحويل الصناعات الحربية بما فيها من كوادر فنية

عالية التخصص وتجهيزات حديثة الى الانتاج السلمى ، وهناك اليوم ٢٥٪ من علماء العالم يعملون فى مجال تطوير الاسلحة وبستخدمون لهذا الغرض حوالى ٤٠٪ من المبالغ المرصودة فى العالم للابحاث .

وقد بلغت تقديرات الانفاق على الاغراض العسكرية خلال العقدين الماضيين مايساوى ٥٠٠.٠٠٠ مليون دولار بحسب اسعار عام ١٩٧٦ . وفى مجال المقارنة نلاحظ أن المعونة الاقتصادية فى عام ١٩٧٦ التى منحت البلدان النامية من خلال القنوات الحكومية بلغت اقل من ١٠.٠٠٠ مليون دولار . وكما أوضحت الحكومة السوفيتية مرارا فان المبالغ المرصودة للأسلحة اذا استخدمت فى الاغراض الانتاجية فسيكون فى الامكان تطوير اقتصاد البلدان النامية فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية الى مستوى الدول الصناعية خلال فترة زمنية قصيرة .

### من الذى يريح من الرواج العسكرى

وليست القضية هى قضية الانفاق العسكرى المباشر وحده . فمازالت النزاعات العسكرية التى انتهت منذ مدة طويلة تواصل استنزافها لميزانيات الدول . والحكومات مازالت مسئولة عن دفع الديون الحكومية والفوائد الخاصة بها ، وكذلك دفع معاشات للمحاربين القدماء وأرامل الرجال الذين قتلوا فى العمليات الحربية (١) . وتشير التقديرات الى أن الحـرب الفيتنامية مثلا ستؤثر على ميزانية الحكومة الامريكية لفترة قد تمتد الى نصف قرن آخر على الاقل . والجدول التالى « جدول رقم ٢ » يوضح لنا العلاقة بين الانفاق العسكرى الامريكى المباشر والانفاق العسكرى الكلى فى الحروب الماضية :

---

(١) لا يمكننا الجزم بدقة هذه التقديرات ولكن احد الاميرالات الامريكيين المتقاعدين قد قام بحسابات معينة خرج منها بان بولبوس قيصر منذ الفى عام مضت كان ينفق ٧٥ سنتا مقابل كل جندي من جنود الأعداء يقتل فى العمليات العسكرية ، وأن هذا الرقم وصل فى عام ١٨٠٠ أيام نابوليون بونايرت الى ٣.٠٠٠ دولار ، وأن الولايات المتحدة الامريكية أنفقت فى الحرب العالمية الاولى ٢١.٠٠٠ دولار مقابل كل جندي قتل من جنود العدو وأن هذا الرقم وصل الى ٢٠.٠٠٠ دولار فى الحرب العالمية الثانية .

الانفاق العسكرية المباشر	تقديرات الانفاق العسكري الكلى
الحرب العالمية الاولى	٢٦٠٠٠ مليون دولار ١١٢٠٠٠ مليون دولار
الحرب العالمية الثانية	٢٢٨٠٠٠ مليون دولار ٦٦٤٠٠٠ مليون دولار
الحرب الكورية	٥٤٠٠٠ مليون دولار ١٦٤٠٠٠ مليون دولار
الحرب الفيتنامية	١٢٨٠٠٠ مليون دولار ٣٥٢٠٠٠ مليون دولار

وقد تغير المفهوم الخاص بكلمة « العدو » ومامية شخصيته بمرور الزمن . ففي الحرب الفرنسية - البروسية ١٨٧٠ - ١٨٧١ كان يوجد ما بين كل مائة قتيل ٩٨ جنديا واثنا من المدنيين . وفي الحرب العالمية الاولى أصبحت هذه النسبة ٥٢ : ٤٨ . وفي الحرب العالمية الثانية أصبحت ٢٤ : ٧٦ . وفي الحرب الامريكية في فيتنام كان عدد الجنود القتلى لا يتجاوز اثنين من كل مائة قتيل وكان الجزء الباقي من المدنيين .

وفضلاً عن هذا ، فان الانفاق على الانتاج الحربى ينمو باستمرار نتيجة للانقضاء السريع لفترة صلاحية الاسلحة الحديثة . فاليوم لا يريد متوسط عمر الطائرة المقاتلة أو الصاروخ على عدد من السنوات يتراوح بين خمس سنوات وسبع سنوات . ومع قدوم كل سلاح جديد فان هذا النوع من السلاح يفوق ما سبقه سواء من ناحية التعقيد أو من ناحية بهاذلة التكاليف واليك بعض الامثلة . كانت تكاليف الطائرة المقاتلة الامريكية فى الحرب العالمية الثانية لاتتعدى ٥٣٠٠٠ دولار تقريبا . بينما أصبحت تكاليف الطائرة الاعتراضية الجديدة فى عام ١٩٧٢ لا تقل عن ١٨ مليون دولار . فى اعوام ١٩٤٠ - ١٩٤٥ بلغت تكاليف قاذفة القنابل ٢١٨٠٠٠ دولار ولكن فى عام ١٩٧٢ أصبحت تكاليف قاذفة القنابل الجديدة ب - ١ تصل الى ٨٠ مليون دولار بينما تبلغ تكاليف طائرة البوينج - ٧٠٧ الخاصة والمجهزة لتستخدم كطائرة قيادة ذات اجهزة زرادار فوق - استراتيجية مبلغا يساوى ١٨٠ مليون دولار .

وتبتلع عملية تطوير الانواع الجديدة من اسلحة التدمير اجماعى واحداثها قنبلة النيوترون والصاروخ الطوفان الآفا عديدة من ملايين الدولارات ويحول الحرب الى شئ أشبه بالمذبحة الجماعية والابادة الاجرامية للسكان المدنيين . ولكن من هو المستفيد من هذا النوع من التطور ؟

يسيطر على الصناعة المنتجة لأكثر من نصف الأسلحة في العالم الرأسمالي حفنة قليلة من الاحتكارات يتراوح عددها بين ٢٥ و ٣٠ احتكارا . ومن المعروف ان معدل ربح شركات الأسلحة يزيد كثيرا على معدل ربح الشركات المدنية . وتوجد في الولايات المتحدة الأمريكية شركات ضخمة وعلاقة مثل لوكهيد وجنرال إلكتريك وبوينج وماكدونل - دوغلاس ، ويوجد في جمهورية ألمانيا الاتحادية شركات ميسر شميث - بلكوف بلوم وتليفونكن . وفى عام ١٩٧٣ كان معدل ربح الشركات الأمريكية الكبرى المنتجة للسلع الاستهلاكية المدنية لا يتجاوز ١٠٪ . بينما وصل معدل ربح الشركات العاملة في الانتاج الحربى الى أكثر من ٥٦٪ . وفى عام ١٩٧٢ عندما لم يكن الإنفاق العسكرى قد جاوز بعد رقم ١٠٠٠ ر. ١ مليون دولار حققت الاحتكارات العسكرية الصناعية ربحا كليا يصل الى ٤٠٠ مليون دولار ، وفى الواقع يجد كل دولار من كل اثنين من الدولارات يدفعها دافع الضرائب الأمريكى للانفاق على القوات المسلحة طريقه الى خزائن الشركات الصناعية - الحربية .

وبفسر لنا هذا حقيقة كون الاحتكارات الصناعية - الحربية هي المحرض الاساسى على زيادة التوترات . وتستخدم هذه الاحتكارات جيشا رجاله من المحامين والجنرالات والعلماء ورجال الدعاية يذلون اقصى الجهد من أجل البرهنة على ضرورة الإبقاء على سباق التسلح ولانارة المراقيل والمعوقات أمام محادثات نزع السلاح ولتصعيد هستيريا العداء للشيوعية ولمحاولاة اقناع رجل الشارع فى البلدان الرأسمالية بأن عائله مهتدد بواسطة الاتحاد السوفييتى وغيره من بلدان الاسرة الاشتراكية مما يجعل من الضرورى انفاق الاموال التى يقدمها دافعو الضرائب فى انتاج أسلحة أكثر شناعة وأكثر تكلفة .

### هدف امبريالى آخر :

بالنسبة للاحتكارات يعتبر تصدير الأسلحة مصدرا لارباح هائلة . فبينما بلغت قيمة صادرات الأسلحة عام ١٩٦٣ ما يوازي ٤٠٠ مليون دولار الا انها وصلت فى عام ١٩٧٣ الى ٨٧٠٠ مليون دولار . وفى عام ١٩٧٥ بلغت صادرات الأسلحة للاحتكارات الصناعية - العسكرية الأمريكية وحدها مايساوى قيمته ٩٣٠٠ مليون دولار .

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مصدرة للأسلحة وتبيعها لأكثر من ٧٠ قطرا . وتختل مبيعات الأسلحة الجزء الأكبر من برنامج

« المعونة » للدول الاخرى ، وقد اصبح مؤخرا الشرق الاوسط المشتري الرئيسى للأسلحة الامريكية التى ترسل الجزء الاعظم منها الى اسرائيل . وعلى سبيل المثال استلمت اسرائيل عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ أسلحة تزيد قيمتها على ٤٠٠٠ مليون دولار . وتلقت الاحتكارات الامريكية طلبات أسلحة ضخمة من دول الخليج . وبلغت صادرات الاسلحة الامريكية لتلك المنطقة فى عام ١٩٧٤ اكثر من نصف صادرات الاسلحة الامريكية . وتلى فرنسا وبريطانيا الولايات المتحدة الامريكية فى صادراتها من الاسلحة . وشهدت الفترة الاخيرة نشاطا محمودا من جانب الشركات الالمانية الغربية فى هذا المجال . وتقوم هذه الدول بالاضافة الى المبيعات المباشرة فى الاسلحة ببناء مصانع ذخيرة فى الارجنطين وسنغافورة وتايلاند واندونيسيا وغانا . وتقوم اسرائيل هى الاخرى بتصدير الاسلحة . وطبقا لتقارير الصحف فان صادرات اسرائيل من الاسلحة قد وصلت معدلات ضخمة تساوى صادرات كل من جمهورية المانيا الاتحادية وبريطانيا . وتعتبر الانظمة العنصرية فى جنوب افريقيا وروديسيا المشتري الاكبر للأسلحة الاسرائيلية .

وتستخدم زيادة المبيعات من الاسلحة لكثير من البلدان النامية وأساسا البلدان ذات الانظمة الرجعية ، وتوسيع دائرة بؤر المنازعات والتصاعد بسباق التسلح فى ذلك الجزء من العالم كوسيلة يلجأ اليها الامبرياليون للابقاء على البلدان النامية فى اسار التبعية للدول الامبريالية .

وقد وصل الاتفاق العسكرى للبلدان النامية الى مبلغ يقدر ب ٢٤٢.٠٠٠ مليون دولار فى خلال السنوات العشرين الماضية ويزداد بمعدل ضعف معدل نمو قاعدتها الاقتصادية . وتبلغ حصة هذه البلدان اليوم فى الاتفاق العسكرى اكثر من ١٤٪ من الاتفاق العسكرى فى العالم . ويمثل هذا الوضع بالنسبة لها عبئا ثقيللا لا يحتمل وعقبة كبرى فى طريق نموها الاقتصادى والثقافى وتنفيذ الاصلاحات الاجتماعية الجوهرية التى تحتاجها شعوب هذه البلدان .

وبالرغم من التصريحات والبيانات الدعائية الديماغوجية فان سياق التسلح لا يجلب ايضا اية منفعة للشعب العامل فى البلدان الرأسمالية

المتطورة . وقد لاحظ انصار السلام فى جمهورية المانيا الاتحادية أنه لم يكن فى تلك البلاد بطالة قبل أن تتم عملية التصاعد بسباق التسلح فى جمهورية المانيا الاتحادية . وقد أجرى مؤخرا مجموعة من الطلبة فى ميشتجان بمعونة عدد من الاقتصاديين دراسة أوضحت أن كل ١٠٠٠ مليون دولار ينفق فى سباق التسلح يخلق فرص عمل لا تزيد على ٣٥٠٠٠ بينما يمكن لثل هذا المبلغ لو استثمر فى الصناعات المدنية أن يوفر :

— ١٥٠.٠٠٠ فرصة عمل للعمال غير المهرة أو

— ١٠٠.٠٠٠ وظيفة للمدرسين أو

— ٧٦.٠٠٠ وظيفة فى مجال بناء شبكات المرافق العمامة فى الحضر أو

— ٥٠.٠٠٠ فرصة عمل فى مجال بناء المدارس

ويزيد الانفاق غير الانتاجى للبلدان الراسمالية فى مجال سباق التسلح على الديون الحكومية ويعتبر أحد الاسباب الرئيسية فى بلوغ المعدلات السنوية للتضخم فى كثير من البلدان الراسمالية اليوم الى نسبة تتراوح بين ١٢٪ و ١٥٪ . ويسبب الانفاق العسكرى ارتفاع الاسعار ويولد الازمات فى المدن والصحة العامة والتعليم وهو الامر الذى يشغل كاهل الجماهير العاملة .

ويطالب لهذا السبب الراى العام بصورة تزداد قوة واصراراً من الحكومات أن تتخذ الخطوات اللازمة للحد من الاسلحة ولنزع السلاح . ويحظى الموقف الحازم للاتحاد السوفيتى وبلدان الاسرة الاشتراكية فى هذا الموضوع بتأييد متزايد وواسع . وقد حدد ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ورئيس مجلس الرئاسة لجلسة السوفييت الاعلى هذا الموقف عندما قال « لا توجد هناك ثمة بؤرة لاندلاع خطر الحرب فيها لايرغب الاتحاد السوفيتى فى ازالتها بالوسائل السلمية ولا يوجد هناك ثمة نوع من الاسلحة وخاصة اسلحة التدمير الجسمى لايرغب الاتحاد السوفيتى فى الحد منها وخطرها على أساس تبادل بالاتفاق مع الدول الاخرى ومن ثم استبعادها من الترسانات الحربية » .

# أحداث الشهر

## ● في الفن والثقافة ●

● مهرجان الافلام التسجيلية . . . . .

### ● من عواصم العالم :

- مبادرة في حينها . . . . .
- هل تتسلح اليابان ذريا ؟ . . . . .
- ماذا عن حقوق الانسان ؟ . . . . .
- اعداء الانفراج . . . . .
- تحت ضغط حلف الاطمنطى . . . . .
- ضد مصالح شعب بناما . . . . .

# مهرجان الأفلام التسجيلية

بقام : أحمد فوزى

( جائزة الامتياز والتفوق )

ولا شك ان أبرز أحداث مهرجان هذا العام هو قرار لجنة التحكيم اهداء جائزة « الامتياز والتفوق » الى النجمة الكبيرة فائق حمامة ، تقديرا لها على جهودها الفائقة على مدى سنوات كثيرة في رفع مستوى السينما في مصر ، وقدراتها الفنية التي أبرزتها في افلامها الاربعة التي دخلت بها مسابقة المهرجان .

وافلام فائق الاربعة التي عرضت في اليوم الثالث من أيام المهرجان ( ٣٠ مارس ) هي : « ضيف على العشاء » ( مدته ٣٥ دقيقة ) وقصة الفيلم والحوار لكاتبة اكتشفتها فائق حمامة هي « كاتيا تأتي » ، التي فازت بجائزة القصة في المسابقة .

والفيلم الثاني هو « موقف مجنون » ( ٣٥ دقيقة ) عن قصة اعدتها كمال يس عن الفرنسية . والفيلم الثالث « النانة المحترمة » ( ٢٥ دقيقة ) ، والفيلم الرابع « أريد ان اقتل » ( ٣٥ دقيقة ) . وكلاهما لتوفيق الحكيم . والافلام الاربعة من انتاج

في الفترة من ٢٨ مارس الماضي الى السبت أول ابريل الماضي . انعقد المهرجان القومي التاسع للافلام المصرية التسجيلية والقصيرة ، الذي ينظمه سنويا المركز القومي للثقافة السينمائية ، وبلغ عدد الافلام المشتركة في المسابقة هذا العام ٤٨ فيلما ( في مقابل ٥٠ فيلما في مسابقة العام الماضي ) ، من بينها ٣٢ فيلما تسجيليا قصيرا ومتوسط الطول ، وروائيا قصيرا ، وافلام متنوعة ، شارك في انتاجها التليفزيون وهيئة الاستعلامات والهيئة العامة للفنون والآداب ، والمركز القومي للافلام التسجيلية وجماعة السينما الجديدة بالإضافة الى ١٦ فيلما هي مجموعة افلام المعهد العالي للسينما ، وقد عرضت جميعا في يوم واحد هو اليوم الاخير للمسابقة .

وتكونت لجنة التحكيم التي راسها كبير المخرجين أحمد كامل مرسي ومن المخرجين جمال ميكور وكمال الشيخ ، ومحمد بسيوني ومحمود الشريف ( عميد معهد السينما ) ، ومدير التصوير عبده نصر ، وأحمد الحضري ، مدير مركز الثقافة السينمائية ، والناقد أحمد رافت بهجت ، وأحمد صالح .





### ● « فائق حمامة » النجمة الاولى فى المهرجان ●

الفقراء الذين يعالجون من امراض سوء التغذية ، من خلال مشاهد فى احدى المستشفيات، وحوار مع زوجة بائع روبايبكا تحاول انقاذ طفلها \* وقد فاز بجائزة الفكرة او القصة ، وهى من تأليف مخرج الفيلم ايضا \*

#### الافلام التسجيلية المتوسطة

فاز فيلم « المصحف الشريف » ( ٢٥ دقيقة ) الذى عرض فى اليوم الاول ، من انتاج افلام التلمسانى ، بأربعة جوائز ، منها جائزتى السيناريو والافراج لى كامل التلمسانى ، والتصوير لحسن التلمسانى والمونتاج لحسن حلمى ، بينما فاز فيلم « فى الشمس » ( ٢٥ دقيقة ) ، من انتاج المركز القومى للافلام التسجيلية بجائزتى الفكرة والافراج وكتاها لى عبد المنعم عثمان ، وعرض فى اليوم الاول ايضا \*

#### الافلام التسجيلية الطويلة

انفرد فيلم « تنوير » ، ( مدته ٦٥ دقيقة )

افلام فائق حمامة ، ومن اخراج سعيد مرزوق ، وكلها تدرج فى مسلسل فيلمى واحد بعنوان « حكاية وراء كل باب » . كما فاز كل من وحيد فريد وسعيد الشيخ وسعيد مرزوق الذين اشتركوا فى هذا المسلسل الفيلمى \* على جوائز التصوير والمونتاج ، والافراج الخاصة بهذا الفرع من الافلام وهو « الافلام الروائية القصيرة » التى لا تزيد مدتها عن ٤٥ دقيقة ، وقد نالوا ميداليات التقدير فقط \*\*

وهذه هى المرة الاولى خلال تسعة اعوام التى تشترك فيها فائق حمامة فى مسابقة مهرجان الافلام التسجيلية والروائية القصيرة \*

#### الافلام التسجيلية القصيرة

فاز فيلم « عاجل الى من يهمل الامر » ( ١١ دقيقة ) ، من انتاج جماعة السينما الجديدة ، ومن اخراج يوسف يوسف ، وعرض فى اليوم الثانى ( ٢٩ مارس ) للمهرجان ، وتتناول قصته مأساة الاطفال

أخراج سعيد كامل ، ومنح كل منهما جائزة المهرجان ..

وتشمل جائزة المهرجان على ميدالية فضية ، وشهادة تقدير ، كما سيتم توزيع مبلغ ١٥٠٠ جنيه على الفائزين جميعاً بالتساوى ، باستثناء طلبة المعهد العالي للسينما ، الذي خصص لكل فائز منهم مبلغ خمسون جنيهًا .

وقد حبيت لجنة التحكيم في مسابقة هذا العام جازفتي أحسن موسيقى وأحسن صوت، نظراً لعدم أحقية أى من الأفلام المقدمة للمسابقة لنيل الجائزة المخصصة لهذين المجالين ..

وقد رأى النقاد أن مهرجان العام الحالي كان تعبيراً عن الأزمة العتيقة التي يمر بها

إنتاج هذا النوع من الأفلام في مصر والذي أخذ يتدهور كما وكيفا ، فالول مرة منذ

إقامة هذا المهرجان عام ١٩٧٠ ، يستمر لمدة أربعة أيام فقط ، بينما كان يقام عادة لمدة أسبوع ، كما كانت الأفلام المعروضة

بعد التصفية تفوق الأفلام التي اشتركت في مسابقة العام الحالي من الناحية الفنية وناحية العدد كذلك .

وهي حقيقة يؤكدها الأستاذ أحمد كامل مرسى عندما سألناه عن رأيه في مستوى أفلام مهرجان العام الحالي ، فقال :

● بالنسبة للمستوى العام لأفلام المهرجان .. فهو أقل من السنوات الماضية بكثير .. وهو من سنة إلى سنة يزداد سوءاً من ناحية الكم والكيف .

أما أحسن فيلم فهو .. فيلم « المصحف الشريف » لعبد القادر وحسن التلمساني .. فقد أنطبق عليه مواصفات الفيلم الجيد و به فنيّين وحرفيّين .. ومن ناحية الصوت والموسيقى وقد اختاروا أحمد فراج للتعليق وكان اختياراً موفقاً .

واختيار الصوت المصاحب للفيلم شيء مهم للغاية فمثلاً كان هناك سلسلة من وقائع الفن الإسلامي عن الخزف ..

بجوائز هذا الفرع من الأفلام ، فحصل على جائزتي التصوير التي نالها محمد فاضل ، والإخراج التي نالها خيرى بشارة ، الذى سبق أن فاز في مسابقة العام الماضى ، بجائزتي أحسن سيناريو وأحسن إخراج عن فيلمه « طائر النورس » .

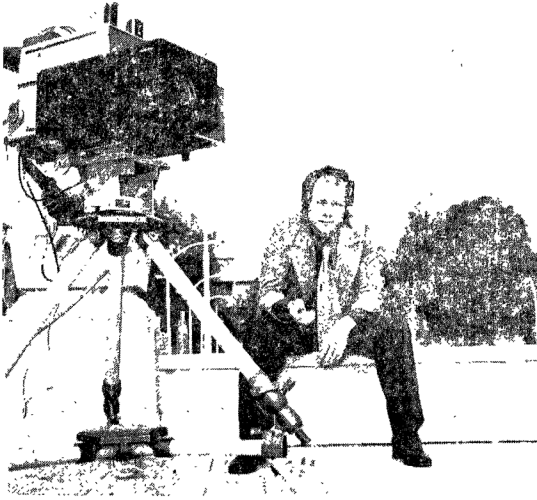
### أفلام المنوعات

فاز فيلم « أفرح الجنوب » ( مدته ٢٢ دقيقة ) من إنتاج التلفزيون ، وأخرج عبد الحميد أحمد ، بجائزة التصوير التي نالها صلاح عزمى .

أفلام الرسوم المتحركة ( الكرتون ) رأت لجنة التحكيم جيبجائزة المهرجان المخصصة لهذا النوع من الأفلام ، حيث لا يرقى الإنتاج المشترك في المسابقة إلى مستوى الجائزة ، ولما وجدت اللجنة أن بعض أفلام الرسوم المتحركة المقدمة للمهرجان من طلبة معهد السينما يفوقها فنياً ، رأت اللجنة اختيار سبعة أفلام من أفلام طلبة المعهد العالي لعام ٧٧ ، وعددها ١٦ فيلماً ، من بينها أربعة أفلام روائية قصيرة هي : « بياح العدل » ( ١٤ دقيقة ) ، من إخراج طلعت لطفى ، و « لغة الآي آى » ( ١٥ دقيقة ) عن قصة الكاتب الروائى يوسف ادريس ، وإخراج عاطف بشاى حسنا ، و « الضريح » ( ١٦ دقيقة ) إخراج الطيب مهدى ، و « كمبيوتر » ( ١٢ دقيقة ) ، إخراج محمد أبوسيف ، وهو ابن المخرج الكبير صلاح أبو سيف .

ثم اثنان من أفلام الرسوم المتحركة ، هما : « حكاية كنكة » ( ٢٥ دقيقة ) ، من إخراج مصطفى وحيد الدين ، وهو فيلم ظريف يقوم على فكرة بسيطة .. فالكنكة هي رمز أحد المرشحين لانتخابات عضوية مجلس الشعب ، أخذ يخطب ويخطب ، ويقدم الوعود تلو الوعود ، للجمهور ، وعندما انتخبوه ، ممثلاً لهم ، وعند نجاحه ، دخل بواية مجلس الشعب في سيارة فارهة ، لحضور جلسة افتتاح المجلس ، إلا أنه عندما استقر له الجلوس في مقعده ، راح في نوم عميق ، ونسى وعوده .

ثم فيلم « الصفقة » ( ٨ دقائق ) ،



● « سعيد مرزوق » جائزة احسن مخرج ●

على الافلام فما حدث اتنا حكمنا على كل افلام المهرجان في اليوم الاخير .. فقد كنا لا نتذكر الافلام بعضها .. من بعض .. فيجب ان نرى الفيلم مرة واثنين حتى يكون حكمنا صادق وصحيح .. وعادلا في نفس الوقت » .

فقد كان اكبر عيب هو التعليق ومن الافلام الجيدة فيلم منوعات مدته ٨٥ دقيقة ولكنه لم يدخل المسابقة لان الملائحة تنص على الا تزيد مدة الفيلم عن ٤٥ دقيقة والفيلم عن افراح الجنوب من اخراج احمد عبيد الحميد .. فهو فيلم ممتاز ولو كان قدر له ويدخل المسابقة لاستحق جائزة عن التصوير والخراج والمونتاج ..

ويضيف الاستاذ كامل مرسى قائلا : « انه يجب ان تقسم الافلام لا بمدتها .. ولكن بنوعياتها .. من افلام تسجيلية ثقافية وتسجيلية تعليمية وتسجيلية سياحية .. وما حدث ان الافلام قسمت حسب مدتها .. وهذا خطأ كبير ترتبت عليه استبعاد افلام كثيرة مدتها تزيد عن خمسة واربعين دقيقة » .

ويضيف الاستاذ كامل مرسى .. « ان المركز القومي للثقافة السيمائية وضع لائحة منذ عشرة سنوات ومازال يطبقها حتى الان بعد ان تغير وتطور كل شيء .. وهذا سبب اخطاء كثيرة في المهرجان .. فيجب ان تتغير اللائحة .. ويجب كذلك ان تعطى لجنة التحكيم الفرصة لتحكم

## مبادرة في حينها

الاوربيين يؤيدون توزيع القنبلة النيوترونية.  
في أوربا .

ويأمل عسكريو حلف الاطلنطي ان يعلن الرئيس كارتر موافقته على بدء انتاج السلاح النيوتروني النووي . وهم يربطون بذلك أكثر المخططات عدوانية في الدوائر الاميرالية .

ولذلك تقع مسؤولية كبيرة على لجنة نزع السلاح بالنسبة لمصير الاتفاقية التي ستحظر السلاح الرهيب . ويتوقع الرأي العام العالمي ان يتخذ أعضاء اللجنة الغربيين موقفا جادا ويناء من المبادرة الجديدة التي تقدمت بها البلدان الاشتراكية الاستعداد لمناورات عسكرية في اليابان .

الاستعداد لمناورات عسكرية في اليابان.

تجرى الاستعدادات في القواعد العسكرية الاميركية في اليابان لمناورات عسكرية ينوى الينتاجون اجراءها بشكل مشترك مع قوات كوريا الجنوبية . وسوف يشارك في هذه المناورات حوالي ٣٠.٠٠٠ ضابط وجنسى امريكى ، بما فى ذلك وحدات نقلت خصيصا من القارة الاميركية وهاواى والفلبين الى كوريا . وستكون هذه المناورات اكبر مناورات اجريت منذ نهاية العمليات العسكرية فى شبه جزيرة كوريا . وتهدف الى تحسين الاستعداد القتالى للقوات المسلحة الاميركية والكورية الجنوبية فى حالة حدوث « طوارئ » فى كوريا .

يتابع العالم فى اهتمام نشاط لجنة نزع السلاح فى جنيف . وهذا امر طبيعى لان اللجنة لعبت دورا هاما فى وضع مشاريع وتنسيق وثائق دولية هامة مثل معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، ومعاهدة تحريم وضع الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة الابداء بالجملة فى قاع البحار او المحيطات أو تحت الأرض ، واتفاقية تحريم الاسلحة البكتريولوجية وغيرها .

ومن ثم الاستجابة العريضة للانباء التى تقول ان دورة اللجنة الحالية ستناقش مشروع اتفاقية حول تحريم انتاج وتخزين ونقل واستخدام الاسلحة النيوترونية الذرية، وقد قدم المشروع بشكل مشترك وفود الاتحاد السوفييتى وبلغاريا والمجر والمانيا الديمقراطية ومنغوليا وبولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا .

انه يعكس بشكل مركز ارادة مئات ملايين الناس فى جميع انحاء العالم الذين يقلقهم خطر الاسلحة النيوترونية النووية على السلام والامن .

ان ما يحول دون أن يتحول هذا المشروع الى اتفاقية دون اى تاخير ، هو تزايد نفوذ الدوائر العسكرية والصناعية فى الولايات المتحدة وبلدان حلف الاطلنطي الاخرى . لقد اعلن الجنرال هيج القائد الاعلى لقوات حلف الاطلنطي فى أوربا تأييده لوسائل الابداء الجديدة بالجملة وأكد فى لجنة مجلس الشيوخ ان غالبية الجنرالات

## شريط الأنباء .. شريط الأنباء

« معاهدة الامن » الامريكى اليابانية الذى يتحدث عن الحاجة الى « مشاورات أولية » بين السلطات العسكرية الامريكى والحكومة اليابانية حول أى عمل يتعلق باستخدام الاراضى اليابانية لعمليات قتالية .

وكما تشير الصحافة اليابانية ، فسوف تلعب القواعد العسكرية الامريكى فى اليابان خلال مجرى المناورات القادمه دور رموس الجسور التى ستقوم منها القوات المسلحة الامريكى بعمليات انزال فى كوريا .

ويؤكد المتحدثون باسم منظمات انصار السلام فى اليابان ، فى تصريحاتهم ، الهدف المعادى للسلام ، للاستعدادات العسكرية الامريكى على الاراضى اليابانية ويسندون المؤامرات العسكرية للمنتاجون وتابعيه . ويقول كيماشييانا السكرتير العام للمجلس اليابانى المعادى للقتال السدائل السدريه والهيدروجينية فى طوكيو : « لمصلحة السلام وامن سكان طوكيو ، يجب علينا أن نحتج ضد اجراء المناورات العسكرية ، وضد استخدام قاعدة ياكوتا لهذا الغرض ، وهى قريبة من العاصمة . ولهذا السبب ، علينا أن نشن بحزم اكبر نضالا على نطاق البلاد من أجل تصفية القسود الامريكى على اراضى اليابان ومن اجل الغاء معاهدة الامن الامريكى اليابانية » .

ويشعر الرأى العام المحب للسلام بالقلق ازاء النشاط المتزايد للعسكريين الامريكين فى اليابان والمناطق المجاورة للشرق الاقصى وتشير التطورات بوضوح الى ادعاءات الحكومة اليابانية المهددة ، والتى لا اساس لها ، حول أنها تسيطر على الوضع ، وأنه بدون موافقتها ، لن تتخذ الدوائر العسكرية الامريكى اية خطوات تزج باليابان فى نزاعات عسكرية وعمليات قتالية .

وفى هذا الخصوص ، تشير الصحافة الديموقراطية الى أنه حتى الآن ، خلال مجرى الاستعدادات للمناورات العسكرية القادمة ، تتجاهل القيادة العسكرية الامريكى ، فى الواقع ذلك البند فى



## هل تتسلح اليابان ذرياً ؟

وقد كتب جون بيلجر فى الدبلى مرور البريطانىة فالقى الضوء على الدوافع وراء حملة الدعاية الواسعة التى بدأت لتعود الشعب اليابانى ، الذى عاش مأساة هيروشيما وناجازاكي ، على فكرة امكانية امتلاك البلاد للأسلحة السدريه . وعرض الصحفي لتقرير للمخابرات المركزية ، كان محتفظا بسريته حتى وقت قصير ، يقول ان اليابان يمكن أن تكون على عتبة اتخاذ قرار بالنتاج الذرية . وكما يشير كاتبو التقرير ، فقد يتخذ هذا القرار فى أوائل الثمانينات بل وحتى قبل ذلك .

اعلن تاكو فوكودا رئيس وزراء اليابان امكانية اتخاذ قرار بتجهيز القوات المسلحة اليابانية بالأسلحة الذرية ، وذلك حينما كان يتحدث الى لجنة الميزانية فى البرلمان اليابانى . وفى اليوم التالى وجد موقفه مساندة رسميه من جانب الحكومة بالاجماع . وذهب ممثلو الدوائر العسكرية والاقتصادية الى اتفاق ابعد . واعلن وزير الدفاع اليابانى ان اليابان فى سبيل امتلاك الأسلحة الذرية مستعدة لإلغاء توقيعها على معاهدة منع انتشار الأسلحة الذرية التى وقعتها منذ أقل من سنتين .

## شريط الأنباء .. شريط الأنباء

لانتاج ٢٠٠ وحدة من الاسلحة النووية • ولا تخفى الدوائر العسكرية اليابانية أنها تحتاج الى « أسنان نووية » ، يجب بعض الناس أن يجهزوا بها القوات المسلحة اليابانية ، لكي يحدثوا تأثيرا على الدول المجاورة • بيد أن تلك المشاريع ليست بعيدة النظر • وهى فى نفس الوقت مشاريع خطيرة لليابان نفسها فى المحل الاول • أن طريق الإعدادات العسكرية وقرعة السلاح هو طريق اللعب بالنار • ولن تجلب مثل هذه السياسة لليابان اكائيل الغار ، بل على العكس ، ستزيد الشك فى الاهداف والمصالح التى تتبعها فى اسيا •

فى حالة تزايد انتشار الاسلحة النووية فى العالم •

ووفقا لصحيفة جابان تايمز فى طوكيو ، ايدت اليابان استعدادها بالفعل لتوقيع عقود ذات صلة بالموضوع مع شركات فى بريطانيا وفرنسا • وفى الوقت الذى تضغط فيه الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من أجل مدها بالتكنولوجيا والمعدات لهذه الأغراض ، بدأت اليابان بالفعل انتاج البلوتونيوم على نفقتها • وأعلن فى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكى أن اليابان تنتج البلوتونيوم بكميات تكفى



## ماذا عن حقوق الإنسان ؟

تشنه الدوائر الحاكمة على الحقوق المدنية وحريات الشعب الأمريكى المنصوص عليها فى الدستور •

وفى البيان الاخبر للمؤتمر ، حث المشاركون الرأى العام الأمريكى والعالمى على مساندة النضال ضد انتهاك حقوق الانسان الاساسية فى الولايات المتحدة • « اننا ندين تفاق الطبقات الحاكمة التى تتنير ضجة حول حقوق الانسان خارج البلاد ولكنها ترفض أن توقف الانتهاكات الصارخة لهذه الحقوق فى الولايات المتحدة نفسها » ، كما يقول البيان « اننا نؤمن بواجبنا فى أن نلقت انتباه الأمريكيين والعالم أجمع الى مثل هذه الأعمال المشينة كالعنصرية وإبادة الجنس ضد الزوج ، والهنود ، والبرتوريكيين ، والشيكانو ، والآسيويين والعدوان على المساواة بين النساء من مختلف الاجناس ، والأعمال الوحشية ضد مئات الالاف من الأمريكيين ، والمولودين منهم

انتقد اخيرا فى بيلوسبرنجز ، أوهيو ، مؤتمر لحقوق الانسان فى الولايات المتحدة ، وخلال الأيام الثلاثة الاخيرة من مارس الماضى اجتمع مندوبو الرأى العام ، والزنوج ، ومنظمات الطلبة ، فى هذا المؤتمر لدراسة عدد واسع من المسائل يرتبط بانتهاك حقوق الانسان فى الولايات المتحدة الأمريكية • وطرحت فى المؤتمر عدد من الحقائق والبيانات التى توضح أن الناس يضطهدون لمعتقداتهم التقدمية ، وعن الهنود يجرمون من الحقوق ويهددهم الانتقراض فى أماكن العزل ، وعن الارهاب واعمال القمع البوليسية ضد المناضلين من أجل حقوق الانسان ، وانصار استقلال بورتوريكو ، والمعارضين للتمييز والفصل العنصرى •

وأشار معظم الذين تحدثوا فى المؤتمر الى الحاجة الى تعزيز وحدة كافة التقدميين فى النضال ضد الهجوم المتصاعد الذى

## شريط الأنباء .. شريط الأنباء

« انه عار امريكا » كان ذلك شعار المؤتمر الذى حضره فى بيلوسيرتجنز مندوبون من جميع أنحاء الولايات المتحدة فى أواخر مارس الماضى .

بشكل خاص ، والذين تغيبهم سجون الولايات المتحدة ، وانكار حق الناس فى المسكن والرعاية الطبية والتعليم والعمل » .



## أعداء الانفراج

رئيس اللجنة القومية للحزب الجمهورى بأن تضع واشنطن كشرط لمواصلة المحادثات السوفيتية الامريكية للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وتطوير التجارة مع الاتحاد السوفيتى ، تخلى الاتحاد السوفيتى عن مساندة الحيشة .

وخطأ مثل هذا التفكير واضح ، كما يخطئ زعماء الحزب الجمهورى بالمثل حينما يؤكدون على ضرورة العودة الى الحرب الباردة . وقد وصفوا أخيرا برنامجهم الانتخابى فى المسائل العسكرية . وأعلنوا أنهم مع تكثيف سباق التسلح وأنهم متشائمون للغاية حول آفاق الانفراج .

وهم يدرسون الاوضاع فى افريقيا الان من خلال المفهوم السياسى السابق . والمشئون الافريقية تهتمهم بالدرجة التى يستفيدون منها كمبرر لزيادة التوتر الدولى . كما لو كان فشل السياسة الامريكية فى افريقيا وفى المقارات الأخرى راجع الى نقص امدادات الاسلحة الامريكية وليس الى أن الولايات المتحدة تساند فى كل مكان أكثر الانظمة محافظة وعدوانية وتوسعية .

وياختصار ، فلو استبعدنا الغشاء الافريقى لاتضح لنا أن أجمهوريةين ينطلقون فى معركتهم الانتخابية الحالية من نفس المواقع التى انطلق منها مرشحهم للرئاسة يارى جولد ووتر . ومن المعروف

يبدو ان زعماء الحزب الجمهورى فى الولايات المتحدة قرروا أن يجعلوا من افريقيا نقطة ارتكاز يمكنهم عن طريقها أن يجعلوا الراى العام الأمريكى الى قنائة يرغبونها . وربما كان هذا هو السبب الذى دفعهم الى جعل سياسة الحكومة الامريكية الحالية من افريقيا أحد الاهداف الاساسية للنقد .

والجمهوريون لا ينتقدون الديموقراطيين لان حكومتهم تساند العنصرين فى جنوب افريقيا ، والذين يقاترون ضد انجولا ، والذين يتدخلون بنشاط فى الشؤون الداخلية للدول الافريقية المستقلة . بل أنهم يهاجمون الحكومة بسبب تراخيها فى اتجاه سياستها . وهم يهدفون من وراء هذه الانتقادات المرتبطة بحملة من العداء للسوفييت الى مساندة القوى التى لامصلحة لها فى تعميق الانفراج فى الولايات المتحدة .

وتلك هى النتيجة التى يخرج بها المرء حينما يقرأ الوثيقة المعنونة « تقييم لسياسة كارتر فى افريقيا » التى نشرها الحزب الجمهورى فى واشنطن فى ٢٢ مارس . لكن يبدو أن مؤلفى هذه الوثيقة إنما يهدفون من هذه الوثيقة الى تفاقم تدهور العلاقات السوفيتية الأمريكية حول عدد من المسائل الدولية الملحة .

فعند مهاجمة حكومة كارتر على سياستها فى منطقة القرن الافريقى ، طالب ولیم بروك

ممثلتي العنصريين الروديسيين - وقد ناقشنا كيفية إعطاء « طابع أوسع نطاقا » لاتفاقية سانسبورى • ووصل الى روديسيا مجموعة من رجال الاعمال الامريكيين البارزين •

وسافر السفير الامريكى فى الامم المتحدة الى افريقيا لاستخدام لمباقتة فى محاولة « لاقناع الزعماء الافريقيين بتناسى الخلافات » • ويحاول ادين وزير الخارجية البريطانى ان يفرض على الجبهة الوطنية فى زيمبابوى فكرة عقد مؤتمر جسيدي. يحضره فى نفس الوقت المشاركون فى اتفاقية سانسبورى •

لكن لقد فشلت كل تلك الجهود • فقد رفضت الجبهة الوطنية لزيمبابوى التى يتزعمها تكمو وموجابى ، بحزم مناورات العنصريين والمستعمرين الجدد •

واعلن مؤتمر زعماء دول المواجهة فى دار السلام المساندة الثانية للكفاح المسلح الذى يشن الان تحت قيادة الجبهة الوطنية من اجل الاستقلال الكامل وتشكيل حكومة ديموقراطية حقة ، لكنه اشار فى نفس الوقت الى ان ذلك لا يستبعد اجسراء محادثات •

ان جولد ووتر لاقى الهزيمة • والمبدين يتبعون خطاه لن يكونوا باسعد حظا منه باى حال •

ادانت القوى الوطنية لزيمبابوى بحزم اتفاق ماسعى « بالتسوية الداخلية » للزامة الروديسية ، الذى تم التوصل اليه بين الزعيم العنصرى سمبث وثلاثة من العملاء الافريقيين • كما ادانت هذه التسوية كذلك عديد من البلدان الافريقية • ورفض مجلس الامن الاتفاقية الموقعة فى سانسبورى ووصفها بانها غير شرعية وغير مقبولة •

ومع ذلك فان المهزلة مازالت مسمرة • فقد تم الاحتفال بتأدية اليمين من قبل المدين وقعوا على الاتفاقية واعلنوا تشكيل حكومة انتقالية فى سانسبورى •

ولم تتوانى الحكومة عن اعلان انها تجد التشجيع فى مواقف الدول الخمس الكبرى الغربية التى امتنعت عن التصويت فى مجلس الامن على قرار يدين الاتفاقية المهيينة •

حقا ان الدبلوماسية الغربية تبذل اليوم نشاطا واسع النطاق • فقد اجرى الدبلوماسيين البريطانيين والامريكيين محادثات فى عاصمة جنوب افريقيا مع



## تحت ضغط حلف الأطلسي

وانتقدت احزاب المعارضة بشدة مشروع الميزانية • وذكروا النواب انه منذ عام مضى وعدت الحكومة بالحيلولة دون ارتفاع التضخم عن ١٠ ٪ ولكنها فشلت فى ذلك • والميزانية الجديدة ، كما يقولون ، ستدفع بالاسعار الى الارتفاع بسرعة اكبر • واتهم زعيم حركة بانهييلينيك الاشتراكية ، « باباندريو » الحكومة بمهاجمة مصالح الجماهير العاملة ، بالتواطؤ مع الاحتكارات المحلية والاجنبية ، وانتقدت احزاب اخرى للمعارضة الميزانية •

لاربعة ايام متواصلة ناقش البرلمان اليونانى مشروع ميزانية الدولة لعام ١٩٧٨ • وقد خصصت ٤٠٠٠ مليون دراخمة ، او حوالى ربع الميزانية ، للاغراض العسكرية • والى جانب هذه النفقات المباشرة ، هناك ٤٠٠٠ مليون دراخمة اخرى مخصصة للدفاع تحت بند استثمار راس المال • واستنادا الى اصوات النواب المؤيدين لها ، تمكنت الحكومة من الحصول على موافقة المجلس على الميزانية بعد مناقشات حادة للغاية •



الاطلنطي واقتباع سياسة رفع مستوى الشعب وتوسيع الحقوق الديمقراطية .

لقد كشفت مناقضة مشروع الميزانية في اليونان عن تناقضات حادة بين الحكومة وأحزاب المعارضة - وقد كشفت في تزايد - سخط القوى الديمقراطية في البلاد على سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية .

واحتج النواب الشيوعيون بشدة ضد زيادة الإنفاق العسكري . وقال أحد النواب الشيوعيين أن الشيوعيين يصوتون ضد الميزانية التي تتسم بطابع معاد مصالح الشعب . وتشير الدوائر التقدمية في البلاد إلى أن تكديس الأسلحة الذي يصر عليه قادة حلف الاطلنطي ، لا يضمن دفاع اليونان . أن السيادة القومية والدفاع عن وحدة اراضي البلاد يمكن ضمانه أولا عن طريق تحرير البلاد من الاملاء الأمريكي



## ضد مصالح شعب بناما

وينص أحد « التعديلات » على حق الولايات المتحدة في أن ترسل قواتها الى بنما بناء على مبادرتها الخاصة .

وهن الواضح ان كل هذه « الإضافات » تعنى عمليا حق الولايات المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية لينما تحت اى عذر تختار .

وقد اثار موقف مجلس الشيوخ الامريكى سخطا عميقا في بنما . وأشار المكتب السياسى للجنة المركزية لحزب الشعب في بنما في بيانها الى نية الامبرالية الامريكية في تغيير المبادئ التي تركز عليها المعاهدتين الخاصتين بقناة بنما والقضاء

على المكاسب التي حصل عليها شعب بنما والتي انعكست في المعاهدتين . وقد كتبت صحيفة ماثوونيو البنمية معللة على ذلك فقالت « لا بد أن يكون المرء اما أعمي او غير أمين اذا ما تغاضى عن ان المعاهدة في شكلها المشوه التي صدق به عليها مجلس الشيوخ الامريكى لتلبي مطامع البنميين بل وتعارض مع مصالحهم »

بعد مناقشات طويلة صدق مجلس الشيوخ الامريكى بالاغلبية على المعاهدة الخاصة « بالحياة الدائم » لقناة بنما . وهذه الوثيقة البنمية الامريكية ، مع معاهدة فرض سيادة بنما على القناة عام ٢٠٠٠ وقع عليها الرئيس كارتر وعمر ثوريجوس رئيس حكومة بنما في سبتمبر الماضي . وفي اكتوبر الماضي تمت الموافقة على المعاهدتين في بنما في استفتاء شعبي .

وهكذا ، وبعد نصف عام ، صوت مجلس الشيوخ على أحد المعاهدتين . لكن قبل هذا التصويت ، قام الجناح اليميني من مجلس الشيوخ ، الصقور ، بادخال « إضافات » و « تعديلات » على المعاهدة حتى انثا أصبحت في الحقيقة خالية من افكارها الأساسية . وتنص هذه « التعديلات » على حق الولايات المتحدة في الدفاع عن « حيدة » القناة بعد تسليمها لبنما ، أي ، في القرن المقبل ، وعلى استمرار الوجود العسكري الامريكى في منطقة القناة لفترة غير محدودة ( ويوجد هناك الآن ١٤ قاعدة عسكرية امريكية ) . وقد صوت الشيوخ « لحيدة » القناة بشرط أن تمنح السفن الحربية الامريكية حق الأولوية للمرور بها « في حالة الضرورة » .





## ● أرنستو أونون :

انتخب أرنستو أونون عضو اتحاد الشباب الشيوعي في شيلي رئيسا لاتحاد الشباب الديمقراطي العالمي في دورة الجمعية العمومية العاشرة لاتحاد الشباب الديمقراطي العالمي التي انعقدت في أول مارس ١٩٧٨ بقاعة مجلس الشعب في برلين ، واستمرت لمدة ثمانية أيام .

وقد اكدت الدورة باسم ملايين الشباب من مختلف انحاء العالم انها سوف تساند نضال الشعوب من أجل السلام ، والديموقراطية والتقدم الاجتماعي ، ومن أجل تنفيذ الحقوق الأساسية للشباب في المستقبل .

## بلغاريا تحتفل بمرور مائة عام على تحريرها :

منذ مائة عام وفي سنة ١٨٧٨ ثم توقيع ما أطلق عليه « صلح سان ستيفانو » الذي وضع نهاية للاستعباد العثماني للشعب البلقاري ، الذي دام خمسة قرون ٠٠ وهو الصلح الذي أدى أيضا الى قيام الدولة البلقارية .

وأصبح شهر مارس منذ ذلك الحين شهر تحرير بلغاريا ، ولذلك يحتفل البلغار كل عام خلال شهر مارس احتفالات كبيرة ٠٠ لأنه الشهر المذى حطمت فيه أغلال العبودية ، وكان بداية لحياة جديدة كانت قائمة الانطلاق لانتصار التاسع من سبتمبر سنة ١٩٤٤ المجيد .

وخلال الشهر الماضي اقامت بلغاريا مهرجانات فنية وثقافية كبيرة في جميع المدن احتفالا بهذه المناسبة ٠٠ وقد عرض في بعض المعارض اللوحات التي سجلت الصراع الذي كان واقعا بين البلغار والدولة العثمانية ليكون سجلا للأجيال .



# دائرة المعارف

## • الحماية الاقتصادية :

انها سياسة اقتصادية تتبعها الدولة لحماية اقتصادها عن طريق مجموعة من الاجراءات الاقتصادية والتشريعية .

والسلاح الرئيسى الذى تستخدمه الدول الرأسمالية الان لتطبيق سياسة الحماية هو التعريف الجمركية التى تؤدى الى الحد من الواردات بصورة مدهوسة . اذ ان الرسوم الجمركية ترفع أسعار وتقلل من قدرتها على المنافسة . وأصبحت الرسوم الجمركية تشكل الان ما يقرب من ثلثي الحجم الكلى للتجارة بين الدول الرأسمالية . وهناك الى جانب الرسوم الجمركية التى تحدد يوضح فى المعاهدات والاتفاقيات التجارية - أساليب الحماية غير المباشرة التى تستخدم فيها الاجراءات الاقتصادية والإدارية الداخلية لرفع أسعار السلع الاجنبية أو الحد من استخدامها .

ومن العناصر الهامة الأخرى فى اساليب الحماية التقليدية ، وضع قيود كمية على الصادرات والواردات . وكثيراً ما توضع تلك القيود بشكل يجحف بمصالح دول معينة ، وكثيراً ما تكون الدول هى الدول الاشتراكية والبلدان النامية .

ومن الوسائل الفعالة فى الحماية ، وسائل التمويل والتبادل النقدي التى تؤدى بصورة مصطنعة الى اعطاء ميزة خاصة لبعض الاحتكارات المحلية أو لبعض

أدى تشكيلها الى ظهور مناطق مغلقة معفاة من الرسوم الجمركية .

وتتأثر سياسة الحماية فى الأوضاع الاقتصادية العالية الحاضرة - أكبر الأثر - بالعوامل الجوهرية مثل الانفتاح الدولى، والسياسة الخارجية الإيجابية التى يتبناها الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية الأخرى التى تسعى الى إقامة نظام متوازن للعلاقات الاقتصادية الدولية وزيادة الدور الذى تؤديه الدول النامية فى هذا النظام . أما إجراءات الحماية التى تلجأ اليها الدول النامية فتختلف عن الإجراءات التى تتخذها الدول الرأسمالية اختلافا أساسيا، وذلك لأن المجموعة الأولى من الإجراءات تستخدم لحماية القطاعات الاقتصادية الوطنية فى مواجهة توسيع راس المال الأجنبى ، وبذلك تساعد فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى .

### ● الاستفتاء :

الاستفتاء شكل من أشكال مشاركة الشعب فى مناقشة المسائل السياسية والقانونية الأساسية ، وعادة ما يشترك جميع الناخبين فى الاستفتاء ، ويختلف الاستفتاء عن الانتخاب فى أن الناخبين لا يصوتون على المرشحين للمناصب وإنما يصوتون بنعم أو لا على قرار سياسى أو قانون .

ويمكن أن يجرى الاستفتاء قبل صدور القرار أو القانون أو يعد صدوره . ويتوقف ذلك على الموعد الذى يكون من المطلوب فيه معرفة رأى الناخبين فى إجراء أقدمت عليه الحكومة .

والمتمع عادة أن تعرض القوانين للاستفتاء قبل إقرارها إذا كانت تتضمن تغييرا فى شكل الدولة أو أراضيها ، ويطلق عليها فى هذه الحالة وصف « الاستفتاء العام » .

ولكن يمكن فى معظم الأحيان أن يجرى الاستفتاء أيضا بعد إقرار القانون فى المجلس التشريعى . ويمكن أن يكون الاستفتاء قانونيا أو دستوريا ، تبعاً للموضوع الذى يؤخذ عليه الرأى ، وهل يتضمن تعديلا للدستور أم أنه تشريع

الصناعات المخصصة للتصدير . وتقدم الدولة فى بعض البلدان مبالغاً كبيرة لدعم الصادرات تحت مسميات مختلفة مما يعطى صاراتها قدرة أكبر على المنافسة ، وتستخدم سياسة الدعم هذه على نطاق واسع بالنسبة للصادرات الزراعية من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وبالنسبة لتصدير السفن من اليابان والولايات المتحدة وألمانيا الغربية وأنجلترا وكذلك بالنسبة لتصدير الطائرات من إنجلترا .

وأصبح من المألوف الآن أن تقدم قروضا متوسطا أو طويلة الأجل للمصدرين لتولى تقديمها للبنوك الحكومية أو هيئات مختصة . كما تقوم هذه البنوك والهيئات بضمان القروض التى يعقدها المصدرون بأنفسهم وتوضع فى طريق الاستيراد عقبات معقدة مثل فرض ضرائب أو طلب تأميمات أو رفع سعر الفائدة على القروض ، وكذلك توضع قيود على التبادل وتفرض نسب جديدة للتبادل بين الحين والحين .

ويستخدم نظام الإعفاءات الضريبية فى الداخل كأداة لتشجيع الصادرات وإقامه عقبات غير منظورة فى طريق الواردات . وهناك مجموعة أخرى من القيود تفرض عن طريق وضع أنواع مختلفة من المعايير للحكم على نوعية السلع وجودتها . ويمكن أن توضع تلك المعايير على أسس متباينة ، بعضها فنى بحت ، وبعضها متصل بالأمن الصناعى أو بالصحة أو غيرها .

وفى هذا المجال يظهر بوضوح الاتجاه الى الحد من الواردات .

وهكذا نرى أن سياسة الحماية التى تتبعها الدول الرأسمالية تعمل أساسا للدفاع عن مصالح الاحتكارات الكبرى فى الداخل والخارج .

وقد أتت المحاولات التى تبذلها الدول الصناعية المتقدمة لإقامة إشراف حكومى احتكارى على العلاقات الاقتصادية العالمية، الى نشأة نوع من « الحماية الجماعية » وهى عبارة عن سياسة منسقة يتبعها عدد من الدول الرأسمالية المتقدمة . ومن أوضح الأمثلة على ذلك نواحى النشاط الاقتصادى الخارجية لبلدان « السوق المشتركة » التى

عادى • وتنص القوانين الاساسية لكثير من البلدان على الظروف التي يجرى فيها الاستفتاء الدستورى •

ويجرى الاستفتاء القانونى للموافقة على تشريع عادى او لادخال تعديل على تشريع سبق اقراره بالاقتراع العام • ويمكن أن يكون الاستفتاء اجباريا او اختياريا ، ومرجع ذلك النص على أن يكون الاستفتاء على بعض التصرفات اجباريا او غير ذلك •

ويجرى الاستفتاء الاجبارى تنفيذيا لنص فى الدستور أو القانون الدستورى بضرورة عرض التشريع بالاقتراع العام • ويبنى مثل هذا التشريع قبيل اقراره فى الاستفتاء مجرد مشروع قانون حتى اذا اقره البرلمان •

اما الاستفتاء الذى لا ينص عليه فى الدستور أو القانون الدستورى فيعتبر اختياريا • ويكون من حق الناخبين أو الأجهزة الحكومية أو الاطراف فى اتحاد يضم مجموعة من الدول - أن يطلخوا عرض بعض مشروعات القوانين للاقتراع العام • وفى فرنسا ، مثلا ، وفى عدد من البلدان الاخرى ، لا يحق لأحد غير رئيس الدولة طرح القوانين للاستفتاء • اما فى سويسرا فيمكن أن يطرح القانون العادى للاستفتاء اذا طالب بذلك ٣٠ ألفا من المواطنين أو ثمانى مقاطعات ، بينما يتطلب الامر فى ايطاليا موافقة ٥٠٠ ألف مواطن أو خمسة من المجالس الإقليمية •

وتعتبر القرارات التى تصدر بالاستفتاء العام الاجبارى نافذة وسارية المفعول ولا يمكن الغاؤها أو تعديلها جوهريا الا بالاقتراع العام • اما القرار الذى يصدر بالاستفتاء الاختيارى فيمكن الغاؤه أو تعديله سواء بالاقتراع العام أم عن طريق الأجهزة النيابية •

ويمكن اجراء الاستفتاء للتصديق على المعاهدات الدولية • وفى سويسرا مثلا لا يجوز توقيع معاهدة مع بلد آخر لمدة غير محدودة أو لمدة تزيد عن ١٥ سنة الا

بالاقتراع العام • وقد أجرى عام ١٩٧٥ استفتاء فى انجلترا بشأن الانضمام الى السوق المشتركة •

وفى ظل الرأسمالية غالبا ما يستخدم أسلوب الاستفتاء لخدمة الأجسام غير الديمقراطية للطبقات الحاكمة • فالاستفتاءات البورجوازية تخدم فى المدى الطويل ، من حيث الشكل والموضوع ، الاهداف الطبقيّة لأن يملكون الثروة القومية ومن يدهم سلطة الدولة ، ومن يريدون - على حد تعبير لينين - أن يوحّدوا ارادة الأمة بأسرها ، وأن يجعلوا المستغلّين والاستغلّاليين ، يعيشون معا فى وئام •

اما فى البلدان الاشتراكية فقد ظهر استفتاء من نوع جديد ، وهو يختلف عن الاستفتاء البورجوازي بقدر ما تختلف الديمقراطية الاشتراكية فى الديمقراطية البورجوازية • فالاستفتاء فى البلدان الاشتراكية التى لا توجد فيها طبقات متعادية ، يساعد على الوسائل الديمقراطية الاخرى فى الكشف عن ارادة الأمة بأسرها ومصالحها ، وفى اكساب هذه الارادة والمصالح ثوبا شرعيا •

وتجرى فى البلدان الاشتراكية مناقشة بعض القوانين على مستوى الأمة بأسرها • ويعد ذلك أسلوبا من أساليب التعبير المباشر والصادق عن ارادة الشعب • وتنص المادة ٤٩ من الدستور السوفيتى ، مثلا ، على أن من حق رئاسة السوفييت الاعلى للاتحاد السوفيتى « أن تجرى استفتاءات عامة بناء على قرار منها أو بناء على طلب إحدى الجمهوريات الاتحادية » • ويجرى الاستفتاء داخل الجمهوريات الاتحادية أو الجمهوريات ذات الحكم الذاتى بناء على قرار رئاسية السوفييت فى كل منها • وقد جرت مناقشة على مستوى الأمة كلها قبل اقرار دستور جمهورية بولندا الشعبية • وكذلك تنص دساتير جمهوريات بلغاريا والمجر والمانيا الديمقراطية على الشروط والظروف التى يجرى فيها الاستفتاء العام •

SOCIALIST STUDIES

May 1978

MAIN SUBJECTS



- Detente, disarmament and So-  
cial progress.
- Development, reforms, revolu-  
tion.
- Washington's stake in southern  
Africa.
- Leninism and the revoultionary  
renewal of the world.

● جيسوس فاريا :

- For radical democratic change السكريتير العام للحزب الشيوعي  
الفنزويلي \*
- What the arms race costs man-  
kind.
- A Special correspondence from  
Moscow : عضو قيادة الحزب الشيوعي الايطالي \*

● لوسيانو پارسا :

Dangers threatening Africa

● ايسوب ياهاد :

عضو مجلس تحرير مجلة قضايا السلم  
والاشتراكية \*

● ساتياجايا سوديمان :

عضو قيادة الحزب الشيوعي  
الاندونيسي \*

● كونستانتين زارودوف :

دكتور في التاريخ، الاتحاد السوفييتي \*



# دراسات اشتراكية

مجلة شهرية  
تصدر عن دار الهلال  
بالتعاون مع مجلة  
السام والاشتراكية

رئيسة مجلس الإدارة :

أمينة السعيد

نائب رئيس مجلس الإدارة :

صبري أبوالمجد

رئيس التحرير :

إبراهيم عبد الحليم

ثمن العدد : جمهورية مصر العربية  
١٠٠ مليم - عن التمنيات المرسلة  
بالبطائرة في سوريا ولبنان ١٢٥ قرشا .  
في الأردن والعراق ١٢٠ فلسا .  
قيمة الاشتراك السنوي : ١٢٠ عدداً  
في جمهورية مصر العربية وبلاد اتحاد  
البريد العربي والافريقي ١٠٠ قرش صاغ  
في سائر أنحاء العالم ، ٥ ونصف دولار  
أو ٢ ج ك والقيمة تسدد مقدماً لتقسم  
الاشتراكات بدار الهلال . في جمهورية  
مصر العربية والسودان بحوالة بريدية .  
في الخارج يتحويل أو شيك مصرفي  
قابل للمصرف في جمهورية مصر العربية  
والأسعار الموضحة أعلاه بالبريد  
العادي - وتضاف رسوم البريد الجوي  
والسجل على الأسعار المحددة عند  
الطلب .

الإدارة : دار الهلال ١٦ شارع محمد  
عز العرب : القاهرة .  
تليفون : ٢٠٦١٠ و عشرة خطوط .



طائر الحب والسلام

للفنانة البولندية : ايرينا كوردان بوجوكا